جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الصينية تجاه خليج غينيا بعد عام ٢٠١٣

رسالة مقدمة
إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة الأنبار وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية – الدراسات الدولية

من طالب الماجستير
نبيل خالد مخلف رشيد الفهداوي

إشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
أركان إبراهيم عدوان الفلاحي

١٤٤٦هـ ٢٠٢٤م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ
طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي
أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ
كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ)

صدق الله العظيم

سورة النمل: الآية رقم (٤٠)

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(**السياسة الخارجية الصينية تجاه خليج غينيا بعد عام ٢٠١٣**) لطالب الماجستير (**نبيل خالد مخلف رشيد**) قد جرت بإشرافي في كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/ الدراسات الدولية.

التوقيع

المشرف أ. م. د أركان إبراهيم عدوان

جامعة الانبار/ كلية القانون والعلوم السياسية

التاريخ: / / ٢٠٢٤

توصية رئيس القسم:

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

أ.م.د مصطفى جابر فياض

رئيس قسم العلوم السياسية

/ / ٢٠٢٤

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أني قد قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ **(السياسة الخارجية الصينية تجاه خليج غينيا بعد عام ٢٠١٣)** المقدمة من طالب الماجستير **(نبيل خالد مخلف رشيد)** إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/ الدراسات الدولية، ووجدتها صالحة من الناحية اللغوية.

التوقيع:

الاسم: أ. د عامر مهيدي صالح

جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم اللغة العربية

التاريخ: / / ٢٠٢٤

إقرار المقوم العلمي الأول

أشهد أني قد قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ **(السياسة الخارجية الصينية تجاه خليج غينيا بعد عام ٢٠١٣)** المقدمة من طالب الماجستير **(نبيل خالد مخلف رشيد)** إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/ الدراسات الدولية، ووجدتها صالحة من الناحية العلمية.

التوقيع:

الاسم: أ. د عامر هاشم عواد

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

التاريخ: / / ٢٠٢٤

إقرار المقوم العلمي الثاني

أشهد أني قد قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ **(السياسة الخارجية الصينية تجاه خليج غينيا بعد عام ٢٠١٣)** المقدمة من طالب الماجستير **(نبيل خالد مخلف رشيد)** إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/ الدراسات الدولية، ووجدتها صالحة من الناحية العلمية.

التوقيع:

الاسم: أ. م. د فلاح مبارك بردان

جامعة الانبار/ مركز الدراسات الاستراتيجية

التاريخ: / / ٢٠٢٤

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا قد أطلعنا على الرسالة الموسومة بـ **(السياسة الخارجية الصينية تجاه خليج غينيا بعد عام ٢٠١٣)** المقدمة من طالب الماجستير **(نبيل خالد مخلف رشيد)** وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونرى بأنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية/ الدراسات الدولية بتقدير ( ).

التوقيع:
الاسم: أ.م.د مهند حميد مهيدي
عضواً
/ / ٢٠٢٤

التوقيع:
الاسم: أ.م.د حيدر زاير عبوسي
عضواً
/ / ٢٠٢٤

التوقيع:
الاسم: أ.م.د اركان إبراهيم عدوان
عضواً ومشرفاً
/ / ٢٠٢٤

التوقيع:
الاسم: أ.م.د بشير هادي عبد الرزاق
رئيساً
/ / ٢٠٢٤

صادق عليها مجلس كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الأنبار.

أ. د هادي مشعان ربيع

عميد كلية القانون والعلوم السياسية

/ / ٢٠٢٤

الإهـــــــداء

إلى وَالِـــدَيَّ العزيزين أسال اللّٰه تعالى أن يبارك في ايامهما

إلى أخـواني وأخـواتي مصابيح الضياء وقناديل العطاء

إلى الورود البيضاء والقلوب النقية التي بالحب مُفْضِيَةٌ أصدقـائي الأعزاء

إلى كُل الذين حملـوا دعوة الحـق وكانـوا قـدوةً

أهــدي ثمرة جهدي المتـواضع

الباحث

الشكر والعرفان

أشكر الله تعالى خالقي ومولاي الذي من عليَ بإتمام هذا الجهد المتواضع.

انطلاقاً من قوله تعالى: « وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ » أتقدم بخالص الشكر والعرفان لكل من ساندني في إتمام هذا الجهد، وأخص بالذكر أستاذنا الفاضل الدكتور **(عبد السلام البغدادي)** المحترم الذي أثارني بنبراس فكره وأرشدني إلى الطرق الصحيحة لإتمام هذه الدراسة، كما أتوجه بخالص الشكر إلى الدكتور **(مصطفى إبراهيم سلمان)** المحترم لتشجيعه الدائم لإتمام كتابة الرسالة متفضلاً عليه بأوقاته الثمينة ونصائحه القيمة، وأتقدم بالشكر الكبير لكلية القانون والعلوم السياسية المتمثلة بعميدها الأستاذ الدكتور **(هادي مشعان ربيع)**، المحترم وأساتذتها المحترمين وأخص منهم الأستاذ المساعد الدكتور **(مهند حميد مهيدي)** المحترم كونه لم يبخل عليه في أي معلومة تخص موضوع دراستي جزاه الله ألف خير، ولا أنسى فضل أستاذي الفاضل ومشرفي الأستاذ المساعد الدكتور **(أركان إبراهيم عدوان)** المحترم لأنه تفضل بالإشراف على هذه الدراسة ولم يبخل علي بوقته وعلمه وقراءته المتأنية لدراستي وتوجيهاته التي كان لها الأثر البليغ في إتمام هذه الدراسة، وأتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة أعضاء ورئيس لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتثمين جهدهم المبذول لقراءة هذه الرسالة.

مُستخلص الدراسة

تتطرق الدراسة إلى فهم طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه دول خليج غينيا بعد عام ٢٠١٣ منذ تولي (شي جين بينغ) سدة الحكم في الصين، الذي جاءَ بأساليب مختلفة وجديدة لم تألفها القيادات السابقة، إذ تحاول الحكومة الصينية، وفي ظل سياستها الخارجية تجاه دول خليج غينيا استغلال الفرص لتحقيق أهدافها المستقبلية، من خلال إتباع أساليب واقعية تفضي إلى تزايد مقبولية الصين في المنطقة، وبذلك تطرقت دراستنا إلى بيان أهمية منطقة خليج غينيا الجغرافية والاقتصادية وما تشهده من أوضاع سياسية وأمنية، فضلاً عن النهج الذي أتبعته الحكومة الصينية إزاء دول خليج غينيا بهدف توطيد العلاقات، وقد تمثل هذا النهج بأساليب مختلفة ومتعددة قائمة على التعاون والشراكة الاقتصادية، والاستثمار، وتقديم المساعدات، والتبادلات التجارية بين الصين ودول خليج غينيا، وهي أدوات تمهد الطريق أمام الصين لزيادة وجودها، من أجل تحقيق أهداف التوجه الصيني إزاء منطقة خليج غينيا، يضاف إلى ذلك التركيز على محاولة الحكومة الصينية للربط بين أساليب الشراكة والتعاون القائمة على الربح المشترك وبين أدوات السياسة الخارجية الصينية ودواعي توظيف الاستثمارات والمساعدات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا، كما وتطرقت الدراسة أيضاً إلى فهم طبيعة مواقف الدول الغربية تجاه النمو الصيني في المنطقة، فضلاً عن إبراز أهم المتغيرات التي أثرت في السياسة الخارجية الصينية في خليج غينيا، كما أشارت الدراسة إلى مستقبل السياسة الخارجية الصينية في المنطقة في ظل التحديات التي تواجهها السياسة الصينية هناك، واختتمت الدراسة بعرض الدلائل التي تبين توظيف الحكومة الصينية للاستثمارات، والمساعدات، والتبادلات التجارية، في سياستها الخارجية تجاه دول خليج غينيا، من أجل تحقيق المكاسب المتمثلة بالمكانة الدولية وضمان تأمين إمدادات الطاقة الخارجية.

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	١ – ١٠
٢	**الفصل الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة خليج غينيا**	**١١ – ٥٢**
٣	المبحث الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة خليج غينيا	١٣ – ٢٧
٤	أولاً: الموقع الجغرافي	١٣ – ١٧
٥	ثانياً: المساحة	١٧ – ١٩
٦	ثالثاً: السكان	٢٠ – ٢٣
٧	رابعاً: الموارد الطبيعية	٢٣ – ٢٨
٨	المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة خليج غينيا	٢٩ – ٤٠
٩	المبحث الثالث: البيئة السياسية والأمنية في منطقة خليج غينيا	٤١ – ٥١
١٠	المطلب الأول: البيئة السياسية	٤١ – ٤٦
١١	المطلب الثاني: البيئة الأمنية	٤٦ – ٥١
١٢	**الفصل الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة خليج غينيا**	**٥٣ – ١٠٤**
١٣	المبحث الأول: سياسة التوجهات الصينية الخارجية إزاء منطقة خليج غينيا	٥٥ – ٦٦
١٤	المطلب الأول: الصعود السلمي في سياسة التوجهات الصينية الخارجية	٥٥ – ٥٨
١٥	المطلب الثاني: سياسة الصين الخارجية ازاء منطقة خليج غينيا	٥٩ – ٦٦
١٦	المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا	٦٧ – ٨٥
١٧	المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية	٦٧ – ٧٧
١٨	المطلب الثاني: الأهداف السياسية	٧٧ – ٨١
١٩	المطلب الثالث: الأهداف الأمنية	٨٢ – ٨٥
٢٠	المبحث الثالث: أدوات السياسة الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا	٨٦ – ١٠٣
٢١	المطلب الأول: الأدوات الاقتصادية	٨٦ – ٩٩
٢٢	المطلب الثاني: الأدوات الثقافية	٩٩ – ١٠٣
٢٣	**الفصل الثالث: متغيرات السياسية الخارجية الصينية تجاه منطقة**	**١٠٥ – ١٦٢**

	خليج غينيا وآفاقها المستقبلية	
٢٤	المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية المؤثرة على السياسة الصينية في منطقة خليج غينيا	١٠٧ – ١٢٧
٢٥	المطلب الأول: الإرهاب في منطقة خليج غينيا	١٠٧ – ١١٧
٢٦	المطلب الثاني: القرصنة البحرية في خليج غينيا	١١٧ – ١٢٧
٢٧	المبحث الثاني: المتغيرات الدولية المؤثرة على السياسة الصينية في منطقة خليج غينيا	١٢٨ – ١٥٣
٢٨	المطلب الأول: الوجود الفرنسي في منطقة خليج غينيا	١٢٨ – ١٣٩
٢٩	المطلب الثاني: الوجود الأمريكي في منطقة خليج غينيا	١٣٩ – ١٥٣
٣٠	المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا	١٥٤ – ١٦١
٣١	المطلب الأول: سيناريو تزايد الاهتمام الصيني بمنطقة خليج غينيا	١٥٤ – ١٥٧
٣٢	المطلب الثاني: سيناريو تراجع الاهتمام الصيني بمنطقة خليج غينيا	١٥٨ – ١٦١
٣٣	الخاتمة والاستنتاجات	١٦٤ – ١٦٧
٣٤	قائمة المصادر والمراجع	١٦٨ – ٢٠٧

قائمة الخرائط

ت	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
١	الموقع الجغرافي لمنطقة خليج غينيا	١٥
٢	مسارات النقل التجاري من منطقة خليج غينيا إلى مناطق العالم الأخرى	١٦
٣	الموانئ التجارية في منطقة خليج غينيا	٧٤
٤	دخول المبادرة الصينية (الحزام والطريق) إلى الدول الإفريقية	٧٦
٥	موقع القاعدة العسكرية البحرية الصينية في باتا	٨٤
٦	انتشار القراصنة في خليج غينيا	١١٩
٧	مناطق النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا وخليج غينيا قبل عام ٢٠٢٢	١٢٩
٨	مناطق النفوذ العسكري للولايات المتحدة في منطقة خليج غينيا	١٤٤

قائمة الجداول

ت	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	مساحة دول خليج غينيا	١٨
٢	عدد سكان دول خليج غينيا	٢١
٣	احصاءات إنتاج المعادن في دول خليج غينيا حتى العام ٢٠٢٠	٢٥
٤	المنتجات الزراعية في أهم عشرة دول منتجة في المنطقة حتى عام ٢٠٢٢	٢٧
٥	حجم الاحتياطات والإنتاج اليومي للنفط والغاز الطبيعي لأبرز دول خليج غينيا حتى عام ٢٠٢٢	٣٣
٦	امتلاك أبرز دول خليج غينيا لأهم الموارد الطبيعية	٣٧
٧	أهم أربعة موانئ تجارية في خليج غينيا	٣٩
٨	احتياطات النفط المؤكدة لأبرز دول خليج غينيا للفترة من ٢٠١٣ – ٢٠٢٠	٦٩
٩	احتياطات الغاز المؤكدة لأبرز دول خليج غينيا للفترة من ٢٠١٣ – ٢٠٢٠	٧٢
١٠	عدد الشركات والمشاريع الاستثمارية الصينية في المنطقة حتى عام ٢٠٢٢	٩٠
١١	الدول التي حصلت على المساعدات الصينية للفترة (٢٠١٣ – ٢٠٢٢)	٩٤
١٢	حالات الاعتداء على السفن الصينية	١٢٦

قائمة الأشكال والرسوم البيانية

ت	عنوان الشكل أو الرسم البياني	رقم الصفحة
١	التوزيع المئوي لهجمات القرصنة في منطقة خليج غينيا ما بين (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠)	٤٩
٢	تطور حجم التجارة (صادرات وواردات) بين الصين ودول خليج غينيا خلال الفترة (٢٠١٣– ٢٠٢٢)	٩٧
٣	أعداد الطلبة من دول خليج غينيا الوافدون للجامعات الصينية	١٠٢
٤	النسب المئوية لإجمالي الوفيات بفعل العمليات الإرهابية في منطقة خليج غينيا حتى عام ٢٠٢٠	١١٣

م

قائمة المختصرات

ت	المختصر	التفصيل
1	AQIM	Al-Qa'ida in the Lands of the Islamic Maghreb
2	EXIMBANK	The Export-Import Bank of China
3	EIA	Energy Information Administration
4	CNOOC	China National Offshore Oil Corporation
5	CHEC	China Harbour Engineering Company
6	COOEC	China Offshore Oil Engineering Company
7	AIIB	Asian Infrastructure Investment Bank
8	NDB	New Development Bank
9	BRICS	Brazil, Russia, India, China, and South Africa
10	IMF	International Monetary Fund
11	CNPC	China National Petroleum Corporation
12	CCECC	China Civil Engineering Construction Corporation
13	CGC	China Geo-Engineering Corporation
14	CSCEC	China State Construction Engineering Corporation
15	SEPCO	SEPCO ELECTRIC POWER CONSTRUCTION CORPORATION
16	GIPC	Ghana Investment Promotion Centre
17	GIFEC	Ghana Investment Fund for Electronic Communications
18	CADF	China-Africa Development Fund
19	CIC	China Investment Corporation
20	FOCAC	Forum on China-Africa Cooperation
21	IMB	International Maritime Bureau
22	CBSP	Coastal Border Security Program

المُقدِّمـــــــــة

المُقدِّمة

تُعد الصين إحدى القوى الكبرى الصاعدة في العالم، وتؤدي دوراً كبيراً في الشؤون الدولية، وخلال العام ٢٠١٣ أولت اهتماماً خاصاً وكبيراً بدول خليج غينيا التي تعد مصدراً مهماً للثروات الطبيعية ومعبراً رئيسياً للتجارة البحرية العالمية.

وتمثل منطقة خليج غينيا في غرب القارة الإفريقية واحدة من أهم المناطق في العالم، وذلك لاعتبارات جغرافية تتعلق بميزة الموقع، وأخرى اقتصادية تتعلق بوفرة الثروات الطبيعية فيها، وأنه بفضل ساحلها المطل على المحيط الأطلسي من جميع جوانبه أصبحَت بمكانة البوابة الرئيسة لدول القارة الحبيسة التي لا تمتلك إطلالة ساحلية، بالإضافة إلى أهميتها العالمية في تسهيل عملية التبادل التجاري بين دول القارة وبقية دول العالم، فضلاً عن ذلك؛ تضم دول خليج غينيا بعضاً من أكبر الحقول النفطية وحقول إنتاج المعادن الثمينة في العالم، مما يجعلَ من المنطقة مركزاً رئيسياً ومهماً للاستثمارات العالمية في مجال النفط والغاز الطبيعي والمعادن الثمينة.

وبالنظر إلى التحولات الكبيرة في هيكلية الاقتصاد العالمي، والمنافسة الدولية المتزايدة بين الأقطاب الكبرى في النظام الدولي، والتطور الاقتصادي الكبير في الصين، أصبحَت مصادر الطاقة تشكل أهمية محورية في سياسات وتطلعات الدول الصناعية، بما في ذلك الصين التي تحولت إلى أكبر مستهلك للنفط في العالم، وعلى اعتبار أن منطقة خليج غينيا من المناطق التي تتوافر فيها مصادر الطاقة بكميات ضخمة فأنها شكلت أهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي الصيني.

وعليه، فقد شهدت السياسة الخارجية الصينية توجهاً ملحوظاً إزاء دول خليج غينيا خاصة بعد العام 2013، وقد أصبحَت سياستها الخارجية في المنطقة أكثر نشاطاً ووضوحاً، ويرجع ذلك جزئياً إلى اعتمادها المتزايد على مصادر الطاقة والبحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات الصينية، ثم إنَ بروزها وبسط سيطرتها على مناطق الإنتاج النفطي أمراً من شأنه أن يؤدي دوراً كبيراً في دعم النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية في الصين.

وبذلك، فقد اتجهت الحكومة الصينية إلى تعزيز حضورها في خليج غينيا عبر عدة أدوات؛ اقتصادية تمثلت بالاستثمار، والتبادل التجاري، والمساعدات، وأمنية تمثلت في تعزيز قدرة دول المنطقة على مواجهة التحديات التي تعانيها، وأخرى اجتماعية تمثلت في تحسين سبل العيش،

والتبادل الثقافي والمعرفي، وكان ذلك بهدف توطيد العلاقات الصينية الإفريقية وتعزيز مقبولية الصين لدى شعوب وقيادات دول خليج غينيا.

بالإضافة إلى الكثير من المبادرات التي قدمتها الصين لدول المنطقة؛ على سبيل المثال الإعفاء من الديون، تقديم القروض، المشاركة في تطوير وتأهيل القطاعات الاقتصادية، طرق النقل، البنية التحتية، وجاءَ ذلك نتيجة السعي الصيني لتعزيز حضورها والحصول على أكبر قدر من عقود الاستثمار في قطاع الإنتاج النفطي.

وبما أن النمو الاقتصادي المستمر في الصين والحاجة الملحة إلى مصادر الطاقة جعلتها تنتهج عدداً من الأساليب لتأمين احتياجاتها من الموارد، لا سّيما أن السيطرة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط ضيقت الحصار على الصين في تلبية احتياجات السوق الصيني. لذلك سعت الحكومة الصينية عبر سياستها الخارجية إلى تعزيز حضورها في خليج غينيا، من خلال إتباع أساليب ونشاطات تكون قائمة بالأساس على الربح المشترك، والاستفادة من الفرص الاستثمارية الصينية، بما في ذلك تطوير وتأهيل مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية في المنطقة، وهو ما يضمن تقبل الدول وشعوبها للوجود الصيني من منطلق النفعية المتبادلة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من كونها تُعد محاولة لتفسير واقع السياسة الخارجية الصينية في مرحلة مهمة من مراحل تصاعد الدور الصيني عالمياً، التي أصبحَت تضمن مستويات وأساليب جديدة تتبعها لتحقيق الأهداف والمصالح الخارجية تختلف عن تلك الأساليب التي اتبعتها الصين في الفترات السابقة، وتتمثل هذه الأساليب بالربح المشترك، والشراكة، والتعاون، التي أصبحَت عوامل مؤثرة في توجهات السياسة الخارجية الصينية منذ عام 2013، لا سّيما تجاه المناطق والبلدان التي تحظى بأهمية استراتيجية كبيرة، ولعل دول منطقة خليج غينيا أهمها، إذ تُعد من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة التي لعِبت دوراً محورياً في تطلعات القوى الكبرى، لذا تسعى الدراسة أيضاً إلى معرفة مدى استفادة الصين من الوجود في خليج غينيا على المستوى السياسي والاقتصادي.

وبناءً على ذلك، حاولت الدراسة بيان أهمية منطقة خليج غينيا الجغرافية والاقتصادية وأوضاعها السياسية والأمنية، وفهم طبيعة السياسة الخارجية الصينية إزاء دول خليج غينيا، في محاولة لإبراز أهم الأهداف والمصالح الصينية في المنطقة، فضلاً عن بيان أهم الأدوات التي استخدمتها الصين لتعزيز وجودها، ومن ثم فهم أبرز المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الصينية وآفاقها المستقبلية في منطقة خليج غينيا، وذلك للوقوف على حيثيات الموضوع من جميع جوانبه.

إشكالية الدراسة:

منذ عام 2013، طرأت تغيرات كبيرة على توجهات السياسة الخارجية الصينية، تمثلت بالتوجه جنوباً لتعزيز وجودها في خليج غينيا، لذا كان لا بدّ من وجود آليات لتحقيق ذلك، وقد وجدت الحكومة الصينية في مسألة استغلال ثروات المنطقة من قبل الدول الغربية، خير فرصةً للدخول وإحياء علاقات التعاون والشراكة الاقتصادية القائمة على النفع المشترك، وعلى هذا الأساس تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل المركزي الآتي: هل شكلت منطقة خليج غينيا اولوية في السياسة الخارجية الصينية؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، ولعل أبرزها ما يلي:

١- دوافع السياسة الخارجية الصينية من التوجه إزاء منطقة خليج غينيا؟
٢- الأهداف التي تسعى الصين لتحقيقها في منطقة خليج غينيا؟
٣- أبرز الأدوات التي اعتمدتها الصين في سياستها الخارجية تجاه دول خليج غينيا؟
٤- محددات الدور الصيني في منطقة خليج غينيا؟
٥- مستقبل السياسة الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن سعي الصين الهادف إلى المكانة الدولية دفع سياساتها نحو توطيد العلاقات وتوسيع الشراكات من خلال زيادة برنامج الاستثمارات، والمساعدات، والدعم الاقتصادي، من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها المرسومة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها ما يلي:

١- بناء تصور واضح عن السياسة الخارجية الصينية تجاه دول خليج غينيا.
٢- تحليل دوافع وأهداف السياسية الخارجية الصينية تجاه دول خليج غينيا.
٣- معرفة أبرز الأدوات التي استخدمتها الصين في سياستها الخارجية تجاه دول خليج غينيا.
٤- تتبع مواقف الدول الغربية من سياسة الصين الخارجية تجاه دول خليج غينيا.
٥- دراسة أهم المتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت على سياسة الصين الخارجية.
٦- محاولة وضع احتمالية حول مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه دول خليج غينيا.
٧- تقديم توصيات حول سلوك السياسات الصينية تجاه دول خليج غينيا.

حدود الدراسة:

١- الحدود الزمنية للدراسة: تتمثل في تناول السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة خليج بعد عام 2013 منذ تولي (شي جين بينغ) سدة الحكم في الصين، الذي قدم نهجاً حكومياً جديداً لم تألفه الحكومات الصينية السابقة.
٢- الحدود المكانية للدراسة: تتناول الدراسة كحيز مكاني منطقة خليج غينيا في غرب القارة الإفريقية، لما للمنطقة من أهمية كبرى على الصعيد الجغرافي والاقتصادي.

مناهج الدراسة:

استخدم الباحث مجموعة من المناهج البحثية من أجل الإلمام بجميع جوانب الدراسة، ولعل أبرز هذه المناهج ما يلي:

١- منهج التحليل النظمي: استخدم الباحث هذا المنهج من أجل فهم وتحليل السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة خليج غينيا ومحاولة تحليل تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسية الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا.
٢- المنهج التحليلي: استخدم الباحث هذا المنهج لأنه يدعم الدراسة من خلال الاعتماد على مجموعة من الأرقام، والجداول، والإحصائيات المتعلقة بحجم الاستثمارات، والتبادلات التجارية، والمساعدات، وغيرها من المعلومات المهمة التي تساعدنا على إعطاء موضوع الدراسة حقه.
٣- المنهج الاستشرافي: استخدم الباحث هذا المنهج في محاولة للتبصر بمستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه دول خليج غينيا من حيث تطور فاعلية السياسية الصينية أو تراجعها وترجيح أحدى السيناريوهات المحتملة.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية وجاءَت على النحو الآتي:

- **الفصل الأول:** تطرقنا في هذا الفصل إلى أهمية منطقة خليج غينيا وذلك عن طريق تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث، حيث تضمن المبحث الأول الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة خليج غينيا، بينما تضمن المبحث الثاني الأهمية الاقتصادية لمنطقة خليج غينيا، أمّا المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى فهم طبيعة البيئة السياسية والأمنية الخاصة بمنطقة خليج غينيا.

- **الفصل الثاني:** يتمحور هذا الفصل في استعراض السياسة الخارجية الصينية إزاء منطقة خليج غينيا، وقسم على ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى السياسة الخارجية الصينية إزاء منطقة خليج غينيا، أمّا المبحث الثاني فجاءَ بعنوان أهداف السياسة الخارجية

الصينية إزاء منطقة خليج غينيا، بينما تناول المبحث الثالث أدوات السياسة الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا.

- **الفصل الثالث:** تضمن هذا الفصل متغيرات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة خليج غينيا وآفاقها المستقبلية، وقد تم تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث، جاءَ المبحث الأول بعنوان المتغيرات الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا، أمّا المبحث الثاني فكان بعنوان المتغيرات الخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا، بينما تطرقنا في المبحث الثالث إلى مستقبل السياسة الصينية في منطقة خليج غينيا.

الدراسات السابقة:

١- دراسة (كريس ألدن)، بعنوان "الصين في إفريقيا: شريك أم منافس"، ترجمة: عثمان الجبالي، الدار العربي للعلوم، بيروت، 2009.

تحاول هذه الدراسة تقديم تحليلاً دقيقاً عن تفاعل العلاقات الصينية الإفريقية وتوطيدها، من خلال قدرة الصين على دعم دول القارة الإفريقية للتغلب على التحديات التي تواجهها، كما سلطت الضوء على الفوائد التي من المحتمل أن تحصل عليها الصين من خلال دعمها للبلدان الإفريقية التي تعاني من أزمات مستمرة، وهو ما أثر إيجاباً على السياسة الصينية باعتبارها أصبحَت مقبولة من جانب الطرف الأفريقي، حيث ركزت هذه الدراسة على تقديم تحليلاً للعلاقات الصينية الإفريقية، والفوائد المحتملة للسياسة الصينية، وبذلك اختلفت دراستنا عن هذه الدراسة كوننا تطرقنا إلى تحليل السياسة الخارجية الصينية بأهدافها وأدواتها المؤكدة في المنطقة الإفريقية، وهو ما لم نجده في دراسة "كريس ألدن" التي تقدم مضموناً محتملاً عن السياسة الخارجية الصينية في القارة الإفريقية.

٢- دراسة (الأمين عبد الرازق آدم)، بعنوان "الصين في إفريقيا: حسابات الربح والخسارة 1950 – 2010"، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2014.

تطرقت هذه الدراسة إلى تتبع العلاقة التاريخية بين الصين وبعض الدول الإفريقية من عام 1950 إلى عام 2010، وقد ركز الباحث في دراسته على ثلاث عشر دولة أفريقية فقط هي: نيجيريا، والسودان، ومصر، وجنوب إفريقيا، وأثيوبيا، وأنغولا، والغابون، وتشاد، وكينيا، وغانا،

وأريتريا، وزيمبابوي، والكاميرون، وسلط الباحث أنضاره من خلال دراسته على قياس حجم التبادلات التجارية بين الصين وهذه الدول، وقد ركزت هذه الدراسة بالأساس على حجم التجارة، كما أنها تطرقت إلى قياس حسابات الربح والخسارة، وبذلك تكون دراستنا مختلفة عن هذه الدراسة من خلال التركيز على ثمانية عشر دولة أفريقية، يضاف إلى ذلك محاولتنا التطرق لطبيعة السياسة الخارجية الصينية على تحول أشمل.

٣- دراسة (عيمور فيروز)، بعنوان "التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3 / كلية العلوم السياسية والإعَلام، الجزائر، 2011.

تركز هذه الدراسة على تفسير الصراع المتزايد بين القوى العظمى في القارة الإفريقية على الموارد الطبيعية وحقول الإنتاج النفطي، كما ركزت على مصالح الدول العظمى وأهدافها في منطقة القرن الأفريقي، نضف إلى ذلك أنها تطرقت أيضاً إلى زيادة حدة التنافس الصيني الأمريكي والتسابق على بسط النفوذ في القارة الإفريقية، لكن ما يؤخذ على هذه الدراسة أنها كانت مختصرة في جوانب محددة وإلى حد كبير، وبذلك فإن دراستنا تختلف عن هذه الدراسة كون أن دراستنا أخذت طريق التوسع على نحو كبير في طرح هذا الموضوع، كما ركزت دراستنا على الأساليب التي استخدمتها القوى المتنافسة في منطقة خليج غينيا لتوسيع نطاق نفوذها من أجل تحقيق أهدافها.

٤-دراسة (عزوز حسان)، بعنوان " التنافس الفرنسي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة / كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019.

تركز هذه الدراسة على تزايد أهمية مناطق الإنتاج النفطي في القارة الإفريقية، محاولةً فهم أهداف ومصالح كلاً من الصين وفرنسا في توجههم صوب الأقاليم الإفريقية، كما حاولت إبراز أهم مظاهر وتداعيات التنافس الفرنسي الصيني في هذه الأقاليم، وأن ما يؤخذ على هذه الدراسة أنها ركزت على فهم آليات التنافس الفرنسي الصيني في الأقاليم الإفريقية، ولم تستعرض الاستشراف المستقبلي لكلا القوتين، وبذلك تختلف دراستنا عن هذه الدراسة من كوننا ركزنا بالأساس على مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه دول خليج غينيا.

٥-دراسة (حسين قوادرة)، تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة ١ – كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019.

تطرقت هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الصعود الصيني وسياق العلاقات الصينية الأفريقية، وركزت بشكل أساسي على أهداف الاستراتيجية الصينية في القارة الأفريقية بحكم بروزها كإحدى المناطق الغنية بمصادر الطاقة، وإن ما يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تتطرق إلى دراسة الموضوع من جميع الجوانب، وبذلك فأن دراستنا اختلفت عن هذه الدراسة من حيث أن دراستنا تناولت أهم المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية تجاه دول خليج غينيا، بالإضافة إلى تقديم سيناريوهات محتملة حول مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه دول خليج غينيا وآفاقها المستقبلية.

٦-دراسة (محمد محياوي)، بعنوان " التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد / كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2022.

تطرقت هذه الدراسة إلى تنافس القوى الكبرى على مصادر الطاقة في العالم، وقد ركزت بشكل كبير حول التنافس الصيني الأمريكي على حقول الإنتاج النفطي في القارة الإفريقية، بحكم بروز مناطقها كمصادر مضمونه لتلبية احتياجات السوق الصيني والأمريكي، وإن ما يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تتطرق إلى دراسة الموضوع من جميع جوانبه، لا سّيما وأنها ركزت على التنافس المحتدم دون التطرق إلى الآليات والأدوات ومساعي القوى الكبرى المستقبلية في القارة الإفريقية، وبذلك تكون دراستنا مختلفة عن هذه الدراسة من حيث أن دراستنا ركزت على الأهداف والمصالح والأدوات المتبعة من قبل القوى الكبرى كمحاولة لبسط النفوذ والسيطرة على مناطق الإنتاج النفطي، كما أن دراستنا لم تخلو من الاستشراف المستقبلي لوجود القوى الكبرى الذي من خلاله سنحدد أي الدول الكبرى سيكون لها دوراً مؤثراً في المنطقة الإفريقية.

٧-دراسة (زياد يوسف حمد ناصر)، بعنوان " التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة"، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية، بغداد، 2020.

تركز هذه الدراسة على محاولة فهم أدوار القوى الآسيوية والغربية في منطقة القرن الأفريقي، كما سلطت الضوء على إبراز أهم التحديات التي تواجه بلدان القارة الإفريقية في ظل التنافس الدولي على القارة الإفريقية، وقد ركزت هذه الدراسة بشكل أساسي على الجوانب السياسية والعسكرية وأهملت فهم العديد من المجالات المهمة على سبيل المثال فهم أهداف ومصالح القوى الدولية الاقتصادية في القارة، والآليات المتبعة من قبل الأطراف المتنافسة، نضف إلى ذلك انعدام الرؤية المستقبلية في هذه الدراسة، وبذلك تختلف دراستنا من خلال إلى الإلمام بجميع الجوانب التي تتعلق بمصالح القوى الكبرى المتنافسة على النفوذ في المناطق ذات الأهمية الاقتصادية، كما أننا استشراف مستقبل هذه القوى في المنطقة الإفريقية في ظل تصاعد حدة التنافس، وما تعاني منه بلدان القارة الإفريقية من تحديات أمنية كثيرة.

٨-دراسة (صليحة محمدي)، بعنوان "السياسة الصينية تجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11، الجزائر، 2017.

تركز هذه الدراسة على محاولة إبراز الكيفية التي عن طريقها تقوم الحكومة الصينية في بناء علاقات التعاون الاقتصادي وتحقيق الاستثمارات التجارية في المنطقة الإفريقية وصولاً إلى تحقيق أهداف وغايات السياسة الصينية، لكن ما يؤخذ على هذه الدراسة أنها كانت مختصرة بشكل كبير ولم تعطي الموضوع استحقاقه، وبذلك تختلف دراستنا عن هذه الدراسة من منطلق أننا توسعنا في دراسة هذا الموضوع على نحو أشمل، وأنصب اهتمام الباحث على الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية الصينية.

الـفصـل الأول

الأهـميـة الاسـتراتيجيـة لمنطقـة خـليـج غـينيـا

تُعد منطقة خليج غينيا إحدى المناطق ذات الأهمية الجغرافية ولاقتصادية المتميزة، وتمتد على طول ساحل غرب إفريقيا، وتضم مجموعة من الدول الرئيسة أبرزها نيجيريا وغانا وأنغولا والكونغو ودول أخرى، وتطل على المحيط الأطلسي الذي يعتبر ممراً مهماً للتجارة العالمية.

كما وتعد من أهم مناطق التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي وانتاجهما في العالم، كما وتتمتع بثروات طبيعية متنوعة تشمل مصادر الطاقة، والثروات المعدنية كالذهب والألمنيوم، واليورانيوم، وغيرها من المعادن، مما جعلَ منها محط اهتمام كبير من قبل الدول الصناعية وشركات الاستثمار العالمية الكبرى التي تسعى إلى استخدام هذه الموارد الثمينة لتلبية احتياجاتها، علاوة على ذلك، تمثل دول خليج غينيا نقطة التقاء بين قارات العالم اسيا واوروبا والامريكيتين الشمالية والجنوبية، مما يجعلها ممراً مهماً للتجارة البحرية العالمية حيث تقوم العديد من السفن والناقلات بنقل البضائع والسلع بين قارات العالم المختلفة من وإلى هذه المنطقة، وعلى الرغم من أهميتها، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تؤثر على ديمومة حركة التجارة الدولية واستثمار الثروات الطبيعية ومن أبرزها القرصنة، والإرهاب، ونظراً لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية وما تواجهها من التحديات فإن فهم الأوضاع الحالية والمستقبلية في منطقة خليج غينيا أمراً ضرورياً، لفهم ديناميكيات العلاقات الدولية وتأثيرها على المستوى العالمي.

وفقاً لذلك تم تقسيم الفصل الأول على ثلاثة مباحث رئيسة جاءَت على النحو الآتي:

المبحث الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة خليج غينيا

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة خليج غينيا

المبحث الثالث: البيئة السياسية والأمنية في منطقة خليج غينيا

المبحث الاول

الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة خليج غينيا

الجيوبوليتيك مصطلح يشير إلى تأثير موقع جغرافي معين في نطاق السياسة العالمية، بمعنى مكانة وأهمية الموقع الجغرافي لمنطقة معينة، وأثره على السياسات والتوجهات العالمية للقوى الدولية، بالتالي فهو علاقة تربط ما بين توجهات الدول الكبرى الاستراتيجية وما بين الموقع الاستراتيجي لمنطقة معينة[١].

أولاً: الموقع الجغرافي

يشكل المكان أو الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في مختلف الأصعدة سواء كانت على المستوى السياسي من حيث الموقع الاستراتيجي أو على المستوى الاقتصادي من حيث وفرة الموارد الطبيعية (النفط، والغاز الطبيعي، والمعادن الثمينة) بالإضافة إلى الصناعة والتجارة أو على المستوى الثقافي من حيث تبادل الثقافات بين الشعوب أو على المستوى الاجتماعي الذي يؤثر بشكل أو بآخر على أسلوب حياة الأفراد ونشاطاتهم، وبشكل عام فإن الموقع الجغرافي يعتبر هو حجر الزاوية الأساس الذي يؤثر على نمو وتطور الدول[٢].

يقع خليج غينيا في الجزء الجنوبي الغربي من القارة الإفريقية، ويطل على المحيط الأطلسي من جميع جوانبه، كما تضم منطقة الخليج (18) دولة أفريقية وهي كلاً من: السنغال، بنين، ليبيريا، الكاميرون، الغابون، سيراليون، غينيا(كوناكري)، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، غامبيا، غانا، التوغو، ساو تومي وبرينسيبي، نيجيريا، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو (برازافيل)، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنغولا(تنظر الخريطة رقم 1)، ومعظم هذه الدول تتمتع بتنوع ثقافي ولغوي

(1) Olagombo Abayomi Akinyi, Clothes of Others Naked: West Africa and Geopolitics, inaugural lecture delivered in the Main Hall of the University of Lagos Department of History and Strategic Studies, Publisher: Lagos University Press and Library, Lagos, 2014, pp. 16 - 17.

(٢) محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص. ٤٨.

فالبلدان في الخليج الغيني هي مزيج من الناطقين باللغة الانجليزية وباللغة الفرنسية وبلدان أخرى تعتمد اللغة البرتغالية والإسبانية كلغة رسمية لها[١].

وربما يبدو مصطلح خليج غينيا بحد ذاته حديثاً بالنسبة للمتخصصين والباحثين بالشأن الأفريقي ولكنه قديم جداً ويمكن إرجاع أول استخدام له إلى شمال إفريقيا والقارة الأوروبية إذ استخدمه رسام الخرائط الايطالي (جيوفاني دي كاريجنانو)، في خريطة قديمة يعود تاريخها إلى عام 1320 م، بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الكتابات الجغرافية التي قسمت منطقة خليج غينيا إلى قسمين هما؛ الجزء الشمالي الذي يسمى بـ(غينيا العليا)، والجزء الشرقي الذي يسمى بـ(غينيا السفلى)، وهذا الأمر أن دل على شيء فهو يدل على أن دول خليج غينيا كانت منذ القدم محط اهتمام كبير بالنسبة للباحثين والكتاب والمهتمين بإفريقيا وشؤونها ونتيجة لذلك فقد تضمنت الكتابات الجغرافية وحتى السياسية محاولات عديدة من أجل ضبط مفهوم منطقة خليج غينيا جغرافياً[٢].

وعليه، فإن الموقع الجغرافي لخليج غينيا قد أكسب دول المنطقة أهمية استراتيجية كبيرة، مما يجعلها تتمتع بعلاقات تجارية وسياسية نشطة مع دول المنطقة الأخرى والعالم ككل، فعندما أدركت دول المنطقة (دول خليج غينيا)، أهمية الخليج المطل على المحيط الأطلسي من جميع جوانبه بدأت تحاول باستمرار السيطرة على المناطق البحرية واستغلالها من أجل تغيير أوضاعها للأفضل، بما يمكنها من تعزيز النمو، معتمدةً على التبادل التجاري واقامة الشراكات التي تفضي بالنهاية إلى تحقيق مصالح هذه الدول، بالأخص فيما يتعلق بخلق أوضاع تنعكس ايجاباً على اقتصاداتها ومكانتها الدولية[٣]. بالتالي، فإن موقع المنطقة يضعها في منتصف أهم طرق التجارة العالمية، مما يجعلها وجهة عالمية في استراتيجيات الدول الكبرى التي تتطلع إلى توسيع نفوذها[٤].

---

(1) Damian Ondo Mani, The Emergence of the Gulf of Guinea in the Global Economy: Prospects and Challenges, IMF Working Paper, 2005, p. 3.

(٢) حفيظة طالب عبد الرحمن، الولايات المتحدة الأمريكية والبحث عن الأمن النفطي في منطقة خليج غينيا، مجلة قراءات أفريقية، المجلد (١٥) – العدد (٤١)، الناشر: المنتدى الإسلامي، لندن، ٢٠١٩، ص. ٣٢.

(٣) لعربي بن أعمارة، تهديدات الأمن البحري في خليج غينيا، مجلة ستراتيجيا لدراسات الدفاع والاستشراف، المجلد (٤) – العدد (٧)، الناشر: المعهد العسكري للتوثيق والتقييم والاستشراف، الجزائر، ٢٠١٧، ص. ٤٦.

(٤) احلام واكرين و لزهر بديدة، الممالك الوثنية في خليج غينيا ودورها في محاربة الاستعمار الاوروبي خلال القرن التاسع عشر: مملكتي الداهومي والاشانتي انموذجا، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد (٦) – العدد (٢)، الناشر: جامعة المسيلة – مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، الجزائر، ٢٠٢١، ص. ٦٦٣.

كما تعد دراسة المؤرخ الأمريكي (ألفريد ماهان)، التي تربط الدولة بالبحر واحدة من أهم الدراسات التي أوضحت أن السيطرة على البحار ذات الأهمية الاستراتيجية يعد عاملاً حاسماً لمكانة الدولة، مما يعني أن دول خليج غينيا هي أفضل من الدول الإفريقية الحبيسة التي لا تتمتع بإطلالة بحرية، فالبحر يمكن الدول من التفاعل بسهولة مع العالم، إضافة لقدرة الدول البحرية على إقامة شبكة من العلاقات التجارية الواسعة، مما يمنح هذه الدول قوة اقتصادية كبيرة، تساهم في تعزيز أمنهم الغذائي والاقتصادي والسياسي، وبالتالي يمنحهم مكانة عالمية متقدمة[١].

الخريطة رقم(1): توضح الموقع الجغرافي لمنطقة خليج غينيا

المصدر// محمد أبو النور، معلومات عن الخليج الواعد: خريطة خليج غينيا، شبكة اليوم السابع، القاهرة، مقال نشر بتاريخ 2017/9/23 تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/11/9 الساعة 4:46 م، عبر الرابط الالكتروني: https://bit.ly/45KJ6dM.

بالتالي، فإن منطقة خليج غينيا تتمتع بالعديد من المزايا نظراً لأهمية موقعها الاستراتيجي وإطلالتها البحرية الواسعة على المحيط الأطلسي، مما يجعلها ذات أهمية كبيرة لتبادل الأنشطة التجارية لدول خليج غينيا وغيرها من الدول الإفريقية التي ليست لها اطلالة ساحلية، وكذلك الدول الآسيوية والغربية ذات المصالح الاقتصادية والاستثمارية، انطلاقاً من كونها تقع على مفترق طرق

(١) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي، الجديد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ص. ١٣٣ – ١٣٤.

التجارة العالمية حيث تمر عبرها خطوط التجارة البحرية الرئيسة بين أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية والشمالية(تنظر الخريطة رقم 2)[١].

الخريطة رقم(2): مسارات النقل التجاري من منطقة خليج غينيا إلى مناطق العالم الأخرى.

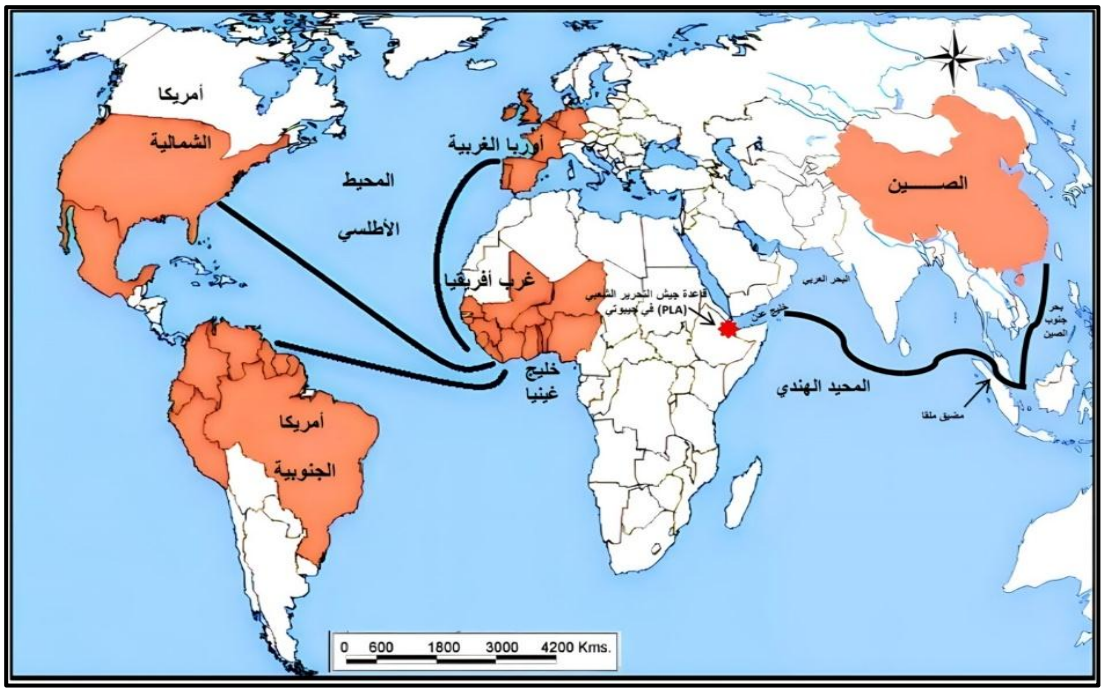

Source: France.com website، The World، Europe and Africa at the Center، Published on 2023 /12/5 and accessed on 2023/12/27 at 10:17 AM via the electronic link: https://d-maps.com/pays.php?num_pay=279&lang=ar.

ويتضح لنا أن هذه المنطقة تشكل نقطة انطلاق رئيسة للتبادل التجاري مع قارات العالم آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية والشمالية، إذ إن موقعها الاستراتيجي يجعلها محوراً في عملية النقل التجاري البحري، مِما جعلَها تحت أنظار وتطلعات القوى الكبرى، نظراً لما تملكه من مصادر الطاقة من جانب، ولموقعها الفريد الذي يطل على قارات العالم من جانب آخر، بالتالي فإن من المرجح أنها ستشكل سوقاً تجارياً كبيراً في المستقبل وهو ما دفع بدول المنطقة إلى استغلال هذه المكانة، ولكن بسبب عدم توافر الإمكانيات اللازمة للقيام بدور فاعل، وبسبب تعرض المنطقة للهجمات الإرهابية والقرصنة البحرية، فإنها تطلب من الدول الكبرى التدخل من أجل مساعدة هذه

(1)Yoselan Silverio Gonzalez, The Gulf of Guinea: The African Future of the Persian Gulf, Brazilian Journal of African Studies, Volume (1) - Issue (1), Publisher: Brazilian Center for African Studies, Porto Alegre, 2016, p. 86.

الدول للتغلب على التحديات الأمنية التي تواجهها، ومساعدتها على استغلال هذه المكانة من أجل رفع مستويات الاقتصاد والتنمية ولعب دوراً مؤثراً[١].

ثانياً: المساحة

تلعب المساحة دوراً مهماً في مكانة الدول، فإمتداد المنطقة في مساحة كبيرة من شأنه أن يضفي عليها العديد من المزايا مثل التنوع الطبيعي الذي ينعكس عليها بوفرة الموارد الطبيعية وتنوع الإنتاج وبالتالي يُسهم ذلك في تعزيز قوة السوق، والكثافة السكانية ذات التوزيع المتناسق التي تسهم في استغلال الموارد المتاحة بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى ذلك فإن المساحة تؤثر على العلاقات الدولية أذ تُمكن المنطقة ذات المساحة الكبيرة من أن تكون لاعباً مهماً في العلاقات الدولية[٢]. وهذا يعني أن القيمة الفعلية للمساحة لا تقاس بعدد الكيلو مترات المربعة فقط أنما تقدر على أساس ما يتوفر فيها من الموارد الطبيعية والقوى البشرية العاملة لإنجاز الأعمال واستغلال هذه الموارد بشكل ايجابي يحقق الزيادة بالإنتاج من أجل الحفاظ على المستوى المعيشي المناسب للسكان، ومن ناحية أخرى تقاس المساحة بالخدمات الفعلية للنقل المقدمة في المنطقة والتي تلبي احتياجات التجارة والصناعة وكذلك احتياجات البناء العسكري ومتطلبات الدفاع عن كيانات الدول عند وجود أخطار تهدد أمنها، كما أنه يتم تحديد المساحة المثلى للمنطقة إذا كانت الأشياء التي ذكرناها متوفرة في تلك المساحة، بما يتناسب مع حجم السكان ومع الدور الذي تلعبه في علاقتها على مستوى المجتمع الدولي[٣].

وعليه، أن مساحة دول خليج غينيا الواسعة قد منحتها العديد من المزايا التي جعلت منها مصدراً مهماً لمعظم الموارد الطبيعية الثمينة، أذ تُشكل مساحة منطقة خليج غينيا حوالي (11%)، من مساحة القارة الإفريقية الاجمالية حيث يكون خليج غينيا، على شكل القوس ممتداً من السنغال

---

(١) عادل العرباوي، الرهانات الطاقوية ومنطق الأمن: دراسة حالة نشر القوات الأمريكية في خليج غينيا، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣ / كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ص. ٢٧ – ٣١.

(٢) صباح محمود محمد، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٧٩، ص ص. ٤١ – ٤٣.

(٣) صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، الطبعة الثانية، الناشر: منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٩، ص. ٥٦.

شمالاً ثم ينحرف أفقياً باتجاه الشرق عند الحدود الكاميرونية ثم ينحرف مرة أخرى جنوباً نحو الحدود الكونغولية(ينظر الجدول رقم 1) [١].

الجدول رقم(1): يوضح مساحة دول خليج غينيا.

ت	الدولة	المساحة كيلو متر مربع	ت	الدولة	المساحة كيلو متر مربع
1-	أنغولا	1.246.700	10-	ليبيريا	111.369
2-	بنين	112.622	11-	نيجيريا	923.768
3-	الكاميرون	475.440	12-	سان تومي وبرنسيب	964
4-	كوت ديفوار	322.463	13-	السنغال	196.722
5-	غينيا الاستوائية	28.051	14-	التوغو	57.000
6-	الغابون	267.667	15-	سيراليون	71.740
7-	غانا	238.533	16-	الكونغو (برازافيل)	342.000
8-	غينيا (كوناكري)	245.857	17-	الكونغو (كينشاسا)	2.344.858
9-	غينيا بيساو	36.125	18-	غامبيا	11.300

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على //

Source: Mundi Index، areas of the world's countries، accessed on 2023 /11/13 at 11:18 PM، via the electronic link:https://bit.ly/3RWYoYW.

من خلال الجدول رقم (1)؛ يمكننا أن نرى بوضوح أن بعض البلدان في خليج غينيا تختلف في حجم مساحتها عن غيرها من الدول الأخرى، وأن الدول ذات المساحة الأكبر من الممكن أن تمتلك موارد طبيعية أكثر من الدول ذات المساحة الصغيرة، كون أن المساحات الشاسعة للدول في الغالب ما تحتوي على موارد طبيعية وثروات معدنية وزراعية وأخرى، وإن هذه الموارد والثروات والمعادن هي التي تمنح الدولة خصائص القوة، ولكن من الضروري جداً الإشارة، إلى أن مساحة الدولة ليست هي العامل الوحيد الذي يحدد قوتها، فهناك عوامل أخرى مهمة، مثل الموارد البشرية، والاقتصاد، والتعليم، والبنية التحتية، وقدرة صانع القرار والمسؤولين على استغلال المساحة والثروة واستخدامها لممارسة التأثير، وهذا ليس هو الحال في جميع البلدان، فبعض الدول معروفة بمواردها

---

(١) هالة سعد مجبل، التوجه الصيني تجاه دول إقليم غرب إفريقيا: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة أبن خلدون للدراسات والابحاث، المجلد (٣) – العدد (٩)، الناشر: مركز ابن العربي للثقافة والنشر، غزة، ٢٠٢٣، ص ص. ٢٧٤ – ٢٧٥.

الطبيعية وثرواتها ومساحتها، لكنها لا تملك أي قدرة على استخدام هذه الثروات لممارسة دوراً مؤثراً، أمّا فيما يخص دول خليج غينيا فبالرغم من أن بعضها تمتلك مساحات كبيرة، وغنية بالموارد الطبيعية، إلا أن سوء الأوضاع السياسية والأمنية لم تمكنها من استغلال هذه المزايا لممارسة الدور الفاعل في المنطقة.

من ناحية أخرى، تلعب الحدود البحرية لدول خليج غينيا دوراً مهماً في عملية تحديد العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول الخليج، انطلاقاً من كونها تقع على مفترق طرق التجارة العالمية إذ تمر عبرها خطوط التجارة البحرية الرئيسة التي تربط دول خليج غينيا عبر المحيط الأطلسي مباشرة مع قارات العالم أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية، وهو ذات الأمر الذي يعزز من النمو الاقتصادي السريع لدول خليج غينيا ويزيد من حجم الإيرادات الحكومية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه علاقات التعاون والشراكة بين دول الخليج في حل الأزمات ومنع حصول النزاعات، ومكافحة الإرهاب، والقرصنة البحرية، والهجرة غير الشرعية، وقضايا المخدرات، التي باتت تشكل خطراً كبيراً على مجتمعات هذه الدول، في ظل أن المنطقة ما زالت تعاني من عدم الاستقرار الامني، بسبب تصاعد أنشطة الجماعات الإرهابية مثل (بوكو حرام*)[1].

---

* بوكو حرام: هي جماعة إسلامية نيجيرية مسلحة، تعمل على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع مناطق نيجيريا امتداداً إلى المناطق في الدول الأخرى، ومصطلح (بوكو حرام) بلغة الهوسا يعني تحريم التعليم الغربي أو محاربة النفوذ الغربي، بمعنى أن هدف هؤلاء الجماعة هو محاربة ثقافات الغرب في منطقة خليج غينيا، ولكن يجب الإشارة إلى أن هذه الجماعة أختلفت تسمياتها مروراً بالزمن فعلى سبيل المثال قبل عام ٢٠١٥، كانت تسمى (حركة طالبان النيجيرية)، وبعد عام ٢٠١٥، أطلقت على نفسها (الدولة الإسلامية ولاية غرب إفريقيا)، ثم تباعاً تغيرت مبادىء هذه الجماعة لتنتقل إلى تأسيس نهج عدائي شديدة الخطورة، أتسم في زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة ومحاربة قوات الدولة وحتى المواطنين العاديين. هشام بشير، الجهود الدولية والاقليمية والوطنية لمكافحة جماعة بوكو حرام، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، الجلد (٤) – العدد (٣)، الناشر: جامعة بني سويف / كلية السياسة والاقتصاد، بني سويف، ٢٠١٩، ص ص. ٦ – ٧.

(1) Yoselan Silverio Gonzalez, op cit , p. 86

ثالثاً: السكان

تتمثل أهمية السكان في كونه العنصر الأساس في أي مجتمع أو دولة، فإن كثافة ونمو السكان يمثلان أهم مؤشرات القوة السكانية، وبالتالي فإن كثافة ونمو السكان يمثلان جانباً مهماً في معادلة تحليل القوة في موقع جغرافي معين(١)

أ – الكثافة السكانية

تشكل دول خليج غينيا تجمع سكاني كبير غرب القارة الإفريقية، إذ تحتوي المنطقة ككل على ما يقارب (29%)، من سكان القارة الإفريقية مجتمعةً بمساحة تساوي خمس مساحة القارة (ينظر الجدول رقم 2)، وعلى الرغم من هذه المساحة الصغيرة إلا أن سكان دول خليج غينيا يمثلون قوة اقتصادية كبيرة، بالإضافة إلى إمكانات النمو الاقتصادي المتاحة بسبب توافر العديد من الموارد الطبيعية، التي ساهمت في جعلَ هذه المنطقة تمثل سوقاً ضخماً للمنتجات والخدمات ولما تتمتع به الدول من قوة سكانية عاملة(٢).

وبالتالي، فإن حجم السكان يُعد من أهم عوامل القوة في منطقة خليج غينيا على الرغم من أن عدد سكان دول خليج غينيا قد شهدت زيادات وانخفاضات كبيرة عبر التاريخ، وعليه فإن خصائص التوزيع الجغرافي لدول خليج غينيا مهمة في تحديد الفعالية السياسية لسكانها بالرغم من اختلاف الكثافات السكانية بين دول الخليج، بالإضافة إلى أن معدلات النمو الطبيعي الناتجة عن الولادات والوفيات أو الهجرة الداخلية أو الوافدين أليها، قد أدت إلى ارتفاع معدلات الكثافة السكانية في هذه الدول على سبيل المثال فإن (ساو تومي وبرينسيبي)، تُعد من بين أكثر الدول الواقعة في خليج غينيا كثافة للسكان ويعود السبب في ذلك إلى صغر مساحة هذه الدول، بينما تعد الغابون من بين أقل دول خليج غينيا كثافة للسكان ويعود سبب نقص الكثافة إلى أن مساحة الغابون كبيرة وغالبية الأراضي غير مأهولة إذ يتوزع السكان في المناطق الساحلية حيث تواجد المدن الرئيسية وتوافر الموارد الطبيعية(٣).

---

(١) جمال حمدان، إفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص. ١٢١.

(٢) محمد رياض و كوثر عبد الرسول، إفريقيا دراسة لمقومات القارة، الناشر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص. ٢١٦.

(٣) هالة سعد مجبل، مصدر سبق ذكره، ص. ٢٧٨.

الجدول رقم(2): يوضح عدد سكان دول خليج غينيا

ت	الدولة	عدد السكان	ت	الدولة	عدد السكان
1-	أنغولا	13.642.646 (مليون نسمة)	10-	ليبيريا	5.214.030 (مليون نسمة)
2-	بنين	13.301.694 (مليون نسمة)	11-	نيجيريا	219.463.862 (مليون نسمة)
3-	الكاميرون	28.524.175 (مليون نسمة)	12-	سان تومي وبرنسيب	213.948 (ألف نسمة)
4-	كوت ديفوار	28.088.455 (مليون نسمة)	13-	السنغال	16.082.442 (مليون نسمة)
5-	غينيا الاستوائية	857.008 (ألف نسمة)	14-	التوغو	8.283.189 (مليون نسمة)
6-	الغابون	2.284.912 (مليون نسمة)	15-	سيراليون	6.807.277 (مليون نسمة)
7-	غانا	32.372.889 (مليون نسمة)	16-	الكونغو (برازافيل)	5.417.414 (مليون نسمة)
8-	غينيا (كوناكري)	12.877.894 (مليون نسمة)	17-	الكونغو (كينشاسا)	105.004.646 (مليون نسمة)
9-	غينيا بيساو	1.976.187 (مليون نسمة)	18-	غامبيا	2.221.301 (مليون نسمة)

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على //

Source: Mundi Index، World Population Countries، accessed on 2023/11/25 at 8:44 PM via the electronic link: https://bit.ly/3txULzk.

من خلال الجدول رقم (2)؛ يتبين أن هنالك اختلاف كبير في الكثافة السكانية بين دول خليج غينيا ككل وهذا أمر وارد في أي منطقة جغرافية، ولكن الأمر الذي يجب إدراكه هنا أن غالبية السكان يتمركزون في المناطق الساحلية على العكس من المناطق الداخلية، نظراً لما توفره المناطق الساحلية من خدمات وفرص عمل كبيرة على العكس من المناطق الداخلية التي يكون فيها مؤشر الخدمات الفعلية وفرص العمل قليلةً جداً.

ب – التوزيع الجغرافي للسكان

يُشير التوزيع الجغرافي للسكان إلى انتشار الأفراد على مساحة معينة بشكل متوازن، بينما نلاحظ أن توزيع السكان في دول خليج غينيا يكون بشكل غير متناسق، حيث أن هنالك مساحات كبيرة لا زالت غير مأهولة بالسكان بسبب الظروف الطبيعية غير الملائمة التي لا تسمح بتوزيع السكان بشكل متناغم، والظروف الطبيعية الملائمة هي التي تؤدي إلى اكتظاظ السكان كما وإن عدم وجود هذه الظروف يعني تخلخل التوزيع الجغرافي للسكان(١).

وعليه فإن انتشار السكان في دول خليج غينيا يتسم بشكل متباين من دولة إلى أخرى نتيجة لاختلاف الظروف التي تساعد على توزيع السكان بشكل متماثل، فإن توافر الموارد الطبيعية والنشاطات الزراعية وغيرها تسهم في تركز السكان بشكل منتظم أمّا عدم وجودها يؤدي إلى خلخلة سكانية، وبالتالي فإن كثرة الأمطار وخصوبة الأراضي تعزز من النشاطات الزراعية وخصوصاً في مناطق الساحل الجنوبي من خليج غينيا وجنوب ووسط غانا بالإضافة إلى أراضي غينيا ونيجيريا، ساهمت هذه العوامل في تركز السكان فيها بسبب الظروف الطبيعية الملائمة(٢).

ج – التركيب الاثنوغرافي للسكان

يَقصد بالتركيب الاثنوغرافي هو دراسة حالة الشعوب والقوميات التي تعيش داخل أراضي الدول من حيث الخصائص اللغوية والثقافية، إذ أنه في بعض الدول يتكون السكان من قومية واحدة وبعضها الآخر يتكون من قوميتين أو أكثر(٣). وأن معظم دول خليج غينيا تتمتع بتنوع ثقافي ولغوي، فالبلدان في منطقة خليج غينيا هي عبارة عن مزيج من الناطقين باللغات المختلفة، فعلى سبيل المثال بعض البلدان تكون ناطقة باللغة الانجليزية والفرنسية مثل (غانا، وغينيا، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وآخرون)، وبلدان أخرى تعتمد اللغة البرتغالية والإسبانية كلغة رسمية لها مثل (أنغولا، وغينيا بيساو، وغينيا الاستوائية، ودول أخرى)(٤).

---

(١) عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، جغرافية القارة الافريقية وجزرها، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، بنغازي، ٢٠٠٠، ص. ١٢٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ص. ١٦١ – ١٦٢.

(٣) صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٠، ص. ٧٧.

(4) Damian Ondo Mani, op cit, p. 3.

بالتالي فإن تعدد اللغات والديانات وتنوع التركيب القومي كلها تعكس مدى التجانس والترابط داخل أراضي الدولة فمن الممكن أن تكون مصدراً لقوة الدولة من خلال فهم الاختلاف في السلوك والقيم بين القوميات المختلفة، وتعزيز التفاهم وسيادة العدالة، ومن الممكن أيضاً أن تكون سبباً للعديد من المشكلات التي تؤثر سلباً على الدولة بسبب التحيز والاستغلال والاستبعاد(١).

رابعاً: الموارد الطبيعية

أن أهمية وجود الموارد الطبيعية يُعد أهم ضمان لاستمرار حياة السكان والنمو الاقتصادي(٢). وبما أن العديد من الموارد الطبيعية تنتهي وتنضب بعد فترة زمنية معينة، فإن الحكومات تسعى جاهدة لتمديد هذه الفترة لأطول مدة ممكنة من خلال استغلالها بشكل صحيح، وحمايتها من التدمير، والحفاظ عليها بطرق متنوعة مثل الحافظ على ثروة النفط والغاز الطبيعي من خلال الاستغلال السليم والمتزن لضمان استمرار تطور القطاع الاقتصادي والمحافظة على الثروات المعدنية الأخرى(٣).

١- النفط والغاز الطبيعي

تُعد منطقة خليج غينيا من أهم مناطق إنتاج النفط في القارة الإفريقية، فضلاً عن امتلاكها لاحتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن(٤). كما أن احتوائها على هذه الاحتياطات جعلَ منها مصدراً مهماً لإنتاج النفط والغاز الطبيعي، نظراً لما تمتلكه البلدان الواقعة على طول خليج غينيا من احتياطات كبيرة لمصادر الطاقة مكنتها من أن تكون منطقة استراتيجية مهمة، وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أن انتاج النفط في هذه المنطقة يواجه عدداً من التحديات التي شكلت خطراً على العالم بسبب العديد من الأنشطة غير القانونية بما في ذلك، القرصنة البحرية التي بدأت تستولي على السفن التجارية وتقتل رعايا العديد من الدول، لاسيما الدول التي لها مصالح اقتصادية داخل دول خليج غينيا بما في ذلك الصين والولايات المتحدة، بالإضافة إلى

---

(١) هالة سعد مجبل، مصدر سبق ذكره، ص.٢٧٩.

(٢) ميثم منفي كاظم، الحق في الثروات الطبيعية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد (٢٧) – العدد (٢)، الناشر: جامعة بابل، بابل، ٢٠١٩، ص. ٤٦٥.

(٣) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص. ٢٣ – ٢٤.

(٤) الحسين الشيخ العلوي، سياسات الطاقة في إفريقيا على ضوء التغيرات المتلاحقة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٢، ص. ٤.

الجماعات الارهابية التي شكلت تحدياً كبيراً أمام شركات الاستثمار الاجنبي، مما أدّى ذلك إلى جعلَ هذه الدول هدفاً لهجمات القراصنة البحرية، والجماعات الارهابية، التي سببت العديد من التداعيات الاقتصادية على مستوى دول خليج غينيا بشكل خاص وعلى المستوى الأفريقي والدولي بشكل عام، الأمر الذي دفع دول خليج غينيا إلى إقامة علاقات التعاون والتنسيق مع القوى الدولية(الصين، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي)، من أجل مكافحة الأنشطة غير القانونية مثل القرصنة البحرية، والإرهاب، بغية التعزيز من سيادة القانون والأمن البحري في الخليج، لضمان أمن ومصالح دول المنطقة والدول المستثمرة هناك وتجارتهم الدولية عبر خليج غينيا[١].

٢- الثروات المعدنية

تتمتع منطقة خليج غينيا باحتياطات كبيرة من الموارد المعدنية الثمينة مثل المنغنيز وخام الحديد والنيكل والقصدير والذهب والألماس والفضة والقصدير واليورانيوم والكولتان والكوبالت والفحم والفوسفات والتيتانيوم ومواد حيوية أخرى تدخل في الصناعة مثل الكولمباين المادة الأساسية التي تدخل في صناعة الأجهزة التكنولوجية[٢]. والبوكسيت المعدن الأساس للألمنيوم والمستخدم في صناعة السيارات والطائرات ومجموعة واسعة من الصناعات الأخرى، حيث تُعد غينيا(كوناكري)، أكبر دولة في العالم تمتلك رواسب للبوكسيت الواقعة في جبال سيماندو، بينما يأتي النحاس كجزء ضروري في التصنيع البنائي إذ تحتل جمهورية الكونغو المرتبة السادسة عالمياً كواحدة من أكبر الدول المنتجة للنحاس في العالم، بالتالي فإن هذه المعادن تشكل لبنة التقنيات الحديثة، بينما تراه الدول الكبرى بأنه ذهب القرن الحادي والعشرين معتبرة أرض خليج غينيا هي الأرضية النادرة التي تمتلك كل هذه الثروات (ينظر الجدول رقم 3)[٣]. نظراً لتوافرها على العديد من المعادن الثمينة التي تسهم بشكل كبير في سد احتياجات الدول الصناعية، كما تشكل المنطقة سوقاً تجارياً كبيراً

(1) Okpovi Ejufwiri Jonathan, Spatial Analysis of Maritime Piracy in the Gulf of Guinea, Journal of Marine Science, Volume (3) - Issue (4), Publisher: Bilingual Publishing Group, Singapore, 2021, p. 37.

(2) Bamidele Matthew Shava, Maritime Security in the Gulf of Guinea Subregion: Threats, Challenges and Solutions, Master's Thesis, US Army War College, Pennsylvania, 2011, p. 6.

(٣) إدريس آيات، المعادن الأفريقية في التنافس الدولي: الرهانات والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢١، ص. ٢.

لصناعة التعدين، حيث يتم من خلاله تبادل مختلف أشكال المعادن الثمينة للمشترين من مختلف أنحاء العالم، مما يجعلَ هذه الموارد المعدنية مصدراً مهماً للدخل القومي لدول المنطقة[١].

الجدول رقم(3): يوضح احصاءات إنتاج المعادن في دول خليج غينيا حتى العام 2020.

الدولة	المنتج (١)	وحدة القياس (الكيلو غرام)	المنتج (٢)	وحدة القياس (ألف طن متري)	المنتج (٣)	وحدة القياس (ألف طن متري)
الكاميرون	ذهب	2100	ألمنيوم	80	أسمنت	1.2(مليون طن)
أنغولا	ألماس	900	نحاس	14	أسمنت	2 (مليون طن)
			الملح	60	النحاس	50
البنين	ذهب	40	سيليكا	17	أسمنت	1.5(مليون طن)
برازافيل	ذهب	250	زنك	7	أسمنت	180
كينشاسا	ذهب	3500	نحاس	20	قصدير	3
			زنك	11	كوبالت	55
			أسمنت	78	فضة	12
كوت ديفوار	ذهب	11.000	فضة	0.5	أسمنت	78
غانا	ذهب	158.000	ألمنيوم	50	أسمنت	4
	ألماس	800	حديد	28	بوكسيت	540
كوناكري	ذهب	47.000	بوكسيت	17	أسمنت	340
	ألماس	600	ألمنيوم	16.5	النيكل	30
سيراليون	ذهب	155	بوكسيت	875	جبس	7
السنغال	ذهب	7.000	ملح	300	أسمنت	5
الغابون	ذهب	666	رصاص	5	المنغنيز	2.6(مليون طن)
غينيا الاستوائية	ذهب	300	كاولين	100	تيتانيوم	1.5(مليار طن)
ليبيريا	ذهب	651	زنك	3	يورانيوم	400 (طن)
التوغو	ذهب	17.000	حديد	4	فوسفات	3.5(مليون طن)
نيجيريا	ذهب	155	السيليكا	34	أسمنت	17.4
			حديد	75	باريت	20
			جبس	340	زنك	15
			يورانيوم	150	قصدير	670

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على //

Source: Mundi Index، mineral production statistics by country، accessed on 2024 /3/15 at 5:48 pm via the electronic link: https://www.indexmundi.com/minerals.

(١) توفيق الحسيني عبده، الانثروبولوجيا الاجتماعية في إفريقيا، "الموسوعة الافريقية"، منتدى سور الأزبكية، المجلد الرابع – بدون عدد، الناشر: معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ١٩٩٧، ص. ٤١.

من خلال الجدول رقم (3)؛ يتضح لنا أن منطقة خليج غينيا تتمتع بثروات معدنية كبيرة، تشمل مجموعة متنوعة من المعادن الثمينة ذات الجودة العالية، وتلعب هذه المعادن دوراً كبيراً في اقتصادات دول خليج غينيا إذ تُعد مصدراً مهماً للدخل الحكومي، بالإضافة الى ذلك ما يجعلَ دول خليج غينيا ذات أهمية كبيرة في سياسات وتطلعات الدول الصناعية الكبرى التي هي بحاجة ملحة لهذه الثروات لإستدامة اقتصاداتها مثل الصين والولايات المتحدة وفرنسا وهي ذات الدول التي تسعى للحفاظ على علاقات استراتيجية واقتصادية وثقافية قوية مع دول خليج غينيا بغية بناء مكانة مؤثرة لها في منطقة خليج غينيا وذلك من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية والأمنية.

٣- الغابات والإنتاج الزراعي

تغطي الغابات مساحات واسعة من منطقة خليج غينيا، إذ تُقدر مساحتها بحوالي (1.5) مليون كيلومتر مربع، وتلعب هذه الغابات دوراً مهماً في البيئة والاقتصاد فهي توفر موطناً للحياة البرية وتساعد على حماية التربة من التآكل، وتساهم بشكل كبير في تنظيم المناخ، كما أنها تُعد مصدر مهماً للأخشاب ومنتجات أخرى ذات أهمية، مثل المطاط وزيت النخيل والموز والكاكاو، وأيضاً تعد غانا أكبر منتج للأخشاب في دول خليج غينيا، حيث تنتج حوالي (12) مليون قدم مكعب سنوياً، وتليها نيجيريا بإنتاج حوالي (10) مليون قدم مكعب سنويًا، ثم كوت ديفوار بإنتاج حوالي (8) مليون قدم مكعب سنوياً[١]. بالإضافة إلى أن عامل الزراعة يلعب دوراً كبيراً في تعزيز اقتصاد دول خليج غينيا، انطلاقاً من أنه يضفي على المنطقة طابع الإنتاجية والإشباع أي بمعنى إنتاج الغذاء والموارد التي تدعم السكان واقتصاد الدول (ينظر الجدول رقم 4)، ولا زالت تعمل دول خليج غينيا على تعزيز دور الزراعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي الذي يضمن استيفاء متطلبات العيش الآمن وتعزيز دور المنطقة اقتصادياً من خلال الإنتاج والتصدير[٢].

---

(١) عبد العزيز كريم شرف، الجغرافيا المناخية والنباتية مع التطبيق على مناخ إفريقيا ومناخ العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ص. ٥٥١ – ٥٥٥.

(2) Bamidele Matthew Shava, op cit, p. 6.

الجدول رقم(4): أهم المنتجات الزراعية في أهم عشرة دول منتجة في منطقة خليج غينيا حتى عام 2022.

ت	الدولة	المنتجات الزراعية
1-	بنين	والذرة، والقطن، والأناناس، وفول الصويا، القهوة، الكاكاو، (الكسافا).
2-	غانا	الأرز الكاجو، فاكهة زيت النخيل، الموز، الفول السوداني، جوز الهند.
3-	السنغال	الفول السوداني، الأرز، قصب السكر، الكسافا، الدخن، الذرة الرفيعة.
4-	نيجيريا	الكسافا، الأرز، السورغم، الذرة الرفيعة، الفول السوداني، البطاطا الحلوة
5-	التوغو	الكسافا، البطاطا، الذرة الرفيعة، الفاصوليا، الأرز، الخضروات، القطن، الفول.
6-	ليبيريا	الذرة ، قصب السكر، القلقاس، الموز، المطاط، الأرز، الكسافا.
7-	كوت ديفوار	الموز، الأرز، قصب السكر، الكاجو، الكاكاو، الذرة، زيت النخيل، الكسافا، المطاط.
8-	سيراليون	الكسافا، الأرز، الخضروات، فاكهة زيت النخيل، البطاطا الحلوة، الحليب، الحمضيات، الفول السوداني، الفاكهة، البقول، غير مذكورة في أماكن أخرى.
9-	غينيا بيساو	الأرز، الذرة، الكسافا.
10-	أنغولا	الموز، الذرة، البطاطا الحلوة، الأناناس، قصب السكر، البطاطس، الحمضيات، الخضروات، الكسافا، الملفوف.
11-	باقي الدول	تتقارب في إنتاج نفس المحاصيل بنسب مختلفة.

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على //

Source: Mundi Index، Agriculture and Products Around the World، accessed 2023 /11/17 at 2:42 PM via the electronic link: https://bit.ly/48pWeqm.

ومن خلال الجدول رقم (4)؛ يتبين أن منطقة خليج غينيا، غنية جداً بالإنتاج الزراعي إذ تنتج دولها أنواع مختلفة من المحاصيل، مما يعطي دول خليج غينيا طابع الإنتاجية الزراعية المميز، ويضفي أيضاً على سكان المنطقة طابع الاكتفاء في حال استغلال الأراضي الصالحة للزراعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي، من جانب آخر، نلاحظ أن غالبية دول خليج غينيا تشتهر بزراعة نبات (الكسافا) "أذ يُعتبر من بين أهم النباتات المليئة بالكربوهيدرات، ويعتمد عليه بالتغذية مجموعة كبيرة من البشر خاصة في غرب إفريقيا"[١]، وبحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم

(١) الشجرة أهميتها ورعايتها من منظور بيئي أخلاقي، مؤسسة قطر للتربية والعلوم، الدوحة، ٢٠١٥، ص. ٤٧.

المتحدة فإن نبات الكسافا يحتوي على كميات كبيرة من النشأ لا توجد في أيّ محصول آخر، كما تُعد هذه المنطقة ثالث أكبر مصدر له في العالم، وعليه فإن تميز المنطقة بمناخ استوائي رطب ومعتدل، جعلها مثالية للإنتاج الزراعي، بالتالي فإن للزراعة دوراً كبيراً في اقتصاد دول خليج غينيا، إذ توفر العديد من فرص العمل لفئات كثيرة من السكان، وتشكل أيضاً مصدراً أساسياً للدخل، لذا فإن استغلال المساحات لأغراض الزراعة من الممكن أن يحقق طفرة نوعية في مستوى اقتصاد دول خليج غينيا.

مما سبق نستنتج، أن منطقة خليج غينيا تُعد ذات أهمية استراتيجية نظراً لموقعها الجغرافي المميز الذي يربط بين المحيط الأطلسي وقارات العالم الأخرى وهو ما يجعلها نقطة محورية للتجارة العالمية، علاوة على ذلك تتمتع دول خليج غينيا بوفرة الثروات الطبيعية القيمة التي يجعلها أيضاً من بين أهم مصادر الطاقة في العالم.

المبحث الثاني

الأهمية الاقتصادية لمنطقة خليج غينيا

تأتي الأهمية الاقتصادية لمنطقة خليج غينيا من توافرها على كميات كبيرة من مصادر الطاقة النفط والغاز الطبيعي إذ تَمتلك دول خليج غينيا بنية اقتصادية كبيرة تجعلها مركزاً مهماً لإنتاج البترول في العالم فهي تستأثر أكثر من (70%) من إنتاج النفط في إفريقيا ويرجح أن يصل انتاج هذه دول خليج غينيا بحلول عام 2025 لمستوى (9.5 مليون برميل يومياً)، أيّ ما يعادل نسبة (11%)، من الإنتاج العالمي، وتستأثر أكثر من (75%)، من احتياطيات النفط المؤكدة في القارة الإفريقية(١).

إذ تَصل احتياطات دول خليج غينيا من النفط إلى ما يقارب (60 مليار برميل)، أيّ ما يعادل (4.5%) من الاحتياطات العالمية، واحتياطات الغاز الطبيعي تصل إلى ما يقارب (650 تريليون قدم مكعب)، أيّ ما يعادل (2.91%) من الاحتياطات العالمية(٢).

وبذلك تُعد منطقة خليج غينيا من بين أكثر المناطق الواعدة في العالم تنقيباً لمصادر الطاقة النفط والغاز الطبيعي، إذ تُشير الدراسات إلى أنه بحلول عام 2030، من الممكن أن تتجاوز امكانات الطاقة في خليج غينيا إجمالي ما تنتجه دول الخليج العربي مجتمعة من النفط والغاز الطبيعي بنسبة تصل إلى (25%)، من الإنتاج العالمي مقابل نسبة (22%)، من الإنتاج العالمي لدول الخليج العربية، الأمر الذي يزيد من حتمية أهتمام الدول الكبرى(الصين، الولايات المتحدة، دول الاتحاد الأوروبي)، بمنطقة خليج غينيا نظراً للطلب المستمر على مصادر الطاقة ولما تملكه دولها من احتياطات مؤكدة(٣).

---

(١) عبد المنعم طلعت، لجنة خليج غينيا نواة لبدائل الاوبك، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٤٦) – العدد (١٨٢)، الناشر: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠، ص. ١٨٦.

(٢) مظفر البرازي، التطورات الراهنة في قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول الإفريقية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (٤٤) – العدد (١٦٥)، الناشر: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، ٢٠١٨، ص ص. ١٥ – ١٧.

(3) Henry Kam Kah, Competing for Hegemony and Civil Society in the Gulf of Guinea in the Twenty-First Century, Journal of International Tensions, Volume (12) - Issue (22), Publisher: Brazilian Center for African Studies, Fortaleza, 2016, p. 204.

وتُعد **دولة نيجيريا** الواقعة ضمن منطقة خليج غينيا، من أكبر منتجي النفط والغاز الطبيعي في القارة الإفريقية، أذ تُقدر احتياطاتها الواسعة من النفط بحوالي (37 مليار برميل)، وتنتج يومياً ما يقارب (1.7مليون برميل)[١]. أمّا احتياطات نيجيريا من الغاز الطبيعي فتقدر بحوالي (4.5 تريليون قدم مكعب)، وتنتج ما يقارب (8.83 مليار قدم مكعب يومياً)، وعلى الرغم من كونها الاولى في القارة الافريقية انتاجاً للنفط، إلا أن نيجيريا تأتي بالمرتبة الثالثة بعد كل من مصر والجزائر من حيث الإنتاج الفعلي للغاز الطبيعي[٢].

أمّا عن **دولة أنغولا** الغنية بالنفط والمعادن الأخرى فتُعد هي ثاني أكبر منتج للنفط في منطقة خليج غينيا بعد نيجيريا، باحتياطات نفطية تقدر بحوالي (9.5 مليار برميل)، وتنتج منه يومياً ما يقارب (1.632 مليون برميل)[٣]. أمّا عن احتياطات أنغولا من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي (13.5 تريليون قدم مكعب) والحقيقة أن في أنغولا يتم حرق قسم كبيرة من كميات الغاز الطبيعي المستخرج ولا يتم الاستفادة منه بشكل كامل، والقسم الآخر يعاد ضخه في حقول النفط لغرض زيادة كميات الإنتاج النفطي[٤]. وبذلك فإن نفط أنغولا يكتسب أهمية بارزة لعدة أسباب وهي على النحو الآتي(٥):

١- جودة النفط العالية، لكونه خالي بقدر كبير من النسب الكبريتية.

٢- قرب مناطق استخراج النفط من الأسواق العالمية والموقع البحري الاستراتيجي الذي يقلل من احتمالية هجمات القرصنة البحرية على السفن الناقلة.

---

(١) جيهان عبد السلام، الغاز الافريقي وامكانية امداد اوروبا كبديل عن الغاز الروسي: الفرص والتحديات، مجلة متابعات افريقية، المجلد (٢٠٢٢) – العدد (٢٧)، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٢٢، ص. ١٠.

(٢) اياد عبد الكريم مجيد، سياسة نيجيريا النفطية : الواقع والطموح، مجلة دراسات دولية، المجلد (١٠) – العدد (٣٨)، الناشر: جامعة بغداد – مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، ٢٠٠٨، ص. ١٦٣.

(3) Rhode Island, Thomas MacGregor et al., Angola Selected Publications, IMF Library, Volume (18) - Issue (157), Publisher: International Monetary Fund, Washington, 2018, p. 5.

(٤) جيهان عبد السلام، المصدر السابق، ص. ١١.

(5) john l. Hammond, The Resource Curse and Oil Revenues in Angola and Venezuela, Journal of Science and Society, Volume (75) - Issue (3), Publisher: Guilford Press, New York, 2011, p. 354.

ثم تأتي **جمهورية الكونغو(برازافيل)**، بالترتيب الثالث في منطقة خليج غينيا، والخامس على مستوى القارة الافريقية من حيث الإنتاج النفطي إذ بلغت احتياطات جمهورية الكونغو من النفط حوالي (1.6 مليار برميل)، وتنتج منه يومياً حوالي (283 ألف برميل)[١]. أمّا من الغاز الطبيعي فتمتلك احتياطات تقدر بحوالي (284 مليار قدم مكعب) وتنتج منه يومياً ما يقارب (423 مليون قدم مكعب)[٢]. وتشكل مراكز انتاج النفط في جمهورية الكونغو أهمية كبيرة في سياسات الدول الصناعية بالأخص الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لوجود خطوط امدادات الطاقة الموثوقة في الكونغو والتي تقلل بشكل كبير من احتمالية وقوع الهجمات الإرهابية، وسرقة الحصص المستخرجة من النفط والغاز من قبل جماعة القراصنة[٣].

في حين تُعد **دولة الغابون** الغنية بمعدن المنغنيز ثالث أكبر منتجيه وتمتلك ربع الاحتياطات الموجودة في العالم[٤]. كما تُعد من بين أكبر منتجي النفط في القارة الأفريقية وتقدر احتياطات دولة الغابون من النفط حوالي (2 مليار برميل) وتنتج منه يومياً ما يقارب (197 ألف برميل يومياً)، أمّا بما يخص الغاز الطبيعي فتمتلك احتياطات تقدر بنحو (26 مليار قدم مكعب) وتنتج منه يومياً ما يقارب (454 مليون قدم مكعب)[٥].

أمّا **دولة غانا** فتُعد واحدة من بين أهم دول خليج غينيا، الغنية بالموارد الطبيعية والأكبر انتاجاً للذهب في القارة الافريقية[٦]. كما ولها احتياطات من النفط تقدر بحوالي (3 مليار برميل)

---

(١) التطورات الراهنة في قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول الإفريقية، تقرير صادر عن: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)، الكويت، ٢٠١٨، ص ص. ١٩ – ٢٢.

(2) Prince Valdano Itua and Dorrell Esperance Ndinga Manguet, Gas Valorization in the Republic of the Congo: Electricity Production from National Gas Reserves, Journal of Natural Resources, Volume (12) - Issue (5), Publisher: University of New Mexico/Calif. Law School, 2021, p. 165.

(3) Reena Bhattacharya and Dnyaneshwar Joura, Oil and Growth in the Republic of the Congo, IMF Working Paper, 2006, p. 10.

(٤) الطريق الى أهداف التنمية المستدامة: برنامج الرئيس نموذج أعمال جديد لعالم سريع التغير، شركة تيودور روز، المجلد (١) – العدد (١)، الناشر: البنك الاسلامي للتنمية، جدة، ٢٠١٩، ص. ٩٥.

(٥) مظفر البرازي، مصدر سبق ذكره، ص ص. ١٥ – ١٦.

(٦) دريدي محمد مختار و سمية رمدوم، أثر امتلاك بعض دول شرق وغرب إفريقيا للموارد الطبيعية على مبادلاتها التجارية مع تركيا، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد (٢٠١٨) – العدد (١٣)، الناشر: جامعة باتنة ١ الحاج لخضر / كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨، ص. ٣٥٥.

وتنتج منه يومياً ما يقارب (200 الف برميل)[١]. أمّا عن الغاز الطبيعي فلها احتياطات تقدر بحوالي (1.6 ترليون قدم مكعب)، وتنتج منه يومياً ما يقارب (500 مليون قدم مكعب)[٢].

وفي فترة ما بعد عام 2006، نجحت **دولة غينيا الاستوائية** في أن تحتل مكانة متقدمة بين الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي، وبالأخص بعد أن تَمكنت من اكتشاف حقول جديدة على اراضيها، لتصل بذلك إلى احتياطاتها من النفط إلى ما يقارب (1.28 مليار برميل)، كما وقد وصل انتاجها اليومي من النفط إلى ما يقارب (420 ألف برميل يومياً)، ولم تقف عند هذا الحد فهي تسعى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية، خصوصاً وأن شركات الاستثمارات النفطية(الصينية، والأمريكية، والفرنسية)، لا زالت تعمل على تطوير وتأهيل حقولها[٣]. أمّا عن الغاز الطبيعي فبلغ اجمالي احتياطاتها حوالي (36 مليار قدم مكعب)، وتنتج من الغاز الطبيعي يومياً ما يقارب (8000 مليون قدم مكعب)[٤].

أمّا في **دولة الكاميرون** فإن قطاع التعدين يأخذ مكانة خاصة من حيث الايرادات المالية، على الرغم من أن الكاميرون تُعد هي من بين منتجي النفط حيث تملك احتياطات نفطية تقدر بحوالي (200 مليون برميل) وتنتج منه يومياً ما يقارب (83 ألف برميل)، إلا أن دولة الكاميرون تعتمد بالأساس في ايراداتها المالية على قطاع التعدين كونه مصدر الدخل الرئيسي للدولة[٥].

وأخيراً، يلي هذه الدول ذوات الاحتياطات الكبيرة، مجموعة أخرى من دول خليج غينيا ذوات الاحتياطات النفطية الضعيفة، والتي لا تسهم بشكل كبير من حيث الإنتاج على مستوى النفط والغاز الطبيعي فعلى سبيل المثال؛ بلغ احتياطي النفط في **دولة كوت ديفوار** ما يقارب (220

(1) Richard King, An Institutional Analysis of the Resource Curse in Africa: Lessons for Ghana, Harmony, Publisher: Columbia University, New York, 2009, p. 7.

(2) Sharma Natasha and Tove Strauss, Private Financial Institutions for Resource-Rich Developing Economies: State of the Debate and Implications for Policy and Practice, Overseas Development Institute, Supplement 3, London, 2013, p. 19.

(٣) خالد حنفي علي، النفط الافريقي : بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٤١) – العدد (١٦٤)، الناشر: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص. ٨٧.

(4) Achille Tutu, Mineral-Rich Countries and Dutch Disease: Understanding the Macroeconomic Implications of Windfalls and Development Prospects The Case of Equatorial Guinea, Publisher: World Bank, Working Paper No. (4595), Washington, 2008, p. 34.

(٥) لبنى بهلولي، جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الامريكي الصيني، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ١٣، الناشر: جامعة الشهيد الحامة الأخضر الوادي / كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٦، ص. ١٩١.

مليون برميل)، وتنتج منه يومياً ما يقارب (32.9 ألف برميل)، وأن هذا القدر من الإنتاج لا يمكن مقارنته مع بقية الدول المنتجة مثل دولة نيجيريا التي تنتج يومياً (1.7 مليون برميل)، ودولة أنغولا التي تنتج يومياً (1.6 مليون برميل)، بالتالي فإن هذه الدول ذوات الإنتاج الضعيف تسعى في المستقبل للحصول على فوائد وأرباح بنفس الطريقة التي تسعى بها بلدان خليج غينيا الأخرى والمنتجة(ينظر الجدول رقم 5)، من خلال تطوير القدرات والامكانيات في مختلف القطاعات، وبالأخص قطاع النفط والغاز الطبيعي[١].

الجدول رقم(5): توضيح حجم الاحتياطات والإنتاج اليومي للنفط والغاز الطبيعي لأبرز دول خليج غينيا حتى عام 2022.

الدولة	الغاز الطبيعي		النفط	
	الاحتياطي/ترليون قدم^3	الإنتاج مليار/قدم^3 يومياً	الاحتياطي/مليار برميل	الإنتاج/ مليون برميل يومياً
نيجيريا	4.5	8.83	37	1.7
أنغولا	13.5	9.5	9.5	1.632
برازافيل	0.284	0.423	1.6	0.283
الغابون	0.26	0.454	2	0.197
غانا	1.6	0.500	3	0.200
غينيا الاستوائية	0.36	8	1.28	0.420
الكاميرون	135.1	0.910	0.200	0.83
دول أخرى ذات الإنتاج الضعيف	30	0.60	0.230	0.75

الجدول من عمل الباحث الاعتماد على المصادر//

1- Mundi Index، oil production statistics around the world، accessed on 2023 /12/1 at 1:52 AM via the electronic link: https://bit.ly/3vagT3c.

2- Mundi Index، statistics of natural gas production around the world، accessed on 2023/12/1 at 2:37 AM via the electronic link: https://bit.ly/3vhsGwQ.

٣- لبنى بهلولي، مصدر سبق ذكره، ص. ١٩١.

٤- خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره، ص. ٨٧.

(١) خالد حنفي علي، المصدر السابق، ص. ٨٧.

من خلال الجدول رقم (5)؛ تتبين أهمية دول خليج غينيا الجيوستراتيجية على خريطة مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، بالتالي فإن تمتع هذه الدول باحتياطات كبيرة من مصادر الطاقة جعلها تتمتع بمكانة محورية في سياسات وتطلعات الدول الصناعية الكبرى وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كون أن دول خليج غينيا تتمتع باحتوائها على نوعية جيدة من البترول تكون خالية بنسب كبيرة من الكبريت، مما يجعلها تتميز عن غيرها من المناطق المنتجة، بالإضافة إلى ذلك أن قرب أماكن استخراج النفط والغاز الطبيعي(حقول الإنتاج)، من السواحل المطلة على المحيط الأطلسي، جعلها تلعب دوراً كبيراً في تسهيل عملية النقل التجاري عبر المحيط الأطلسي، بالإضافة إلى ضمان أمن الإمدادات على الرغم من كثرة التحديات التي تواجه المنطقة على سبيل المثال(القرصنة البحرية، والإرهاب)، إلا أن الدول الكبرى تدرك تماماً كيفية التعامل مع هكذا تحديات، فإن هدف الدول الكبرى ضمان أمن الإمدادات وتدفقها إلى المستهلك سواء الأمريكي أو الصيني أو الأوروبي، لذلك فإن الدول الكبرى تتطلع كثيراً من أجل مد نفوذها في خليج غينيا، على اعتبار أن هذه المنطقة تمثل خزاناً استراتيجياً لمصادر الطاقة. للمزيد تنظر الصفحات (٦٩-٧٢).

أن دول خليج غينيا تتمتع بأهمية كبيرة انطلاقاً من موقعه الجغرافي إلى أهميته الاقتصادية الكبيرة ويعود ذلك إلى عدة اعتبارات وهي على النحو الآتي[١]:

١- سرعة الإنتاج النفطي، والاحتياطات المؤكدة في ظل اكتشاف حقول جديدة بالمنطقة عززت من تلك الأهمية وجعلتها مركزاً اقتصادياً وعالمياً.
٢- قرب سواحل المنطقة من الأسواق العالمية التي تربط قارات العالم(آسيا، وأوروبا، والأمريكيتين الجنوبية والشمالية) مكنتها من أن تكون منطقة ذات أهميه فريدة في أنظار الدول الكبرى.
٣- وقوع الحقول النفطية المكتشفة حديثاً في المياه العميقة الأمر الذي يوفر الحل المثالي للحد من التحديات الأمنية التي تعارض سياسات الدول المستثمرة.

(١) سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان امن النفط، مجلة العلوم السياسية، المجلد (٢٠١١) – العدد (٤٣)، الناشر: جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١١، ص ص. ١٥ – ١٦.

٤- نوعية النفط الخام في المنطقة تتميز بالجودة العالية لأنه من النوعية الخفيفة الخالية من نسب الكبريت العالية التي تتناسب مع سياسات المصافي الصناعية للحد من الملوثات البيئية التي تنتج عن عمليات الحفر والتنقيب.

٥- الاستفادة المادية لدول المنطقة الفقيرة من خلال عقد الاتفاقيات النفطية، فعلى سبيل المثال في الشرق الأوسط تنتج الشركات الوطنية النفط وتبيعة مباشرةً إلى المستهلك الأجنبي، أمّا في خليج غينيا فإن المعادلة تختلف كون أن الشركات الأجنبية تنتج النفط وتبيعة لنفسها وفقاً لبنود الاتفاقيات النفطية المبرمة بين البلد والشركة الأجنبية وبذلك تحصل الشركات الأجنبية على امتيازات التنقيب مع تحملها كافة تكاليف ذلك، ثم تتقاسم الأرباح مع الحكومة بعد خصم تكاليف التنقيب، الأمر الذي يعود على حكومات دول خليج غينيا بفوائد وأرباح هائلة.

٦- يشكل نفط المنطقة أهمية أمنية كبيرة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى (المستهلكة)، أذ يُساعدها في التقليل من الاعتماد على مصادر الطاقة في الشرق الاوسط عبر سياسات تنويع امدادات الطاقة، خصوصاً الصين التي أصبحَت تبحث عن امدادات أكثر في ظل النمو المستمر في قوتها الاقتصادية من جانب، والسيطرة الامريكية على منطقة الشرق الاوسط التي باتت تشكل تحدياً للصين[١].

وبذلك فإن منطقة خليج غينيا تحظى بمكانة محورية في سياسات الدول الصناعية الكبرى التي تسعى إلى ضمان إمدادات الطاقة بهدف استمرار عملية النمو الاقتصادي في سلسلة اقتصادات هذه الدول، انطلاقاً من إدراك الدول الكبرى لأهمية هذه المنطقة المستقبلية، بالإضافة إلى وجود حقول نفطية ضخمة لا زالت غير مكتشفة وتسعى هذه الدول إلى استكشاف هذه الحقول ذوات الاحتياطيات المؤكدة من خلال الشركات المتخصصة بعمليات الحفر والتنقيب، ومن بين الشركات التي تعمل في منطقة خليج غينيا بغرض الاستكشاف عن الحقول الجديدة هي: شركة اكسون موبيل (ExxonMobil) الأمريكية، وشركة رويال داتش شل(Shell) البريطانية الهولندية، وشركة بريتيش بتروليوم بي بي (BP) البريطانية، وشركة توتال (Total) الفرنسية، وشركة ساوث ويست أتلانتيك (Southwest Atlantic) الامريكية، وشركة سينوفوغ (Sinopec) الصينية،

---

(١) كريم محمد حيدر، مفارقة الوفرة النفطية في إفريقيا، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد (٣) – العدد (٦)، الناشر: جامعة الجزائر٣ / مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة، الجزائر، ٢٠١٥، ص. ٧٤.

وشركة البترول الوطنية الصينية (CNPC)، الشركة التي لها أكبر قدر من المصالح في خليج غينيا، وشركة إيني (Eni) الإيطالية، وشركة ريبسول (Repsol) الاسبانية، وشركة كونوكوفيليبس (ConocoPhillips) الامريكية، وشركات أخرى[١].

وبالتالي، فقد حققت هذه الشركات فائدة كبيرة بالنسبة لدول خليج غينيا كون أن دول هذه المنطقة ريعية وذات امكانيات محدودة في مجالات الحفر والتنقيب[٢]. كما عادت بفوائد أكبر للدول الصناعية الكبرى من خلال انتاج النفط والغاز وسد جزءاً كبيراً من احتياجاتها، ولا يزال عمل الشركات النفطية مستمراً في مسألة الاكتشافات في كل من كوت ديفوار وبنين وغانا والغابون والسنغال ومن المتوقع أن تمتلك هذه الدول احتياطي نفطي يصل إلى (3) مليار برميل[٣].

من جانب أخر، فإن منطقة خليج غينيا لا تتميز بكونها مصدراً مهماً لاحتياطات النفط والغاز الطبيعي فحسب، بل أنها تُعد أيضاً من المناطق الغنية بالثروات والمعادن الأخرى، وموطناً للعديد من المعادن الثمينة على سبيل المثال؛ تتمتع بتوافرها على كميات كبيرة من الذهب الذي تقدر احتياطاته بحوالي(6000 طن)، وكذلك الماس باحتياطات تصل إلى(20 مليار قيراط)، أيّ ما يعادل (10%) من الاحتياطي العالمي، والفوسفات باحتياطات تصل إلى (3 مليار طن)، والفحم باحتياطات تقدر بحوالي (200 مليار طن)، واليورانيوم باحتياطات تقدر بحوالي (2 مليون طن)[٤]. ومعادن أخرى ثمينة مثل، البوكسيت والنحاس والقصدير والمنغنيز والحجر الجيري والحديد والفضة والكولمباين والزنك والنيكل وغيرها من المعادن الثمينة، التي تعطي للمنطقة أهمية استراتيجية كبيرة وهو ما يجعلها وجهة جديدة للدول الصناعية الكبرى (ينظر الجدول رقم 6)[٥].

---

(1) Yoselan Silverio Gonzalez , op cit, pp. 87 – 88.

(٢) فوزية زراولية، الريع والحروب الاهلية في إفريقيا جنوب الصحراء : مع الإشارة لحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، مجلة الحقيقة، المجلد (١٦) – العدد (٣٩)، الناشر: جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر، ٢٠١٧، ص ص. ١٥٧ – ١٥٨.

(3) Laurent Bussard, Regional Atlas of West Africa, Publisher: OECD, Paris, 2009, p. 177.

(4) Damian Ondo Mani, op cit, pp. 11-12.

(٥) دريدي محمد مختار وسمية رمدوم، مصدر سبق ذكره ص ص. ٣٥٤ – ٣٥٥.

الجدول رقم(6): يوضح امتلاك أبرز دول خليج غينيا لأهم الموارد الطبيعية.

الدولة	الموارد الطبيعية
أنغولا	الماس، خام الحديد، الفوسفات، النحاس، الفلسبار، الذهب، البوكسيت، اليورانيوم
الكونغو الديمقراطية	الكوبالت، النحاس، النيوبيوم، التنتالوم، الماس الصناعي، الأحجار الكريمة، الذهب، الفضة، الزنك، المنغنيز، القصدير، اليورانيوم، الفحم، الطاقة الكهرومائية
جمهورية الكونغو	البوتاس، الرصاص، الزنك، اليورانيوم، النحاس، الفوسفات، الذهب، المغنيسيوم، الطاقة الكهرومائية
غينيا الاستوائية	الأخشاب، الذهب، البوكسيت، الماس، التنتالوم، الرمل والحصى
غينيا كوناكري	البوكسيت، خام الحديد، الماس، الذهب، اليورانيوم، الطاقة الكهرومائية، الملح
غينيا بيساو	والفوسفات، والبوكسيت، والطين، والجرانيت، والحجر الجيري، والرواسب النفطية غير المستغلة
الغابون	الماس، النيوبيوم، المنغنيز، اليورانيوم، الذهب، خام الحديد، الطاقة الكهرومائية
غامبيا	الرمل السيليكا، التيتانيوم (الروتيل والإلمنيت)، القصدير، الزركون
غانا	الذهب، الماس الصناعي، البوكسيت، المنغنيز، المطاط، الطاقة الكهرومائية، الفضة، الملح، الحجر الجيري
نيجيريا	القصدير، خام الحديد، الفحم، الحجر الجيري، النيوبيوم، الرصاص، الزنك
كوت ديفوار	الماس، المنغنيز، خام الحديد، الكوبالت، البوكسيت، النحاس، الذهب، النيكل، التنتالوم، رمل السيليكا، الطين، الطاقة الكهرومائية
دول الخليج الأخرى	تحتوي على كميات ضئيلة من المعادن

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على//

Source: Mundi Index، Natural Resources Around the World، accessed on 2023/12/7 at 1:08 PM via the electronic link: https://bit.ly/3H00MYP.

من خلال الجدول رقم (6)؛ تتبين الأهمية الاستراتيجية لدول خليج غينيا على خريطة الموارد الطبيعية أذ تُعد هذه الموارد هي مصدراً رئيسياً في اقتصادات دول الخليج، كما تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد العالمي مما يجعلَها تشكل أهمية كبيرة في نظر السياسات العالمية لما تملكه من موارد ومعادن ثمينة تساهم بشكل كبير في سد اجزاء كبيرة من احتياجات الصناعات الكبرى.

فضلاً عن ذلك، فإن الموقع الجغرافي قد منح دول خليج غينيا أهمية بحرية كبيرة على اعتبارها مركزاً تجارياً لنقل السلع والبضائع من إفريقيا إلى قارات العالم (أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية، وأمريكا الشمالية)[١]. كون أن الظروف الطبيعية في خليج غينيا تُعد مثالية لأعمال الشحن والنقل البحري بسبب عدم وجود نقاط تفتيش على الممرات البحرية للمنطقة الأمر الذي يسهل من حركة المرور السريع[٢].

بالإضافة إلى ذلك، وجود عدد كبير من الموانئ إذ تَمتلك دول خليج غينيا ما يقارب (20) ميناء تجاري وتُعد هذه الموانئ من أهم مراكز التجارة والنقل في المنطقة، حيث يتم من خلالها نقل البضائع والسلع من دول الخليج إلى الدول الأفريقية وإلى قارات العالم الأخرى أيضاً، ومن بين أهم الموانئ التجارية الموجودة في خليج غينيا هو ميناء (تيما)، في غانا وميناء (أبيدجان)، في كوت ديفوار وميناء (داكار)، في السنغال وميناء (لاغوس)، في نيجيريا، وتساهم هذه الموانئ بشكل كبير في تسهيل حركة النقل البحري للبضائع والسلع إضافة إلى التقدم الاقتصادي الذي تحققه لدول خليج غينيا[٣].

كما إن إدارة الموانئ البحرية بشكل جيد يمكن أن يسمح بالنمو الاقتصادي والتنمية في دول خليج غينيا، إذ أن التأثير الاقتصادي لهذه الموانئ يجلب فوائد كبيرة على جميع مستويات البلاد، بالإضافة إلى توظيف القوى العاملة، ونقل السلع المصنعة محلياً إذ تُعد موانئ خليج غينيا نقاط نقل للبضائع والسلع وعاملاً مهماً في الجاذبية التجارية لدول خليج غينيا، وبذلك فإن الموانئ تشكل أهمية كبيرة لدول المنطقة كما وتلعب دوراً محورياً في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

(1) Divotha Edward Mandanda, Differences and Similarities between the Gulf of Guinea and Somali Maritime Piracy: Lessons for Coastal States in the Gulf of Guinea, Journal of Law, Policy and Globalization, Volume (2016) - Issue (56), Publisher: International Institute of Science, Technology and Education, Hong Kong, 2016, p. 42.

(2) Mauricio Elguieta Orellana, Piracy in the Gulf of Guinea, Naval Journal, Volume (136) - Issue (970), Publisher: Naval War Academy, Chile, 2019, p. 42.

(3) Jimmy A. Sullivan, Maritime Piracy in the Gulf of Guinea: Regional Challenges and Solutions, Report issued by the Naval War College, Newport, 2012, pp. 2-3.

والاقتصادية (ينظر الجدول رقم 7)، ولذلك تحرص جميع الدول على تطوير موانئها وتحسين كفاءتها لتعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية[١].

الجدول رقم(7): يوضح أهم اربعة موانئ تجارية في خليج غينيا.

الميناء	الدولة	سنة التأسيس	الاطلالة	طاقة استيعاب البضائع	الكفاءة	مشاريع المستقبل
أبيدجان	كوت ديفوار	1931	المحيط الأطلسي	2 مليون حاوية	%91	البوابة
تيما	غانا	1961	المحيط الأطلسي	2.5 مليون حاوية	%90	قناة فريدي
داكار	السنغال	1857	المحيط الأطلسي	1 مليون حاوية	%62	المستقبل
لاغوس	نيجيريا	1861	خليج غينيا	1.6 مليون حاوية	%76	ليكي و باداجري

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على //

Source: Bormann، The Evolution of Port Hierarchy in West Africa، Thesis، Erasmus University Rotterdam/Faculty of Economics - Department of Business Economics، Rotterdam، 2015، pp. 16-27.

من خلال الجدول رقم (7)؛ يظهر لنا أن هذه الموانئ التجارية تُعد من بين أهم موانئ منطقة خليج غينيا، ونظراً لأهميتها التجارية تسعى كلاً من كوت ديفوار إلى تطوير ميناء (أبيدجان)، عن طريق تعميق قناة فريدي من أجل توسيع نطاق الميناء لاستقبال عدد أكبر من البضائع والسلع، كما أن غانا تسعى أيضاً إلى تطور كفاءة وسعة ميناء (تيما)، عبر مشروع البوابة وهو مشروع يهدف إلى تطوير البنى التحتية للميناء من أجل استقبال السفن الكبيرة، بينما تسعى السنغال إلى تعزيز دور ميناء (داكار)، عن طريق المشروع الذي وصفته الحكومة السنغالية بمشروع ميناء المستقبل والهدف منه هو تطوير الميناء من أجل جذب أكبر عدد من السفن التي تسعى إلى نقل السلع والبضائع من وإلى آسيا وأمريكا، كما أن نيجيريا تسعى إلى تعزيز دور ميناء (لاغوس)، من خلال بناء موانئ جديدة وهي(ليكي، باداجري)، الهدف من بناء هذه الموانئ هو التقليل من حدة الزِحَامات التي تقع في ميناء لاغوس كون أن الازدحام التجاري يعطل من عملية التنمية والتطور الاقتصادي.

---

(١) حسين احمد سعد و فوز معن عبد علي، الاهمية المكانية لمدن الموانئ وتأثيراته، مجلة الخليج العربي، المجلد (٤٧) – العدد (١ – ٢)، الناشر: جامعة البصرة، البصرة، ٢٠١٩، ص ص. ٣٧١ – ٣٧٢.

أمّا من حيث الكفاءة، يُعد ميناء (أبيدجان) في كوت ديفوار أفضل ميناء تجاري في خليج غينيا بسبب موقعه الاستراتيجي المميز الذي يجعلَ منه مركزاً رئيسياً للتجارة والنقل، كما أنه يتمتع ببنية تحتية متطورة وحديثة تختلف عن بقية الموانئ الأخرى الأمر الذي يجعلَ منه فعالاً وسريعاً من خلال توفير آليات الوصول السريع إلى الأرصفة عند وصول السفن التجارية، إضافة إلى عملية التفريغ والتحميل السريعة التي تسمح لسفن الحاويات بقضاء وقت قصير جداً في الميناء مقارنة بالوقت الذي تقضيه السفن في الموانئ الأخرى، الأمر الذي من شأنه التقليل من تكاليف التشغيل الإجمالية للسفن وعلى الرغم من الرسوم المالية العالية التي تفرض من قبل الميناء إلا أن إنتاجية الرافعات الحديثة والمتطورة في ميناء أبيدجان تُعد هي الأفضل من بين الرافعات الموجودة في الموانئ الأخرى[١].

وعليه، فقد شكلت منطقة خليج غينيا أهمية كبيرة في سياسات القوى العالمية، مما أدّى إلى جعلَها مسرحاً للتنافس بين القوى الكبرى (الصين، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي)، وبالأخص في ظل اكتشاف الحقول النفطية الجديدة والتي تميزت بنوعية البترول الخالية من الكبريت، ورخص أسعاره عن بقية المناطق المنتجة الأخرى، بالإضافة إلى سهولة نقله من خليج غينيا عبر المحيط الأطلسي إلى قارات العالم آسيا وأوروبا والأمريكيتين الجنوبية والشمالية، إذ لم يكن البترول وحده من أشعل حدة المنافسة، بل أن احتوائها على احتياطات كبيرة من الثروات المعدنية وخاصة؛ الألماس، والذهب، والحديد الخام، واليورانيوم، والكوبالت، والمنغنيز، والزنك، وغيرها من المعادن الأخرى، وبالتالي فقد حازت هذه المنطقة اهتماماً كبيراً في تطلعات الدول الكبرى للسيطرة عليها، نظراً لما تحتويه من احتياطات ضخمة من الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، والأهم من ذلك موقعها الاستراتيجي الذي يسهل على الدول الكبرى حركة التجارة الدولية[٢].

---

(1) George Kobina van Dijk and Hawraa Muhammad Ismail, Multi-Criteria Port Evaluation: Competitiveness in West Africa Using Analytical Hierarchy (AHP), American Journal of Industrial and Business Management, Volume (5) - Issue (6), Publisher: Scientific Research Publishing House (SCIRP), California, 2015, p. 443.

(٢) أياد عبد الكريم مجيد، العلاقات الايرانية السنغالية ١٩٧٩ – ٢٠١١، المجلة الدولية والسياسية، المجلد (٢٠١٤) – العدد (٢٥)، الناشر: الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٤، ص. ٥.

المبحث الثالث

البيئة السياسية والامنية في منطقة خليج غينيا

تمر أغلب دول خليج غينيا بمرحلة انتقالية هشة، بسبب التوترات السياسية المستمرة وسوء إدارة السلطة السياسية من قبل الحكام في دول خليج غينيا، إلى جانب عدم استقرار الأوضاع الأمنية، وقد أدت هذه الأوضاع إلى تزايد حدة التعقيد وتفاقم العديد من المشاكل الأمنية والسياسية، مما دفع إلى بروز العديد من التحديات الأمنية في المنطقة والتي تمثلت بتنامي أنشطة التنظيمات الإرهابية، والجريمة المنظمة، والقرصنة البحرية وغيرها من التهديدات، بالتالي فإن هذه العوامل وفرت للدول الكبرى سبباً للتدخل في شؤون الدول الداخلية، في ظل تفاقم الأزمات والنزاعات.

المطلب الأول: البيئة السياسية

يتسم الوضع السياسي في معظم دول خليج غينيا، بعدم الاستقرار السياسي وسوء الحكم، إذ تسودها أنظمة حكم استبدادية تحتفظ بالسلطة عبر وسائل القمع وابتزاز الشخصيات المؤثرة ودعم من الشركات غير القانونية، فعلى سبيل المثال؛ في ليبيريا وغينيا بيساو وسيراليون وبعض الدول الأخرى، تحول الحكم هناك إلى فرض للسلم القسري الذي يتسم بالفساد والجشع والكراهية والتمييز العرقي، كل هذه العوامل أسهمت في تهميش دور الدولة وفاعليتها، مما أدّى إلى اندلاع النزاعات وظهور جماعات متطرفة أثرت بشكل كبير على جميع أنحاء دول خليج غينيا، بالتالي فقد ساهمت ردود الأفعال المحلية تجاه الواقع السياسي إلى إضعاف مؤسسات الدولة والجهاز الأمني وانهيار الاقتصاد المحلي، وهو ما أدّى إلى صعود (حكومة الظل*)، وازدهار أمراء الحرب، وزيادة الخروقات الأمنية والتهاون عن العقاب مما أدى إلى تردي الأوضاع السياسية والأمنية بالمنطقة[1].

---

* حكومة الظل: تعرف حكومة الظل، بأنها المعارضة السياسية، وأن السلطة الفعلية ليست بيد الممثلين الرسميين الذين أنتخبهم الشعب علناً، أنما هي بيد جماعة يمارسون الحكم من خلف الكواليس، وأن الحكومة الرسمية تكون بالأساس تابعة إلى حكومة الظل، مما يعني أن مصير القرارات تصدر من قبل حكومة الظل وتنفيذ من قبل الممثلين الرسميين للشعب. هاشم حسين علي، المعارضة السياسية ودورها في العمل الحكومي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد (٤) – العدد (٢)، الناشر: جامعة تكريت / كلية الحقوق، تكريت، ٢٠١٩، ص. ٢٤٥.

(1) Abdel Fattah Moussa, West Africa: Governance and Security in a Changing Region, Africa Program Working Paper Series, Publisher: International Peace Institute (IPI), New York, 2009, p. 4.

كما أن السياسة التي يتبعها حكام دول خليج غينيا، والقائمة على أساس منح الامتيازات للبعض، والإقصاء والتهميش للأغلبية من مواطنيها، حالت دون تأسيس حكومات أفريقية موحدة ووطنية، إنما أسهمت في خلق مجتمعات تعادي سياسات حكامهم، الأمر الذي دفع الحكام لممارسة القوة القسرية بهدف إرغام الشعوب على إراداتهم وسياساتهم، إلا أن هذه الإرادة الاستبدادية حالت إلى نشوب النزاعات والحروب الأهلية، ومن ثم تنامي الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية(١).

وعليه، فإن دول خليج غينيا ذات الأنظمة الاستبدادية غير الديمقراطية كانت ولا زالت حتى الآن عرضة لخطر النزاعات وتفاقم الأزمات، وبالأخص عندما تقترن مشكلة تفاقم الأزمات بالفساد بين النخب الحاكمة، فعلى سبيل المثال؛ من بين قضايا الفساد التي اقترنت بتفاقم الأزمات والنزاعات، قضايا الفساد ضد (محمد كوندي) نجل رئيس غينيا، (وألفا كوندي*) رئيس غينيا السابق، خلال الانتخابات الرئاسية عام 2015، وبالإضافة إلى الفساد المستشري والافتقار إلى الشرعية، فإن تبعية السياسيين للدول الخارجية أثرت على غالبية دول خليج غينيا، وهو ما أسهم في خلق العديد من النزاعات والاضطرابات السياسية التي انعكست سلباً على الأوضاع الأمنية(٢).

علاوة على ذلك، فإن التناقض الحاد بين إرادة الشعوب في المنطقة وبين إرادة الحكام قد خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي الدائم، حيث أصبحَ بعض السكان ضحايا للنزاعات التي لم يتم حلها إلى الآن على سبيل المثال (حالة عدم الاستقرار السياسي في كوت ديفوار*)، بينما

---

(١) سمية عطاوة، إشكالية بناء السلم في البلدان الأفريقية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (٥٩)– العدد (٢)، الناشر: المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، ٢٠٢٢، ص. ٤٧٧.

* ألفا كوندي: هو سياسي غيني شغل منصب رئيس غينيا من ديسمبر ٢٠١٠ حتى سبتمبر ٢٠٢١، وهو أول رئيس منتخب ديمقراطياً في تاريخ البلاد، وفي المدة ما قبل رئاسته، كان معارضاً بارزاً وناشطاً سياسياً ضد الأنظمة العسكرية التي حكمت غينيا لعدة عقود. محمد سالم محمد، الانتخابات الرئاسية في غينيا: تكريس الأزمة وسيناريوهات العنف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٠، ص ص. ٢ – ٥.

(٢) بن طوبال لبنى و ادمام شهرزاد، قدرات النظم السياسية في إفريقيا: دراسة قابلية إلتقاط عدوى النزاعات الداخلية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد (٥) – العدد (٢)، الناشر: جامعة محمد خضر بسكرة – مختبر تأثير الاجتهاد القضائي على الحركة التشريعية، الجزائر، ٢٠٢١، ص. ٤٥٢.

* مشكلة الحكم في كوت ديفوار: تُعد قضية الهوية الوطنية هي جوهر الأزمات السياسية التي تعاني منها الدولة منذ عام ١٩٩٣ إلى الآن، وهي ذات المشكلة التي تسببت في عدم الاستقرار المستمر، ونشوب الحروب الأهلية، نتيجة التمايز بين أفراد المجتمع على أساس منح الامتيازات للبعض وأقصاء البعض الآخر. خيري عبد الرزاق جاسم، مشكلة الحكم في ساحل العاج، مجلة دراسات دولية، المجلد (٢٠١٢) – العدد (٥٤)، الناشر: جامعة بغداد – مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠١٢، ص. ٧٨.

تتماشى دول أخرى في خليج غينيا متعثرةً وبدعم من منظمات المجتمع الدولي بهدف إقرار السلام الداخلي في المنطقة على سبيل المثال في غينيا بيساو، ليبيريا، سيراليون، بينما ولا تزال هنالك دول أخرى تحكمها أنظمة استبدادية، مع تشبث الأنظمة القائمة بالسلطة وحرمان الأحزاب الأخرى من المساحة التي تحتاجها لتحقيق الواقع السياسي، على سبيل المثال في غامبيا، توغو[١].

وبالتالي، فإن هذه الظروف تخلق بشكل كبير تحديات تهدد الاستقرار السياسي والمؤسسي لدول خليج غينيا، بسبب تفشي الفساد وفشل الإرادات الوطنية في حل الأزمات المتفاقمة نتيجة عدم قدرة الجهات الحكومية على فرض سيادة القانون وهو ما وفر أيضاً البيئة المناسبة لتطور السلوك الإجرامي الذي يهدد الأمن القومي لدول خليج غينيا[٢].

وعليه فإن أبرز الأسباب التي أدت الى تنامي المشكلات السياسية في دول خليج غينيا، وبروز ظاهرة التناقضات بين الشعوب والحكام، تتلخص بما يلي[٣]:

١- استبداد الأنظمة السياسية وتقييدها للتعددية الحزبية الساعية الى تحقيق مطالب الشعوب، مما أدّى إلى فقدان الثقة بين الشعوب والأنظمة.
٢- إتباع الأنظمة الاستبدادية لوسائل الابتزاز والتهديد، والعنف من أجل إضفاء الشرعية السياسية.
٣- نشوب النزاعات والحركات المتطرفة بسبب عدم قدرة مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية من السيطرة والتأثير في شعوب المنطقة.
٤- التمييز والتحيز في التعامل مع الأقليات من قبل الأنظمة السياسية، وهو ما أدّى إلى فقدان الولاء للوطن.

---

(1) Said Adjomobi, Political Parties in West Africa:The challenge of democratic transformation in fragile states, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), Stockholm, 2007, p. 19.

(٢) فريدة حموم و لسمر أسماء، جهود الإيكوس لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (٤) – العدد (١)، الناشر: جامعة أحمد دراية، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ص. ١٢٦ – ١٣٠.

(٣) هناء قيصران، العنف السياسي وأزمة بناء الدولة الوطنية في إفريقيا، مجلة اكاديميا للعلوم السياسية، المجلد (٦) – العدد (٢)، الناشر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف / كلية الحقوق والعلوم السياسية – مخبر إصلاح السياسات العربية، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ص. ٢١٤ – ٢١٥.

ولذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي والنزاعات البارزة وظهور الجماعات المسلحة في دول خليج غينيا، دفع العديد من منها إلى التفكير في التدخل الدولي لمنع النزاعات ومكافحة الجماعات المسلحة، والحد من تفاقم الأزمات الداخلية التي تؤدي الى التدهور الفعلي في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فقد أعربت دول الاتحاد الاوروبي مثل فرنسا، ودول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين، الى ضرورة التدخل الدولي في المنطقة بغية الحد من تدهور الأوضاع وانعدام الأمن ومكافحة الإرهاب، انطلاقاً من أن دول خليج غينيا لا تؤثر على محيطها الاقليمي فحسب، بل سيكون تأثيرها سلباً على المجتمع الدولي ككل، على اعتبار أن هذه الدول قد تكون ساحة مثالية للتطرف والإرهاب والإتجار بالبشر، والمتاجرة بالمواد المحظورة دولياً(المخدرات)، إضافة الى أن توافر هذه التحديات سيزيد من معدلات الهجرة من دول خليج غينيا الى دول العالم الأخرى وهو ما لا تحبذه هذه الدول[١].

وإشارة الى ما تم ذكره، أن معظم دول خليج غينيا تواجه العديد من التحديات وعلى مختلف مراحل تطور الأنظمة السياسية، فمن الناحية الداخلية تتجلى هذه التحديات بشكل أساسي في ضعف المشاركة السياسية والفكرية والعرقية، وانتشار الفقر، والعنف السياسي وما إلى ذلك، وقد أدت هذه المشاكل إلى تناقضات كبيرة ساهمت في خلق العديد من النزاعات داخل مجتمع الدولة الواحدة، فضلاً عن عدم قدرة السلطة السياسية على تحقيق العدالة الاجتماعية، مما أثر سلباً على مستوى بناء دولة يتمتع أفرادها بالتجانس والاستقرار، أمّا من الناحية الخارجية فقد لعبت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين دوراً كبيراً في خليج غينيا، خصوصاً بعد أن أدركت هذه الدول أن منطقة خليج غينيا ذات موقع فريد وأهمية اقتصادية كبيرة، فبدأت هذه الدول ترسخ وجودها في المنطقة من منطلق أنها تسعى الى دعم دول خليج غينيا سياسياً وأمنياً من أجل كسر نطاق التحديات التي تواجهها، إلا أن الحقيقة وراء هذه المساعي هو التوسع والنفوذ الذي يضمن تحقيق مصالح الدول الكبرى على حساب الدول التي تعاني من مشاكل سياسية وأمنية[٢].

---

(1) Elisa Lopez Lucia, The Tale of Regional Transformation: From Political Community to Security Regions: The Politics of Security and Regionalism in West Africa, Journal of Political Geography, Volume (82) - Issue (1), Publisher: Elsevier, Amsterdam, 2020, pp. 5 - 6.

(٢) علي حسين الزبيدي، الدور الصيني في الانظمة السياسية لدول إفريقيا غرب الصحراء، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣، ص ص. ١١ – ١٢.

بالإضافة الى ما سبق، فإن من بين العوامل الدافعة لظهور العنف السياسي كأحد أسباب بناء الدولة في منطقة خليج غينيا هي[١]:

١- أزمة الشرعية والمشروعية: أن أنظمة الحكم غير معترف بها من قبل المواطنين.
٢- أزمة المشاركة السياسية: تقييد حق الأفراد في المشاركة بالعملية السياسية.
٣- ظاهرة الاستبداد: ممارسة القوة والعنف من قبل الحكام ازاء المحكومين.
٤- مشكلة الأقليات: غياب الوعي السياسي الذي حال الى جعلَ الولاء دون الوطنية.

وهكذا فقد وفرت هذه العوامل البيئة المناسبة لممارسة سلطة (الكيبتوقراطية*)، في الأنظمة السياسية لدول خليج غينيا، والتي سادها الفساد، والتمييز بين أفراد المجتمع، والنزاعات، وتفاقم ظاهرتي الارهاب والقرصنة، بالتالي، أن الفساد يقوض الديمقراطية، وسوء إدارة السلطة التشريعية تقلل من المساءلة وتضعف من التمثيل السياسي، والسلطة القضائية الضعيفة تهدد سيادة القانون، والفساد الإداري يؤدي إلى توزيع غير متكافئ للخدمات، وهو ما يحصل إلى الآن في دول مختلفة مثل؛ غينيا بيساو، والسنغال، وغامبيا، وسيراليون، والكونغو، وكوناكري[٢].

وفيما يتعلق بالصين التي هي محور هذه الدراسة، فإن من بين أحد أهم الجوانب الرئيسة لسياسة الصين في المنطقة والهدف الذي يتمحور ضمن إطارها الاستراتيجي تدخلها كمحاولة لإضعاف القوى الغربية، وبالأخص الولايات المتحدة بهدف ضمان تحقيق أهدافها الاقتصادية الرئيسة، وقد تبنت الحكومة الصينية نهجاً آخر يتمثل في خلق بيئة دولية تعددية، إذ تعتمد بذلك

---

(١) هناء قيصران، العنف السياسي وأزمة بناء الدولة الوطنية في إفريقيا، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد (٦) – العدد (٢)، الناشر: جامعة حسيبة بن بوعلي / كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ص. ٢١١ – ٢١٤.

* الكيبتوقراطية: نظام سياسي يستغله القادة السياسيين من خلال موقعهم في الحكم، لبسط نفوذهم المستمر بواسطة إرغام الشعوب لطاعتهم قسراً، وهو ما يضفي إلى التلاعب بثروات الشعوب لصالح المسؤول في الحكم. عبد العالي عبد القادر، الفساد السياسي والحكامة: القيمة النظرية والخلفية الإيديولوجية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد (٥) – العدد (٦)، الناشر: جامعة باتنة ١ الحاج الأخضر، الجزائر، ٢٠١٦، ص ص. ٣ – ٥.

(٢) جمال طه علي، الأسباب والنتائج السياسية للعنف الانتخابي في افريقيا جنوب الصحراء، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٢٥-٧ – العدد ١٦، الناشر: الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠٢٢، ص ص. ١٢ – ١٣.

على سياسة (جنوب – جنوب*)، من أجل التقارب مع دول المنطقة الأفريقية، إذ تؤدي الصين دور المتحدث الرسمي باسم البلدان النامية وتدعو الدول إلى ضرورة خلق بيئة دولية تعددية، يتم من خلالها تغيير النظام الدولي الذي ترى أنه غير عادل ويحرم غالبية الدول من حقوقهم، والتحول الى النظام الدولي متعدد الأقطاب الذي يضمن لجميع الدول تحقيق الفائدة[١].

المطلب الثاني: البيئة الأمنية

إن البيئة الأمنية لدول خليج غينيا تعاني من حالات عدم الاستقرار الأمني المستمر، إذ يشكل الإرهاب والجريمة المنظمة تهديدات أمنية كبرى ورئيسية لدول خليج غينيا، وخاصة البلدان الساحلية ضمن المنطقة، فإن نشاط الجماعات الإرهابية فيها يُعزز من تنامي الجريمة المنظمة، واستمرار الجريمة هو هدف لاستمرار نشاطات الجماعات الإرهابية من جانب، كما تساهم في عدم الاستقرار الإقليمي من جانب آخر، بالتالي، فإن تزايد النشاطات الإرهابية يؤدي إلى خلق دافع ومبرر لتدخل القوى الكبرى في هذه البلدان، وتشمل الجريمة المنظمة مجموعة واسعة من الأنشطة غير القانونية مثل: الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والاحتيال عبر مواقع الإنترنت، والاتجار بالأعضاء البشرية، وتهريب الماس والذهب، والتزوير، وتهريب السجائر، والتصنيع غير القانوني والاتجار بالأسلحة النارية، والسطو المسلح، وسرقة النفط وتهريبه[٢].

وبذلك، فإن مفهوم الجريمة المنظمة يشمل مجموعة الأنشطة الإجرامية في شكل شبكات تستغل مواطن الضعف في كل بلد على حدة ويمتد مرتكبوها وأثارها إلى بلدان أخرى، وقد أنتشر هذا النوع بشكل واسع في دول خليج غينيا نتيجة الأزمات السياسية والتوترات المتصاعدة التي

---

* جنوب–جنوب: مصطلح يشير إلى بناء شراكة تكون موجهه لشعوب وبلدان الجنوب، قائمة بالأساس على مبادئ التضامن، والتعاون، والاكتفاء الذاتي، هدفها قائم على تحقيق أهداف وتطلعات مستقبلية تتلائم مع طبيعة اقتصادات بلدان الجنوب، من خلال تبادل الأفكار والخبرات والتقنيات بين الدول. يعقوبي محمد و زيدان محمد، التعاون الاقتصادي جنوب– جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد (٤) – العدد (٥)، الناشر: جامعة سكيكدة، الجزائر، ٢٠١٦، ص. ١١.

(١) فريدة روطان، التنافس الروسي الصيني على القارة الإفريقية، مجلة رؤية تركية، المجلد (٧) – العدد (٢)، الناشر: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أنقرة، ٢٠١٨، ص. ١٥٠.

(2) Transnational Organized Crime in the West African Region, United Nations Publications, Issue 4, Publisher: United Nations Office on Drugs and Crime, Vienna, 2005, pp. 16 - 19.

شهدت اندلاع التمردات العنيفة، وبذلك أصبحَت دول خليج غينيا بوابة لحركة الجماعات المخالفة للقانون نتيجة الموقع الجغرافي المثالي الذي يربط بين قارات العالم أسيا وأوروبا والأمريكيتين، وقد استغلت الجماعات الإجرامية ضعف البيئة الأمنية في المناطق الحدودية لتنامي أنشطتهم(١).

وعليه فقد شكلت هذه الأنشطة الإجرامية تهديداً واضحاً للحكم والاستقرار السياسي والامني والإنساني في العديد من بلدان خليج غينيا، وتأتي دولة غينيا الاستوائية في مقدمة الدول التي تشهد أوضاع غير مستقرة نتيجة العلاقة التي تربط بين مهربي المخدرات والمسؤولين الحكوميين في الدولة، وهو ذات الأمر الذي زاد من تعقيد الأوضاع الداخلية ودفع الى نشوب جماعات تتاجر بالمخدرات بشكل علني، حتى أصبحَت غينيا الاستوائية تسمى (بدولة المخدرات)، مما أدّى إلى تفاقم دائرة العنف والصراع الأهلي وأثر سلباً على الوضع الأمني في المنطقة، بالتالي فإن أغلب دول خليج غينيا تمر في نفس الأوضاع التي أدت إلى بروز ظاهرة التجارة غير القانونية(٢).

ومن بين الأسباب التي تفسر قيام التجارة غير القانونية هو الضعف الرئيسي لدول خليج غينيا في تأمين حدودها البرية والبحرية، مما يسمح بتزايد نشاطات (عصابات التهريب)، في نقل التدفقات غير المشروعة من والى دول المنطقة وخصوصاً في دول مثل؛ غينيا بيساو، وسيراليون، وغانا، والبنين، وغامبيا، وغينيا الاستوائية، كما وتلعب عصابات التهريب دوراً رئيسياً في الإتجار بالبشر، وتهريب الأموال، والسلع والبضائع، والمعادن وغيرها، وعليه فقد تحولت سواحل دول خليج غينيا الى شحنات من المخدرات قادمة من أمريكا الجنوبية ومعده للتصدير الى أوروبا، وفي ضوء عجز بلدان خليج غينيا عن ضبط حدودها، ازدادت محاولات العصابات لاستغلالهم الوضع القائم وممارسة أعمالهم ونشاطاتهم غير القانونية(٣).

فعلى سبيل المثال، فإن من بين إجمالي (الكوكايين)، المهرب والمتاجر به الذي تم ضبطه في عام 2011، والمتجه إلى أوروبا، كان(30%)، مصدرها من دول خليج غينا، وبحسب تقارير

---

(١) فريدة حموم و لسمر أسماء، مصدر سبق ذكره، ص. ١٢٩.

(٢) مريامة بريهموش، تداعيات الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة في إفريقيا: دراسة حالة دول غرب إفريقيا، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة ٣ / كلية العلوم السياسية – قسم التنظيم السياسي والإداري، الجزائر، ٢٠٢٢، ص. ١٩٦.

(٣) أحمد أمل، مهددات أمن الحدود في إفريقيا: المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد (١٤) – العدد (١٣)، الناشر: جامعة بني سويف / كلية السياسة والاقتصاد، بني سويف، ٢٠٢٢، ص ص. ٣٠٠ – ٣٠١.

صادره عن الأمم المتحدة، أنه تم ضبط (1.9 طن من الكوكايين)، المهرب الى أوروبا بين عامي 2013 و 2017، ويحدث الشيء نفسه مع تجارة الهيروين والمخدرات المزيفة في دول خليج غينيا، حيث تم ضبط أكثر من(37 طناً من مسكنات الألم)، المستوردة بشكل غير قانوني في المنطقة، لا سّيما في بنين والتوغو، كما وتعد كوت ديفوار وغانا وغينيا ونيجيريا والسنغال من المواقع الرئيسة لتجارة (الميثامفيتامين*)، وتم ضبط ما يقرب من (1.6 طن)، من دول خليج غينيا كانت متجهة إلى أجزاء مختلفة من العالم، وكانت نفس الفترة من عام 2013 حتى عام 2017، تستحوذ فيها دول خليج غينيا على حصة كبيرة من سوق تجارة الأسلحة الصغيرة كما وقد عدت المنطقة موقعاً مهماً بالنسبة للجماعات غير القانونية لاستيراد الأسلحة من الحروب المستمرة في ليبيا وكذلك الحرب الأهلية التي اندلعت في دول خليج غينيا، وخاصة نيجيريا، إذ تشير التقديرات إلى أنه كان هناك ما يقرب أكثر من (500 مليون سلاح غير قانوني)، متداول حول العالم في عام 2004، حوالي (100 مليون قطعة سلاح)، كانت في جنوب الصحراء، وكذلك (10 مليون قطعة سلاح غير قانوني)، في منطقة خليج غينيا، وخصوصاً في نيجيريا إذ أشارت التقارير الى أن أكثر من 70% من هذه الاسلحة تركز وجودها في نيجيريا[١].

وينتشر نوع آخر من التحديات الأمنية الرئيسة الذي تواجهه دول خليج غينيا، وخاصة الدول المنتجة للنفط، هو القرصنة والاختطاف من قبل الجماعات الإرهابية، فاعتباراً من عام 2016، وقعت حوادث اختطاف وسرقة متعددة، حيث تم اختطاف (34 بحاراً)، بهدف الحصول على الفدية التي تمثل مصدراً لتمويل أنشطتهم، مثل سلب السفن، وسرقة ناقلات النفط مثل ناقلات البتروكيماويات، ومستودعات النفط ومنصات النقل، ووفقا للمكتب البحري الدولي فإنهُ في عام

---

* الميثامفيتامين: يعتبر الميثامفيتامين نوع من أنواع المخدرات، إذ يتم تناوله عن طريق التدخين أو الحقن أو الشم، يبدأ مفعول تأثيره بمدة قصيرة تقدر بـ ٣٠ دقيقة ويستمر في المتعاطي له لمدة زمنية تصل إلى ١٤ ساعة، من الأعراض الجانبية للميثامفيتامين هي اليقظة لمدة تصل إلى ٣ أيام بدون نعاس، والتركيز الشديد والحيوية المتزايدة، وقد يشعر متعاطيه أيضاً بالسعادة والثقة العالية بالأفعال التي يجب أرتكابها، ومع كل ذلك، فأن تعاطي الميثامفيتامين يؤدي أيضًا إلى مجموعة من الآثار السلبية، بما في ذلك: العنف، والجريمة، وتلف الدماغ. تحليل أسواق المخدرات الاصطناعية: المنشطات الأمفيتامينية والمؤثرات النفسانية الجديدة، منشورات الأمم المتحدة، (الجزء الثاني) – (العدد الرابع)، الناشر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، ٢٠١٧، ص ص. ١٤ – ١٦.

(١) أحمد عبد الرحمن حسن خليفة، التنافس الامريكي الصيني في غرب إفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠٢٠، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية / كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الاسكندرية، ٢٠٢٢، ص ص. ٦٧ – ٦٨.

2017، تم الاعتداء من قبل الجماعات الارهابية على (7 سفن) في منطقة خليج غينيا، وهو ما يشكل تحدياً أمنياً في منطقة الخليج إذ يضر بمصالح وأمن (455) مليون شخص من ناحية، وتهديداً واضحاً على أمن الملاحة البحرية وسلامة العاملين في مجال النقل البحري من ناحية أخرى، بالتالي فإن وجود القرصنة يؤثر بشكل كبير على شحن حوالي (5 مليون برميل) من النفط يومياً، وهو ما يضر بمصلحة دول خليج غينيا وينعش نشاطات الجماعات الارهابية، إذ يستخدم القراصنة عادة الاختطاف والنهب للحصول على مصادر الأموال اللازمة لأنشطتهم، وتتم معظم أنشطتهم في وقت متأخر من الليل في المراسي البحرية، كما يستخدمون الأسلحة والعنف لأخذ أفراد الطاقم كرهائن من أجل الحصول على فدية مقابل أطلاق سراحهم(ينظر الشكل رقم 1)[١].

الشكل رقم(1): يوضح التوزيع المئوي لهجمات القرصنة في منطقة خليج غينيا ما بين (2003 – 2020)

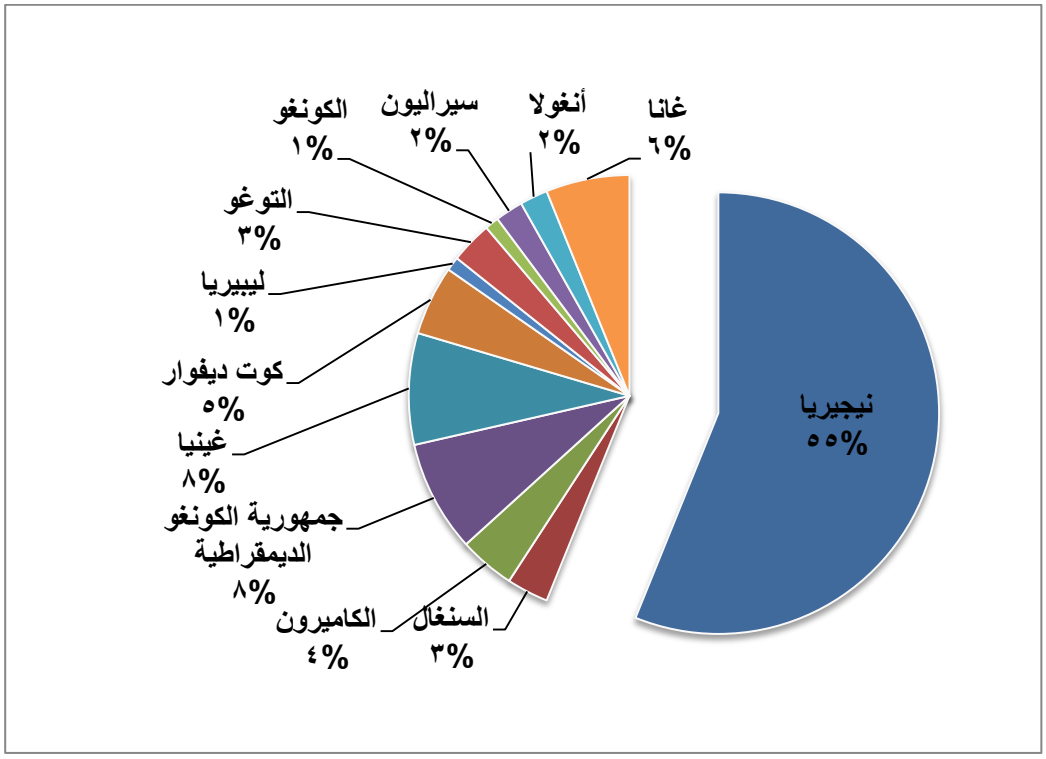

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية //

١- (*)

٢- فريدوم أونوها، القرصنة والامن البحري في خليج غينيا: نيجيريا أنموذجا، ترجمة: الحاج ولد ابراهيم، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص. ٩.

---

(١) تقييم استراتيجي لمشروع ENACT: لمحة عامة عن الجريمة المنظمة والخطيرة في إفريقيا، معهد الدراسات الأمنية والانتربول (ISSI)، ليون، ٢٠١٨، ص ص. ٤٣ – ٤٤.

* المصدر نفسه.

من خلال الشكل رقم (1)، يتبين مدى تعرض دول خليج غينيا للقرصنة خلال الفترة من عام 2003 إلى عام 2020 في حين تعد نيجيريا من بين أكثر دول المنطقة تعرضاً للهجمات البحرية نظراً للضعف الأمني الذي تعاني منه نيجيريا، بالتالي فإن نيجيريا تُعد بيئة مثالية للقرصنة في ظل الأوضاع والظروف غير المستقرة، وهو ما يعزز من تنامي نشاطاتهم في نيجيريا.

فعلى سبيل المثال، تُعد نيجيريا من بين أكثر دول خليج غينيا تعرضاً لأنشطة القراصنة إذ تُقدر الخسائر الناجمة عن الصيد البحري غير القانوني بنحو (800 مليون دولار أمريكي سنوياً)، بينما تقدر الخسائر الناجمة عن هجمات القراصنة بما يقارب (9 مليار دولار أمريكي سنوياً)، أمّا الخسائر الناجمة عن سرقة النفط المُستخرج من قبل القراصنة، والجماعات الإرهابية فقد قدر بنحو (15.5 مليار دولار أمريكي سنوياً)، وبالإضافة إلى ذلك فإن نيجيريا تمتلك نحو (70%)، من إجمالي قطع السلاح غير المرخصة، وعليه فإن هذه الثغرات الأمنية تزيد من التعقيدات وتضع العديد من التحديات أمام سلامة الأمن البحري في خليج غينيا وهو ما ينعكس سلباً على الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في جميع دول خليج غينيا[١]. وفيما يخص الجماعات المسلحة النشطة في دول خليج غينيا فهي: تنظيم بوكو حرام وتنظيم داعش الإرهابيين، وجماعة أخرى مسلحة من قبيلة (الفولاني*) في نيجيريا، وجميعهم جماعات متطرفة صنفها مؤشر الإرهاب العالمي ووزارة الأمن الداخلي الأمريكية كواحدة من أكثر الجماعات الإرهابية دموية في العالم،

---

(١) فريدوم أونوها، المصدر السابق، ص. ١٠.

* الفولاني: تشكلت جماعة الفولاني المسلحة في منطقة خليج غينيا عام ٢٠٢٠، بسبب التمييز والتهميش الذي يعاني منه شعب الفولاني، أن سبب تأسيس جماعة الفولاني المسلحة هو الخلاف الحاصل بين "البيروم" المزارعون المسيحيون، وبين "الهوسا" رعاة الماشية المسلمون، في مدينة جوس النيجيرية، وأستمر الخلاف على الأراضي الخصبة بين المجموعتين، إذ تعتبر الجماعة المسيحية نفسها صاحبة الأرض والسكان الأصليين للمنطقة، فقرروا طرد الأقليات المسلمة من المنطقة، نتيجة مخاوف بين جماعات "البيروم" من احتمالية سيطرة مسلمي الهوسا–الفولاني على مدينة جوس بمناصبها الإدارية وأراضيها، بل إن بعض المسؤولين السياسيين المسيحيين صعدوا من انتقاداتهم لسيطرة ثقافة الهوسا ذات الصبغة الإسلامية القادمة من شمال إفريقيا إلى المنطقة الغربية، ومطالبة الشعب المسيحي في تغيير تلك المعادلة لصالحهم قبل فوات الأوان، وعلى الرغم من أن أنشطة الفولاني سابقة، إلا أنه بحلول عام ٢٠٢٠، تأسس تنظيم مسلح أرتبط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي (AQIM)، من أجل إزالة التمييز والتهميش الذي تعاني منه الأقلية المسلمة في منطقة خليج غينيا. علاء جبار أحمد، نيجيريا بين تحدي طالبان ودوامة العنف الطائفي، مجلة دراسات دولية، المجلد (٢٠٢٠)– العدد (٨٠)، الناشر: جامعة بغداد – مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٢٠، ص ص. ٢٧٤ – ٢٧٥.

متفوقة بذلك على تنظيم (داعش الإرهابي) في العراق وسوريا، وتنشط هذه الجماعات بكثرة في دول نيجيريا والكاميرون وغامبيا والسنغال وكوت ديفوار ودول أخرى من خليج غينيا بتأثير أقل[١].

وعليه، فقد شكلت التنظيمات الإرهابية تحديات أمنية أثرت بشكل كبير على واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، فعلى سبيل المثال عن هجمات هذه التنظيمات، في عام 2018 نفذ متطرفون (الفولاني)، ما يقارب (297) هجوماً مسلحاً، وأن حوالي (200) هجوماً منها أستهدف ما يقارب (84٪) من السكان المدنيين إذ بلغت حصيلة القتلى جراء هذه الهجمات في نفس العام نحو (1158) قتيلاً، في حين تسببت هجمات تنظيم (بوكو حرام) الإرهابي من نفس العام وفي مناطق متفرقة ضرراً أكبر حيث بلغت احصائيات القتلى ما يقدر بنحو (2040) قتيلاً، وما يقارب (772) مصاباً، مما أدّى إلى نزوح أكثر من (300) ألف مواطن من مناطق عدة في الكاميرون، ونيجيريا، وبنين، بسبب تزايد الهجمات الإرهابية، بالتالي فإن خلال الفترة من 2001 إلى 2020 بلغ عدد القتلى بسبب الهجمات الإرهابية على دول خليج غينيا ما يقارب (22.415) ألف قتيلاً وكانت أغلب أعداد القتلى تعزى إلى نشاطات (بوكو حرام وتنظيم داعش) الإرهابيين[٢].

بشكل عام، فإن التنظيمات الإرهابية في دول خليج غينيا شكلت تحدياً كبيراً للتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بالرغم من كون ظاهرة الإرهاب عالمية إلا أن دول خليج غينيا تتمتع ببيئة أفضل بكثير من مناطق العالم الأخرى التي تتواجد فيها جماعات مسلحة نظراً لضعف البيئة الأمنية والاضطرابات السياسية والتدخلات الخارجية وعدم توافق الإرادة بين المواطنين والسياسيين وهو ما أتاح الفرص لنشوء عدداً من الجماعات التي تهدد أمن الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن أكثر من (50%) من الجماعات المسلحة في العالم تتمركز في خليج غينيا مما جعلَ المنطقة تمثل بيئة مثالية لوجود التنظيمات الإرهابية التي صنفها مؤشر الإرهاب العالمي بأنها من أخطر التنظيمات في العالم، وعليه فإن تنامي أنشطتها ونفوذها المتزايد يشكل تهديداً مباشراً لأمن واستقرار المنطقة، كما أن تزايد نشاطها الإرهابي يزيد من احتمالية نزوح السكان من مناطقهم إلى مناطق أخرى[٣].

---

(1) Current Dynamics and Challenges of Violent Extremism in West Africa, West African Peacebuilding Network (WANEP), Accra, 2018, p. 3.

(2) Global Terrorism Index 2019: Measuring the Impact of Terrorism, Institute for Economics and Peace (IEP), Sydney, 2019, p. 21.

(٣) آدم بمبا، الآليات التقليدية لحل النزاعات بمجتمعات إفريقيا وأهميتها المعاصرة، مجلة قراءات افريقية، المجلد (١٥) – العدد (٤١)، الناشر: المنتدى الاسلامي، لندن، ٢٠١٩، ص. ٨٢.

ومما تم استعراضه سابقاً نستنتج، أن منطقة خليج غينيا تشكل أهمية جغرافية واقتصادية كبيرة، فمن حيث الموقع الجغرافي تتميز بكونها تُعد نقطة تقاطع هامة للتجارة البحرية الدولية حيث تلعب موانئ خليج غينيا دوراً حيوياً في تسهيل حركة البضائع، أمّا من حيث الأهمية الاقتصادية فتتمتع بموارد طبيعية كثيرة، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي والمعادن الثمينة، فعلى سبيل المثال؛ تُعد نيجيريا من بين أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، مما جعلَ من المنطقة محط اهتمام الدول الكبرى بما في ذلك الصين التي تبحث عن تأمين إمدادات الطاقة الخارجية، بالتالي أن أهمية المنطقة الكبيرة جعلتها مركزاً مهماً للاستثمارات بالرغم مما تواجهها من تحديات عدم الاستقرار السياسي والأمني.

الـفصـل الـثـانـي

الـسيـاسـة الـخارجيـة الصينيـة تـجـاه مـنطقـة خـليـج غـينيا

منذ عام ٢٠١٣، توسع نطاق نفوذ الصين الدولي بشكل كبير، ومن المناطق التي شغلت اهتمام الحكومة الصينية منطقة خليج غينيا الممتدة على طول ساحل غرب القارة الأفريقية، إذ تُعد من الأقاليم ذات الأهمية الجغرافية والاقتصادية في العالم بسبب ثرواتها الطبيعية الغنية، وخاصة النفط، والغاز الطبيعي، والمعادن النفيسة، فضلاً عن الأهمية الاستراتيجية الكبيرة التي جذبت انتباه العديد من القوى الكبرى، بما في ذلك الصين، وعلى هذه الخلفية تسعى الصين إلى تعزيز حضورها ونفوذها في المنطقة من خلال تبني سياسة خارجية واقعية ذات وسائل متعددة.

وعليه؛ فإن دراسة سياسة الصين الخارجية إزاء خليج غينيا يتطلب النظر بأهدافها ووسائلها، وفي هذا السياق، يهدف هذا الفصل إلى تحليل هذه السياسة. **من خلال المباحث الثلاثة الآتية:**

المبحث الأول: سياسة التوجهات الصينية الخارجية ازاء منطقة خليج غينيا

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا

المبحث الثالث: أدوات السياسة الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا

المبحث الاول

سياسة التوجهات الصينية الخارجية ازاء منطقة خليج غينيا

تميزت سياسة الصين الخارجية إزاء دول خليج غينيا، بمزيج من التعاون الاقتصادي والدبلوماسي، نظراً لما لدول خليج غينيا من أهمية كبيرة في سياسة الصين، فقد أولت اهتماماً كبيراً في دعم هذه الدول بالمساعدات المتعددة الاتجاهات والاستثمار في شتى القطاعات، بهدف تعزيز مشاركتها والتقرب من دول وشعوب المنطقة، لتأمين احتياجاتها المستقبلية من موارد الطاقة.

المطلب الأول: الصعود السلمي في سياسة التوجهات الصينية الخارجية:

إن دراسة وتحليل السياسة الخارجية الصينية بكل جوانبها وأساليبها في اقامة علاقاتها الدولية تعد هدفاً مهماً، انطلاقاً من ضرورة فهم الحقائق التي تقع ضمن اطار منظومة العلاقات الدولية[١]. وعلى الرغم من أن مسارات السياسة الخارجية الصينية في السنوات السابقة لم تشكل تلك الأهمية الكبيرة التي عززت من حضور الصين دولياً، إلا أن السياسة الخارجية الصينية في الوقت الراهن ساهمت وبشكل كبير في صعود الصين كقوة عالمية[٢]. وإن هذا الصعود الصيني المتنامي كان سبباً في دفع سياسة الصين الخارجية إلى مراحل جديدة عززت من صورة الصين بشكل رئيسي في منطقة خليج غينيا وفي العالم ككل، إذ وصلت الصين بفعل الثقل الاقتصادي والدبلوماسي الذي تحظى به إلى مرحلة مهمة أدت إلى زيادة نطاق وعمق مصالحها الدولية، الأمر الذي دفع بالصين إلى أن تكون أكثر انسجاماً مع المعايير الدولية، إذ أصبحَت فحوى السياسة الخارجية الصينية تتركز على أهمية التعاون والحوار والمشاركة الاقتصادية والأمنية، ومبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى باعتبارها الصفة المميزة لسياسة الصين الخارجية والتي ضمنت مكانة كبرى للصين في علاقاتها مع الدول الأخرى وخاصةً مع دول خليج غينيا[٣].

---

(1) Tilman Bradt, China's New Foreign Policy Military Modernization, Multilateralism, and the China Threat, Algrave Macmillan International Publishing, by Springer Nature, Bern, Switzerland, 2016, p. 3.

(2) Zhang Baohui, Chinese Foreign Policy in Transition: Trends and Implications, Journal of Current Chinese Affairs, Volume (2) - Issue (39), Publisher: GIGA German Institute for Global and Area Studies, Hamburg, 2010, p. 41.

(3) Michael Judah, China's Foreign Policy Has Come of Age, Italian Journal of International Affairs, Volume (42) - Issue (3), Publisher: Routledge Company, Montecatini, 2007, pp. 337 – 338.

إذ أخذت سياسة الرئيس الصيني (شي جين بينغ*) بعد عام 2013، إجراءات أكثر واقعية في موضوعات هيكلية النظام الدولي، تسعى من خلالها الصين الى تطوير نمطاً صينياً كاملاً للعلاقات الدولية تحت مسمى (الشكل الجديد في العلاقات الدولية)، يكون هدفها تحقيق السلم والامن الدوليين وانتشار المؤسسات والممارسات الديمقراطية ورعاية العلاقات التي تحقق الفائدة لجميع الأطراف على اساس الروابط الاقتصادية، ثم بالتالي تتحول هذه العلاقات وتنتقل تدريجياً الى شراكات تؤدي الى تأسيس مجتمع عالمي ذات مستقبل مشترك(١).

وتحقيقاً لهذه الغاية، تلتزم سياسة الصين بخلق بيئة دولية تفضي إلى السلام والإصلاح والانفتاح، وتعزيز التعاون وإقامة الصداقة مع الدول الأخرى، والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية بما يضمن تحقيق الفائدة للطرفين ولا يضر بسيادة الدول(٢). مع ضرورة التركيز على مفهوم (الفوز المشترك)، الذي طرحه الرئيس الصيني "شي جين بينغ" والذي يعبر اساساً عن مبادئ التعايش السلمي، إذ دعت سياسة الصين من خلاله الى عدم جعلَ مصير الدول المشترك مرتبطاً بالجانب الاقتصادي فقط، بل يجب أن يكون مفهوماً عام ينطبق على جميع الشؤون الدولية وشامل يبحث في ضرورة التعاون الودي على اساس مبدأ احترام الاطراف الأخرى، وتحقيق الامن الذي يضمن التعايش السلمي وتحقيق المنفعة لجميع الاطراف، وهذا النهج يختلف تماماً عن المفهوم الذي جاءَ به الغرب وهو(اللعبة الصفرية) التي تقول بأنهُ لا يوجد فائزون، هنالك خاسرون، أنت الفائز وهو الخاسر، والفائز يكسب الجميع، وبالتالي فإن الجمع بين الفوز المشترك والتعايش السلمي والتعاون والحوار وإقامة الصداقات تعد جوهراً للسياسة الخارجية الصينية أذ تواصل الصين

---

* شي جين بينغ: رئيس جمهورية الصين الشعبية وأمين عام الحزب الشيوعي الصيني، تولى منصبه كرئيس للدولة في عام ٢٠١٣، يشغل أيضاً منصب رئيس اللجنة العسكرية المركزية، وهو ما يجعله القائد الأعلى للقوات المسلحة الصينية. كريستين غانيس وآخرون، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، مؤسسة RAND، كاليفورنيا، ٢٠١٦، ص ص. ٦-٧.

(1) Shin Kawashima, Chinese Foreign Policy Objectives and Perspectives on International Order: Reflections Based on Chinese President Xi Jinping's Speech at the 19th National Congress, Japan Review, Volume (3) - Issue (3-4), Publisher: International Center for Japanese Studies, Tokyo, 2020, p. 56.

(2) Luo Dilan MH, Diplomatic Control, Foreign Policy and Change under Xi Jinping A Field-Theoretical Account, Journal of Current Chinese Affairs, Volume (3) - Issue (47), Publisher: GIGA German Institute for Global and Area Studies, 2018, Hamburg, p. 114.

العمل بنهج الانفتاح على العالم وتقديم المنفعة المتبادلة والفوز المشترك، من أجل تحقيق التنمية والسلام العالمي والمساهمة في خلق مجتمع عالمي ذات تعاون مشترك يضمن تقدم البشرية(١).

وعلى غرار ما سبق يمكن إيجاز أبرز معالم سياسة الصين الخارجية على النحو الآتي :

١- معارضة سياسات النفوذ والهيمنة، والايمان بأن أيّ دولة بغض النظر عن حجمها أو قوتها أو ضعفها، أو ما تملكه من مصادر طاقة أو من عدمه، هي عضواً له مكانته في المجتمع الدولي على قدم المساواة مع بقية الدول الأخرى(٢).
٢- تعزز الصين إصرارها ازاء قضية بناء شكل جديد في العلاقات الدولية، تسعى الصين من خلاله الى تعزيز التعاون والحوار بين الدول عبر إقامة علاقات الصداقة، وتوسيع نطاق الاستثمارات والمبادلات التجارية التي تحقق المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك(٣).
٣- المشاركة في عمليات حفظ السلام والامن الدوليين، أذ تلعب السياسة الخارجية للصين دوراً كبيراً في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتلتزم الصين بتعزيز ذلك من خلال اتباع سياسة خارجية سلمية مستقلة، وتتمثل هذه السياسة في الالتزام بطريق التنمية السلمية، ومعارضة عقلية الحرب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى(٤).
٤- تلتزم الصين بسياسات الصداقة الدولية وحسن الجوار وبمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتحرص بشكل تام على حفظ هذه المبادئ مع ضرورة العمل على خلق بيئة آمنة ومتقدمة من خلال ما تقدمه سياسات الصين من الدعم للدول الأخرى.
٥- تعمل الصين من خلال سياستها الخارجية، على تقديم المساعدة في حدود قدرتها ومساعدة الدول النامية في التغلب على التحديات التي تواجهها بغرض تحسين قدراتها التنموية، من خلال منح معاملة جمركية تفضيلية للدول الأقل نموا في آسيا وإفريقيا، كما عملت على خفض أو إعفاء ديون (38) دولة آسيوية وأفريقية مستحقة للصين، وعملت أيضاً على

---

(١) عدنان خلف حميد البدراني، أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية بناء السلام في الشرق الاوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد (١٢) – العدد (٤٩)، الناشر: الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٥، ص ص. ١٣ – ١٤.

(٢) اياد جاسم محمد، السياسة الخارجية الصينية تجاه (اسرائيل) ١٩٤٩ – ٢٠٠٠، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد (٢٠١٩) – العدد (٣٧)، الناشر: جامعة تكريت / كلية الآداب، تكريت، ٢٠١٩، ص. ٢٨٣.

(3) Shin Kawashima, op cit, p. 56.

(4) Ferdinand Peter, "China's 'One Belt, One Road' Dream: Chinese Foreign Policy in the Era of Xi Jinping," Journal of International Affairs, Volume (92) - Issue (4), Publisher: Royal Institute of International Affairs, London, 2016, p. 942.

تأسيس ملتقى التعاون الصيني الأفريقي وملتقى التعاون الصيني العربي، بهدف توطيد العلاقات والتعاون والحوار مع الدول النامية بما يتوافق مع تطور الوضع الدولي[١].

ومما تقدم، يتضح بأن السياسة الخارجية الصينية قائمة على مبادئ التعاون والحوار الرامي إلى تعزيز الاستقرار الاقليمي والدولي، والابتعاد عن المشكلات والنزاعات أو اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية سواء في حل النزاعات أو غيرها، والاعتماد بشكل تام على الأدوات الدبلوماسية وعناصر قوتها الناعمة كمبدأ رئيسي لسياسة الصين الخارجية، وكأساس جوهري لكسب المزيد من مقومات القوة، والتعاون والحوار مع الدول الأخرى ولاسيما مع الدول الكبرى من أجل تحقيق التوازن العالمي، على الرغم من أن الرؤى والمدارس الفكرية السياسية في الولايات المتحدة مختلفة بشأن تنامي الدور الصيني المتزايد، فهنالك من يرى بأن قوة الصين المتنامية تمثل تهديداً صريحاً للولايات المتحدة الأمريكية ومنافساً لها على مكانتها الدولية، في حين يرى آخرون بأن الصين لا تمثل تهديداً للولايات المتحدة ويدعون إلى ضرورة توثيق الارتباط والحوار والتعاون مع الصين، وبالتالي فإنهُ على الرغم من اختلاف الآراء إلا أن ثمة إجماع على أن الصين تمثل واحداً من أكبر التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل القريب والبعيد[٢].

وبالتالي، فإنهُ يمكن القول بأن السياسة الخارجية الصينية في عهد الرئيس (شي جين بينغ) قد شهدت تحولاً كبيراً على المستوى الاقليمي والدولي، إذ تمثلت أهداف سياسته في تعزيز دور الصين كقوى مؤثرة في النظام الدولي، وحماية مصالح الصين في جميع أنحاء العالم، وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال التعاون والحوار الدولي، وتسعى الصين الى تحقيق هذه الأهداف عبر مجموعة من المبادرات بما في ذلك وأهمها، مبادرة الحزام والطريق التي تهدف الى ربط الصين بالعالم من خلال شبكة من الطرق والممرات البحرية والسكك الحديدية والمطارات والبنى التحتية الرقمية بغرض تعزيز التعاون في كافة المجالات بين الصين والدول الأخرى[٣].

---

(١) فراس محمد احمد، الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية، المجلة السياسية الدولية، المجلد (٢٠١٦) – العدد (٣٣ – ٣٤)، الناشر: الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٦، ص. ٦٥٥.

(٢) سليم كاطع علي، السياسة الخارجية الصينية : الثوابت والمتغيرات، مجلة قضايا سياسية، المجلد (٢٠١٦) – العدد (٣)، الناشر: جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٦، ص. ٤٣.

(3) Mohammad Javad Ghahramani et al., Geoeconomic Analysis of China's Foreign Policy, Journal of Political Geography Quarterly, Volume (14) - Issue (4), Publisher: Iranian Society of Geopolitics, Tehran, 2019, p. 220.

المطلب الثاني: سياسة الصين الخارجية ازاء منطقة خليج غينيا

تسعى الصين الى اقامة شبكة من العلاقات الدولية مع كافة دول العالم، وذلك بفعل الصعود الصيني الكبير وتنامي قوة الصين الاقتصادية والدبلوماسية، حيث أدركت الصين أنه من أجل البقاء لا بدّ من تضاعف الجهود الدولية لإقامة علاقات الصداقة والتعاون والحوار، فانطلقت من الأيمان بمبادئ التعايش السلمي ودفع الممارسات القسرية في علاقاتها الدولية، فأصبحَت الصين تنتهج سياسات صعود سلمية تسعى من خلالها الى توسيع نطاق وعمق علاقاتها الدولية(١).

وبالاعتماد على مبادئ الصعود السلمي فقد انتهجت الصين سياسة خارجية سلمية تجاه دول خليج غينيا هدفها توطيد علاقات دولية بين الصين ودول المنطقة طويلة الأجل، ركزت وبشكل أساسي على القضايا التي تخص الجوانب الاقتصادية والتجارية والأمنية والتنموية، فقد شملت سياسة الصين تجاه المنطقة تقديم المساعدات، وتنمية القطاعات المختلفة عبر الاستثمار الصيني في مختلف المجالات(٢).

أصبحَت الصين عازمة على تعظيم دورها العالمي، وتغيير نظام العلاقات الدولية غير عادل، فأصبحَت السياسة الخارجية الصينية تتسم بضرورة تنمية الموارد والقطاعات المختلفة لأكبر عدد ممكن من الحلفاء في منطقة خليج غينيا، بهدف تعميق الصداقات وإقامة علاقات التعاون والشراكة، من خلال مشاريع المساعدات المالية والإنسانية والتنموية، وإن جل التركيز في سياسة الصين الخارجية ينصب على المساعي والأدوار الدبلوماسية الرامية إلى الحفاظ على الروابط الصينية والأفريقية القائمة والاستمرار في تقديم المساعدة الاقتصادية التنموية العملية لدول خليج غينيا التي تحتاج إليها بهدف رفع مستويات هذه الدول والخروج من هشاشة الفقر والفساد الذي يسيطر على دول خليج غينيا(٣).

---

(١) ابراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، دار إيترك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص. ٢٩٧.

(2) Ben Lambert and Giles Mohan, China-Africa Encounters in Ghana and Nigeria: From Conflict to Coexistence and Mutual Benefit, Journal of Current Chinese Affairs, Volume (9) - Issue (39), Publisher: GIGA German Institute for Global and Area Studies, 2010, Hamburg, pp. 11-12.

(3) Ian Taylor, China and Africa: Engagement and Compromise, Taylor and Francis Group, Publisher: Routledge, 2006, p. 61.

كما لعبت مصالح الصين السياسية والاقتصادية المتزايدة في منطقة خليج غينيا دوراً كبيراً في زيادة حاجة الصين وإلحاحها على تعزيز مشاركتها في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك فإن التحديات الراهنة والمتزايدة التي تعاني منها دول خليج غينيا مثل الإرهاب، والفساد، والنزاعات الأثنية، وهشاشة الوضع الاقتصادي، قد دفع الصين أيضاً نحو تعزيز المشاركة بشكل أكبر وتوثيق التعاون مع دول المنطقة، بهدف تحسين الوضع للتغلب على المشكلات التي تعاني منها المنطقة، ومحاولة السياسة الصينية في تحقيق هدفها الرامي الى تعزيز التقارب الصيني من سياسات دول خليج غينيا بشكل خاص، وعلى الرغم من أن هدف السياسة الصينية هو (التوسع والنفوذ السلمي)، إلا أنه بالتالي يحقق الفائدة المشتركة، ويفرض على الصين المزيد من المسؤوليات التي تتعلق بالشؤون المحلية وسبل بناء السلام في منطقة خليج غينيا[١].

وفي الواقع فإن جوهر السياسة الخارجية الصينية ليست موجهة نحو السعي إلى فرض الهيمنة بشكل مباشر على منطقة خليج غينيا، بل تسعى سياسة الصين إلى تحقيق مصالحها التي تلبي احتياجاتها وتحافظ على مكانتها الدولية بالوسائل السلمية، وهو ما أكدت عليه سياسة الرئيس الصيني (شي جين بينغ) الوصول السلمي، وتحقيق الفوز المشترك الذي يضمن الفائدة لجميع الأطراف بما يحقق رفع مستويات الاقتصاد والتنمية من جديد، والسعي إلى بناء مجتمع متقدم ومزدهر[٢].

وتدرك الصين تماماً، أن الشراكة والتنمية والتقارب السلمي الذي جاءَت به إلى دول خليج غينيا، ما هو إلا تعبيراً مباشراً عن أهمية هذه الدول الكبيرة، إذ تسخر الصين كل الوسائل والادوات في سياستها الخارجية تجاه دول خليج غينيا من أجل بلوغ أهداف التنمية الصينية، فمنطقة خليج غينيا تسمى بـ(الخاصرة الأفريقية)، لما تملكه من ثروات طبيعية هائلة، وسوق ضخم يربط بين قارات العالم آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية والشمالية كما ذكرنا في الفصل الأول، إذ جعلت منه هذه الأهمية الكبيرة هدفاً بارزاً لتطلعات الصين المستقبلية، وعلى الرغم من النظرة الطموحة للصين تجاه

---

(1) Donovan C. Chow, Exploiting Africa: The Influence of Maoist China in Algeria, Ghana, and Tanzania, Naval Institute Press, Annapolis, Maryland, 2014, pp. 90-93.

(2) Jimian Yang, Building Theories of Diplomacy: Preparing for China's transition to a great power Global, "China's International Relations Evolving Landscape and Strategy." And the quotations," Research Series on the Chinese Dream and China's Development Path, Publisher: Springero Nature Press for Social and Academic Sciences, Singapore, 2021, p. 4.

دول الخليج، إلا أن سياسة الصين الخارجية لم تتحول الى نزعة استغلالية أو نفعية اقتصادية أنانية، بل حرصت الصين على خلق صورة إيجابية لها من خلال العمل المشترك وتعزيز التعاون والتضامن مع دول خليج غينيا في الشؤون التي تستوجب تدخل الصين كشريك استراتيجي من شأنه تقديم المنفعة لهذه الدول، بما يحقق لها التقدم السياسي والتطوير الاقتصادي والتغيير من حال مجتمعاتها، وبما يحقق للصين مكانة مهمة ومؤثرة(١).

ومما سبق، يمكن إيجاز أهم المبادئ التي قامت عليها سياسة الصين الخارجية تجاه دول خليج غينيا، ومنها التركيز على الاحترام المتبادل للسيادة واستقلال الدول إذ تتمسك الصين بمبادئ التعايش السلمي وتؤكد على ضرورة احترام السيادة واستقلال الدول في خليج غينيا، ومعارضة الفكرة التي تدعم التدخل في شؤون الدول الداخلية، بالإضافة إلى تركيزها على التنمية المشتركة والمنفعة المتبادلة التي تسعى الصين من خلالها إلى تعزيز الحوار والتعاون مع دول خليج غينيا وفي كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية، بهدف تعزيز البناء والتنمية المشتركة وبما يضمن تحقيق مصالح الطرفين، علاوة على ما ذكر، فإن من بين أهم مبادئ السياسة الخارجية الصينية التركيز على أمن الدول، وبذلك تعمل الصين بالتعاون مع دول خليج غينيا لمكافحة القرصنة البحرية وضمان أمن الملاحة البحرية، نظراً لأهمية المنطقة من الناحية الاستراتيجية والتجارية، بالتالي تجسد هذه المبادئ الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الصينية في تعاملها مع دول خليج غينيا، مما يعزز مكانة الصين كشريك استراتيجي لهذه الدول(٢).

وفي السياق نفسه، فإن السياسة الخارجية الصينية تتعامل مع دول خليج غينيا من خلال مجموعة من الشركات الاستثمارية والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، وعلى المستوى الوطني الصيني وبالإضافة الى وزارة الخارجية الصينية، فقد برز حديثاً دور وزارة التجارة الصينية كلاعب رئيس وفاعل في منطقة خليج غينا، من خلال تقديم الوزارة لأعمال التعاون التنموي أو من خلال دعم الوزارة لأعمال الشركات الوطنية الفاعلة في منطقة خليج غينيا مثل شركة (زي تي إي) وشركة (البترول الوطنية الصينية) وشركة (الطرق

---

(١) كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، مجلة سياسات عربية، العدد (٢٦)، الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٧، ص ص. ٣٣ – ٣٤.

(٢) صليحة محمدي، السياسة الصينية تجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد (٦) – العدد (١١)، الناشر: جامعة باتنة ١ الحاج الاخضر، الجزائر، ٢٠١٧، ص. ١٣٠.

والجسور الصينية)، كما تدير وزارة المالية الصينية تخفيف عبء الديون والمساعدات المقدمة لدول الخليج من خلال تقديم بنك (Exim Bank*) قروضاً ميسرة وغير ميسرة بالإضافة الى ائتمانات تفضيلية للمشتري، كما يقدم بنك التنمية الصيني من خلال صندوق التنمية التابع له الدعم المادي لإنجاز العديد من مشاريع الطاقة فيها من أجل رفع مستويات التنمية وتطوير العمل في قطاعات الطاقة وجعلَ هذه القطاعات منتجه بشكل أكبر مما عليه سابقاً، وتشارك هذه الوزارات وزارة الزراعية الصينية إذ تُسهم في دعم وتنمية قطاعات الزراعة والتكنولوجيا في المنطقة من خلال العديد من البرامج وأهمها برنامج تنمية الزراعة، وبرنامج بناء القدرات الزراعية، وبرنامج التعاون العلمي الزراعي، وتساهم هذه البرامج في تحسين الأمن الغذائي للمنطقة. كما تشارك وزارة الصحة الصينية في ذات الدعم وتساهم في تطوير الواقع الصحي في دول الخليج من خلال مجموعة من المبادرات الصينية وأهمها برنامج بناء المستشفيات ومراكز العلاج، وبرامج تدريب الأطباء، وبرامج توفير المعدات والأدوية الطبية، وتساهم هذه المبادرات في تعزيز قدرة دول المنطقة على الاستجابة للحالات الصحية الطارئة والظروف المفاجئة التي من شأنها أن تكون تحدياً كبيراً في المستقبل(١).

وفي يوليو 2018، حضر الرئيس الصيني "شي جين بينغ " افتتاح المنتدى الصيني الأفريقي في العاصمة بكين، وحضر الأمين العام للأمم المتحدة " أنطونيو غوتيريش " وعدداً كبيراً من زعماء منطقة خليج غينيا، وتعهد الرئيس الصيني بتخصيص (60 مليار دولار أمريكي)، للمساعدة والدعم والاستثمار، وأعلن أنه سيلغي بعض الديون المستحقة للصين على الدول الأقل نموا في المنطقة كما وأعلن عن سلسلة من المشاريع والشراكات في مجالات عديدة مثل التجارة والبنية

---

* بنك (Exim Bank): هو مؤسسة مالية صينية تأسست عام ١٩٩٤ لدعم التجارة الخارجية من خلال توفير التمويل لإنجاز مشروعات الشركات الاستثمارية التي تشارك في التصدير والاستيراد، وتتركز خدمات البنك على تقديم القروض التجارية، والبناء، ودعم الشركات الاستثمارية الصينية العاملة في البلدان النامية. Export Import Bank of the Republic of China Annual Report 2016, Export-Import Bank of the Republic of China, Taipei, 2017, pp. 4 – 6.

(1) Susan F. Lawrence, Perspectives on Chinese Foreign Policy, Congressional Research Service, Washington, May 13, 2011, pp. 5-6.

التحتية والرعاية الصحية والأمن، وشدد وزير الخارجية الصيني على أن الصين وإفريقيا في وضع "مربح للجانبين"، حيث أن التعاون سيجلب فوائد كبيرة للدول للحلفاء[١].

كما حققت العلاقات الثقافية بين الطرفين تقدماً كبيراً، فحتى عام 2023، وقعت الصين ما يقرب من (23)، اتفاقية ثنائية ونفذت (20)، خطة للتبادل الثقافي مع دول خليج غينيا، علاوة على تشجيع الصين دول خليج غينيا للمضي قدماً بمبادئ سيادة القانون، ومبادئ العدالة الاجتماعية، والمساواة ونبذ العنف، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما ولعبت الصين دوراً مهماً في عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة، وبالتالي فإن جوهر التوجه الصيني ازاء دول خليج غينيا توطيد العلاقات الداخلية معها، لضمان تحقيق المصالح المشتركة ومن ثم استخدام هذه العلاقات الإيجابية لتعزيز مكانة الصين الدولية[٢].

وبغض النظر عن المساعي الصينية في تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم الصيني لدول خليج غينيا، إلا أن الترحيب بالدور الصيني من جانب سياسات دول خليج غينيا كان كبيراً وهو ما نجحت به حكومة الصين في إيصال رسالة مفادها أن زيادة التعاون والشراكة ما بين سياسات هذه الدول وسياسة الصين سيؤدي تحقيق الربح للجانبين[٣].

إلا أنه يمكن إيجاز الدوافع الحقيقية وراء مساعي الصين من تقديم كل هذه المساعدات والاستثمارات في منطقة خليج غينيا، من خلال حاجة الصين الملحة الى النفط والموارد الطبيعة والموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة، فبعد أن تحولت الصين الى ثاني أكبر مستهلكي النفط في العالم بعد الولايات المتحدة، بدأت تدرك ضرورة توثيق الارتباط مع دول خليج غينيا من أجل تأمين حاجة الصين من مصادر الطاقة عبر توثيق العلاقات ومواصلة دعم الصين لدول المنطقة من خلال المساعدات والمعونات في كافة المجالات، والاستثمار في مختلف القطاعات بالإضافة الى

---

(١) شريفة فاضل محمد، الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الإفريقية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد (١١) – العدد (١٠)، الناشر: جامعة بني سويف / كلية السياسة والاقتصاد، بني سويف، ٢٠٢١، ص. ١٩٦.

(2) Anastasia Zabela, Africa in the Foreign Policy Course of the People's Republic of China, Rudin Journal of World History, Volume (9) - Issue (4), Publisher: Sage Group, Moscow, 2017, pp. 346-347.

(3) Dennis M. Toole, China's Participation in Africa: Scope, Importance and Consequences, Journal of Modern African Studies, Volume (3) - Issue (44), Publisher: Cambridge University Press, England, 2006, p. 466.

بناء وترميم البنى التحتية وتخفيف أو أعفاء أجزاء كبيرة من الديون، وتُعد هذه الوسائل هي جزءاً من الادوات الناعمة الصينية التي تعزز من التقارب مع دول خليج غينيا(١). وعلى الرغم من أن مبدأ السياسة الصينية هو تحقيق الفائدة المشتركة، إلا أن الفائدة الأكبر تكون من نصيب الصين كون أن سياسات الصين تعتمد في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على موارد الطاقة والثروات المعدنية ونظراً لما تملكه دول خليج غينيا من ثروات طبيعية هائلة بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي والعديد من المعادن الثمينة، فإن الصين ستوظف كل الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية من أجل الوصول إلى مصادر الطاقة والمعادن الثمينة، مما يؤدي بالتالي إلى تحقق هدفين لسياسة الصين الأول: الوصول السلمي إلى مصادر الطاقة، والثاني: تعزيز الموقف السياسي مع دول خليج غينيا(٢).

وعليه فإن أبرز معالم السياسة الخارجية الصينية تجاه دول خليج غينيا تكمن في أهمية الدول الاقتصادية وأن الاهتمام الصيني في منطقة الخليج لم يأتي عن طريق الصدفة، أنما جاءَ من أهمية خليج غينيا الكبرى والاكتشافات الجديدة للنفط في كل من (غينيا الاستوائية وساو تومي وبرينسيبي وكوت ديفوار والكونغو (برازافيل) والغابون وبنين وغانا والسنغال)، وبذلك تعمل الصين جاهدةً من أجل تعزيز مقبوليتها في المنطقة بغرض تأمين احتياجاتها النفطية، إذ قدمت حكومة الصين عبر الشركات الوطنية الصينية استثمارات ضخمة في قطاعات الطاقة من الممكن أن تصل حتى عام 2024 الى (360 مليار دولار)، من أجل تعزيز الإنتاج في المنطقة ومحاولة رفع قدرة الإنتاج اليومي الى (13) مليون برميل(٣).

وبالتالي، تحاول الصين السيطرة على المواقع الاستراتيجية التي تحتضن احتياطات كبيرة من النفط والغاز والمعادن الثمينة مثل البوكسيت واليورانيوم والذهب ومعادن أخرى عديدة، وعلى الرغم من أن الفائدة الأكبر ستكون من نصيب الصين إلا أن رؤساء الدول في خليج غينيا لم يعيروا أيّ اهتمام يذكر بشأن فائدة الصين من ذلك، وكما قد أشار اليه الرئيس السنغالي "ماكي سال" في أحد خطاباته على قناة الجزيرة عام 2018، قائلاً "في ظل عدم توافر الإمكانيات اللازمة للقيام بأعمال

(1) Jennifer El Parente, China-Africa Relations in the Twenty-First Century, Institute for National Strategic Studies, No. (52), Publisher: National Defense University, Washington, 2009, p. 121.
(2) Ondrej Hynek, Chinese Foreign Policy in Africa: Different Form and Neocolonialism for Geopolitical Purposes, Political Science Forum, Volume (10) - Issue (1), Publisher: Alexander Dubcek University, Trenčín - Slovakia, 2021, p. 8
(3) Dennis M. Toole, op cit, p. 465.

الحفر والتنقيب فإن الحصول على جزء من الفائدة خيراً من عدم الحصول عليه إطلاقاً" ووفقاً لذلك فإن خطوات الصين المعلنة منها والسرية لم تواجه أيّ معارضة من جانب سياسات دول خليج غينيا بل لاقت ترحيباً وقبولاً[١].

وبذلك تعد منطقة خليج غينيا مكاناً مثالياً لتحقيق أهداف التوجه الصيني؛ فالاحتياطات النفطية الوفيرة والمعادن الثمينة التي تتمتع بها تدعم وبشكل مباشر ما تبحث عنه الصين من الموارد الطبيعية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي والارتقاء بسلسة التوريد العالمية، وهو ما أتاح الفرص أمام السياسة الصينية على اعتبار أن دول خليج غينيا تمثل المكان الأفضل للصناعات الصينية لما تتوافر في المنطقة من موارد طبيعية لا زالت غير مستغلة، وتأمل الصين في الحصول على المزيد من الاستثمار في مختلف القطاعات والمجالات ذات التكنولوجيا الفائقة من خلال نقل الصناعات الصينية ذات المهارات المنخفضة وكثيفة العمالة إلى دول خليج غينيا من أجل تحسين نموذج التنمية الخاص بها ورفع جودتها والحفاظ على ديمومة المكانة الدولية[٢].

ومما سبق، تتبين الرؤية من هدف التوجه الصيني ازاء دول خليج غينيا، إذ ترغب الصين في الوصول إلى ما تمتلكه المنطقة من موارد نفطية وطبيعية[٣]. وبالأخص عندما أدركت أنها لا تستطيع الاستمرار في سياسة الاكتفاء الذاتي التي انتهجتها خلال السنوات القليلة الماضية خاصة وأن ما يقدر بنحو (10%) من احتياجات الصين النفطية تأتي من منطقة خليج غينيا ففي عام 2022 استوردت الصين حوالي (11) مليون برميل، فبعد أن تحولت الصين من قائمة الدول المصدرة للنفط إلى قائمة الدول المستوردة له، يقول الخبراء أنه بحلول عام 2045، ستعتمد الصين على المصادر الخارجية بنسبة (50%)، وهو ما يبرر سعي الصين المستمر من أجل ضمان تأمين مصادر الطاقة بأقل التكاليف من دول خليج غينيا وخاصة من نيجيريا، والغابون، وغينيا الاستوائية. وأنغولا، والكاميرون، فالصين وجدت ما أرادت في نفط خليج غينيا، وبالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية واحتوائها على النفط والغاز، تحتوي المنطقة أيضاً على الذهب واحتياطيات كبيرة من المعادن اللازمة للصناعات الثقيلة والنووية مثل الكوبالت واليورانيوم وثروة المياه الكبيرة،

(1) Zhivko Valkov, China's Political and Economic Participation in West Africa, The Silk Road: Collection of Papers from the Seventh International Conference on Chinese Studies “Silk Road” Joined by the Confucius Institute, Sofia, 2023, pp. 6-7.

(2) First Page Alabo, China’s Foreign Policy in Africa and the Development of Nigeria, International Journal of Social Sciences and Humanities Research, Volume (10) - Issue (1), Publisher: National Library of India, Calcutta, 2022, p. 4.

(٣) هالة سعد مجبل، مصدر سبق ذكره، ص. ٢٨١

وبالتالي فإن سياسة الصين تجاه منطقة خليج غينيا كانت ترمي الى تحقيق أهداف الصين في تأمين مصادر الطاقة من أجل تلبية احتياجات الصين من موارد الطاقة[١].

إذ ترى الصين أن منطقة خليج غينيا ستكون هي المخرج للطوق الذي فرضته القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية عندما سيطرت على جميع دول الشرق الأوسط باستثناء أيران، وأيضاً عدم تحقيق الأهداف الاقتصادية في سد حاجة الصين من بحر قزوين ظل تنازع القوى الكبرى روسيا والولايات المتحدة الامريكية على بحر قزوين، كما وأن احتياطاته لا تمثل سوى (4%)، من الاحتياط العالمي، ولهذا السبب ولأسباب أخرى نتجت عن التوجه الصيني ازاء منطقة خليج غينيا، حيث قامت الصين بتوسيع مجالات تدخلها، من خلال تقديم التمويل وتوسع الأعمال التنموية والاستثمارية والبنى التحتية لأغلبية دول خليج غينيا[٢].

ومما سبق نستنتج، إن التصور الصيني لمنطقة خليج غينيا يتجاوز البعد التنموي والاقتصادي وحتى المنافسة الأمريكية في المنطقة، فهي تهدف بالأساس إلى بسط نفوذها وفق المنطلق الجيوسياسي الإمبراطوري، حيث تقيم علاقاتها التعاونية مع الدول الفاعلة في خليج غينيا الممتدة على الوجهات البحرية من المحيط الأطلسي، لتسهيل عملية التحرك بدون عقبات في محاولة لتعزيز فاعلية الدور الصيني الساعي إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية الصينية في خليج غينيا على المدى البعيد.

---

(١) سمية صحراوي، السياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ سنة الفين، مجلة قضايا معرفية، المجلد (١) – العدد (٢)، الناشر: جامعة زيان عاشور الجفلة، الجزائر، ٢٠١٨، ص. ٩٣.

(٢) بوسعيد عبد الحق، التموقع الصيني في إفريقيا: السياق والادوات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد (٨) – العدد (٢)، الناشر: جامعة الجزائر ٣، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ص. ٣٧٢ – ٣٧٣.

المبحث الثاني

أهداف السياسة الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا

أصبحت الصين وبصورة متسارعة لاعباً دولياً جديداً نسبياً، أسهم في قلب موازين القوى الفاعلة في منطقة خليج غينيا، على الأقل من الناحية الاقتصادية. فإن سياسة الصين الاقتصادية تجاه دول خليج غينيا قائمة على الاستثمار في مختلف القطاعات، مع التركيز البنى التحتية، مقابل مصادر الطاقة اللازمة لاستدامة نمو الاقتصاد الصيني، ومن أجل تحقيق هذه الغاية عملت السياسة الصينية على توطيد علاقاتها مع دول خليج غينيا لضمان توجهها وتزايد نفوذها، وعلى هذا الأساس عملت أيضاً على تطور سياستها نحو تقديم المنفعة لدول المنطقة بما يضمن للصين التحرك دون التقيد لبناء مكانة فاعلة ومؤثرة لسياستها في خليج غينيا، ومن هذا المنطلق سيتطرق المبحث إلى أهداف السياسة الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا على النحو الآتي:

المطلب الأول: الاهداف الاقتصادية

يمتلك النفط مكانة استراتيجية كبيرة لأيّ اقتصاد في العالم يسعى للنمو المستمر، فإن الصين بما تملكه من مصانع ومرافق اقتصادية هي بحاجة مستمرة إلى تأمين الإمدادات أكثر من أيّ وقت مضى بسبب تضاعف الطلب الصيني على مصادر الطاقة نتيجة النمو الاقتصادي الكبير[١]. وفي الحقيقة أنهُ يمكن للصين أن تمتلك كل شيء بفعل قوتها الاقتصادية إلا مصادر الطاقة التي تلبي احتياجات الداخل فحتماً لا بد من أن تُجلب من الخارج، لذلك تتطلع الى ضرورة التوجه الخارجي صوب المناطق الغنية بمصادر الطاقة من أجل تلبيه الطلب المستمر على مصادر الطاقة[٢].

وعلى الصعيد الاقتصادي، وخصوصاً فيما يتعلق بمصادر الطاقة تُعد منطقة خليج غينيا في غرب القارة الافريقية منطقة مهمة ذات موقع استراتيجي مميز لما تحتوي عليه من احتياطات نفطية

---

(١) عدنان خلف البدراني، أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، مجلة دراسات دولية، المجلد (٢٠١٦) – العدد (٦٦)، الناشر: جامعة بغداد – مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٦، ص. ٢٨٢

(٢) لين يي فو، حقائق الاقتصاد الصيني، ترجمة : محمد عبد الحميد و اسراء كمال، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٨، ص. ٢٤٦

كبيرة، وزادت هذه الأهمية الاكتشافات النفطية الجديدة في العديد من دول المنطقة، وأن هذه التطورات الجديدة لم تجعلَ من الصين بعيدة عما يجري هناك[١].

وبذلك أدركت الصين إن منطقة خليج غينيا الغنية بموارد الطاقة النفط والغاز الطبيعي، والموارد المعدنية اللازمة للصناعات الثقيلة والنووية مثل اليورانيوم والكوبالت، بالإضافة الى الثروات الطبيعية الموجودة فيها، وخاصة الذهب، والألماس، والنحاس، والفضة، والألمنيوم، وثروات طبيعية أخرى، وهي ما تلبي عطش الصناعات الصينية للنفط والمعادن الضرورية، خاصة وأن الصين أصبحَت ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، ووفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، فإن الصين تستورد من دول خليج غينيا حوالي (10٪) من وارداتها النفطية سنوياً، ومن المحتمل أن ترتفع نسبة الاستيراد كثيراً نتيجة التطور الاقتصادي في الصناعات الصينية[٢].

وبذلك فإن الصين تعول وبشكل كبير على أهمية هذه المنطقة الغنية بموارد الطاقة وتندفع بقوة الى خلق علاقات جيدة مع الدول هناك، من أجل أتاحت الأوضاع المناسبة التي تسمح للصين في الحصول على نسب كبيرة من هذه الموارد، وبالتالي فإنها تشكل جوهر المصالح الاقتصادية للصين(ينظر الجدول رقم 8)[٣]. ولا يمكن الشك اطلاقاً بأن التوجه الصيني صوب خليج غينيا قائم بدون أهداف، بل على العكس تماماً أن توافر أمدادات الطاقة في منطقة خليج غينيا شكلت مكانة كبيرة في توجه الصين جنوباً، وعلى الرغم من تعدد الأهداف الصينية إلا أن جوهرها ضمان أمن الامدادات وتلبية احتياجات الداخل الصيني، ومن أجل فهم سياسة التوجه الصيني تجاه خليج غينيا وخاصة بما يتعلق بأنشطة الصين ازاء مصادر الطاقة فإنهُ يُفضل إيجاز أبرز الاحتياطات النفطية في أهم دول خليج غينيا من أجل معرفة مدى الاهتمام الصيني بالمنطقة، وحجم حصص الصين من نفط هذه الدول[٤].

---

(١) علي حسين باكير، التنافس الجيو – استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: ديبلوماسية الصين النفطية الابعاد والانعكاسات، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٠، ص. ١١٦

(٢) محمد جمال عرفة، نفط المسلمين آليات جديدة لسلاح قديم، سلسلة رؤى معاصرة، المجلد (٢) – العدد (٥)، الناشر : المركز العربي للدراسات الانسانية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص. ٢٠ – ٢١

(3) Dennis M. Toole, op. cit., p. 465

(4) Chaldean Mensah, China’s Invasion of Africa: Intellectual Foundations and Geoeconomic Interests, African Journal of Political Science and International Relations, Volume (3) - Issue (4), Publisher: Nigerian Academy of Social Sciences, Nigeria, 2010, p. 101.

الجدول رقم(8): يوضح احتياطات النفط المؤكدة لأبرز دول خليج غينيا للفترة من 2013 – 2020

الدولة	عام 2013 مليون برميل	عام 2016 مليون برميل	عام 2020 مليون برميل	حصة الصين %	الاحتياطات الاجمالية مليون برميل
نيجيريا	37	37.1	37.5	4.2	37.8
الغابون	2	2	2.1	0.8	2.1
أنغولا	9.1	9.5	11.6	1.5	11.6
غينيا الاستوائية	1.6	1.6	1.6	1.3	1.6
الكونغو (برازافيل)	1.2	1.6	1.6	0.5	1.6
غانا	2.9	3	3.1	0.9	3.1
الدول الأخرى	0.49	0.57	0.65	0.8	0.65
المجموع	54.29	55.37	58.15	10	58.45

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية //

١- محمد علي إسماعيل، النفط الأفريقي وصراعات القوى الكبرى، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مقال نشر بتاريخ 2022/10/13 تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/12/20 الساعة 7:22 ص، متاح على الرابط الألكتروني: https://hadaracenter.com/.

٢- حسين قوادرة، تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الافريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩، ص. ٨٤.

٣- خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره، ص ص. ٨٧.

٤- لبنى بهلولي، مصدر سبق ذكره، ص. ١٩١.

من خلال الجدول رقم (8)؛ يتبين أن هنالك ارتفاع مستمر في حجم الاحتياطات النفطية الموجودة في دول منطقة خليج غينيا، وهذا ما يفسر وجود اكتشافات نفطية جديدة ضمن أطار عمليات حفر وتنقيب آبار النفط التي تحتوي على احتياطات نفطية مؤكدة.

لذلك فقد شهدت الفترة ما بعد عام 2013، اهتماماً كبيراً من قبل الصين بمنطقة خليج غينيا وتركز وجودها في الدول التي تمتلك احتياطات نفطية مؤكدة مثل: أنغولا، والغابون، وغينيا الاستوائية، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو(برازافيل)، وبعض الدول الأخرى ذوات الاحتياطات الصغيرة إذ تسعى الصين من وجودها في هذه الدول تطوير قطاعات الإنتاج والاستثمار بحجة

اكتشاف آبار جديدة فالصين بحاجة إلى هذه المنطقة كشريك اقتصادي من أجل ضمان أمن الطاقة الصيني في ظل النمو الاقتصادي المتزايد للصين[١].

وكذلك بعد الأوضاع المضطربة التي باتت تشكل تحدياً بارزاً لإمدادات الطاقة الصينية في منطقة الشرق الأوسط نتيجة الحرب على الإرهاب في العراق، والوجود الأمريكي المسيطر على الشرق الأوسط والمزاحم للتوجه الصيني هناك[٢]. وهو ما يفسر اندفاع الصين تجاه توثيق الارتباط الخارجي بين الصين ودول خليج غينيا، فالصين بحاجة الى تأمين مصادر الطاقة الخارجية أكثر من أيّ وقت مضى من أجل ضمان أمن الطاقة الصيني وبقاء الصين رائدة اقتصادياً[٣]. ولكون أن مصادر الطاقة تشكل أهمية كبيرة في استراتيجية الأمن القومي الصيني، فهي تتطلع إلى ضرورة البحث عن إمدادات خارجية موثوقة لسد احتياجات السوق الصيني[٤].

وعلى هذا الأساس فإن الصين أصبحَت لاعباً رئيسياً وفاعل مؤثر في منطقة خليج غينيا؛ إذ عملت على توسيع نطاق عمل الشركات الصينية في مختلف قطاعات دول خليج غينيا من أجل تحقيق الاهداف التي جاءَت من أجلها، وبذلك تَمكنت بعض الشركات الصينية من الدخول في أعمال ومشاريع تطوير البنى التحتية ومجالات الإنتاج النفطي والتأهيل الصناعي، حيث تَمكنت الشركة الوطنية الصينية (CNOOC) للنفط البحري، وشركة (CHEC) لهندسة الموانئ الصينية، وشركة (COOEC) لهندسة النفط البحري الصينية من الظفر بعقد بناء خط أنابيب النفط لمجموعة (Dangote) النيجيرية، وبالتالي فإن مثل هذه الأعمال من شأنها أن تزيد من حجم التقارب ما بين الصين والدول المنتجة للنفط في منطقة خليج غينيا، كما وتساهم في زيادة

---

(1) Jeremy Kelly, China in Africa: Cure the Resource Curse Through Infrastructure and Modernization, Journal of Sustainable Development Law and Policy, Volume (12) - Issue (2), Publisher: American University College of Law, Washington, 2012, p. 38

(٢) عبد الله سعد عبد لله، التوجه النفطي الصيني نحو إفريقيا، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية – قسم الجغرافيا، بغداد، ٢٠١٥، ص ص ٨٤ – ٨٥.

(3) Li Wu and Yuyong Wang, Comparative Analysis of Chinese Energy Activities in the Middle East and Africa, Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, Volume (3) - Issue (1), Publisher: Shanghai International Studies University, Shanghai, 2009, p. 40.

(٤) عدنان جابر، العرب وعصر ما بعد النفط، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، ٢٠٠٤، ص. ٥٢.

الارتباطات ما بين الطرفين وهذا ما تسعى اليه الصين من أجل جني ثمار المساعي الصينية حيال موضوع إمدادات الطاقة التي باتت تشكل أهمية كبرى في سياسة الصين[١].

وأن اندفاع الصين تجاه المنطقة وأولوية السياسة الصينية في البحث عن مصادر الطاقة قد أفضت بنشاطات تجارية واستثمارية كبيرة كانت ولا تزال دول خليج غينيا في أمس الحاجة إليها من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، كما وأن نشاط الصين المتنامي في مجالات التنمية والاقتصاد في منطقة خليج غينيا قد أدحض الحجج الغربية القائلة بأن الصين تسعى من وراء هذا التوجه إلى تحقيق مآرب استعمارية وهو ما لا يتناسق تماماً مع نمط التفكير الاستراتيجي لسياسة الصين، وعلى الرغم من تعدد الحجج الغربية إزاء تنامي دور الصين في المنطقة إلا أن دول خليج غينيا رحبت بشكل كبير في تنامي دورها وعبرت عن ذلك من خلال التفاعل الإيجابي الكبير بين الطرفين، كما ويؤكد هذا الترحيب الرئيس السنغالي السابق (عبد الله واد) حينما قال "أن فهم الصين لاحتياجاتنا أفضل بكثير من الفهم البطيء والمتغطرس للدول الغربية، ليست إفريقيا وحدها التي يجب أن تتعلم من الصين، يجب على الغرب أيضاً أن يتعلموا من الصين" [٢].

وبالتالي، فقد أصبحَت مصالح الصين في منطقة خليج غينيا ذات أهمية كبيرة شكلت نقطة الانطلاق الرئيسة للشركات الوطنية الصينية إذ أصبحَ تأمين مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي أهم المحركات الرئيسة لسياسة الصين وسياسة عمل الشركات الصينية في المنطقة، بالإضافة الى النفط فإن هذه المنطقة تتوافر على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي غير المستغل(ينظر الجدول رقم 9)، وتبحث الصين في استغلال هذه الكميات من خلال مشاريع التطوير والتأهيل عبر الشركات الوطنية الصينية من خلال توثيق ارتباطات الشراكة الاقتصادية بين الصين ودول المنطقة انطلاقاً من ضرورة تحقيق المنفعة المشتركة التي تعود على دول المنطقة بالفائدة الاقتصادية، وتعود للصين بحصولها على الغاز الطبيعي الذي يلبي احتياجاتها منه[٣].

---

(1) Cyril Obi, China, Oil and Africa, Insight Turkey Magazine, Volume (21) - Issue (1), Publisher: Insight Turkey Research Center, Ankara, 2019, pp. 17-18.

(٢) حارث قحطان عبد الله، مصالح الصين النفطية في القارة الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد (١) – العدد (١)، الناشر : المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨، ص. ١٧٧.

(3) Erica S. Downs, The Fact and Fiction of China-Africa Energy Relations, China Security Journal, Volume 3 - Issue 3, Publisher: Global Security Institute, Washington, 2007, pp. 63-64

الجدول رقم(9): يوضح احتياطات الغاز المؤكدة لأبرز دول خليج غينيا للفترة من 2013 – 2020

الدولة	عام 2013 ترليون قدم³	عام 2016 ترليون قدم³	عام 2020 ترليون قدم³	حصة الصين %	الاحتياطات الاجمالية ترليون قدم³
نيجيريا	4.5	4.5	4.5	2.2	4.5
أنغولا	13	13.3	13.5	1	13.5
غانا	1.2	1.5	1.6	1.5	1.6
الغابون	0.23	0.25	0.26	0.4	0.26
غينيا الاستوائية	0.36	0.36	0.36	0.7	0.36
الكونغو (برازافيل)	0.280	0.284	0.284	0.5	0.284
الدول الأخرى	0.66	0.68	0.70	0.7	0.70
المجموع / ترليون قدم³	20.23	20.874	21.204	7	21.204

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية //

١- موقع موردور إنتلجنس، تحليل حجم سوق التنقيب عن النفط والغاز في غرب إفريقيا وتحليل الحصص، مقال نشر بتاريخ 2022 تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/12/25 الساعة 12:50 م، متاح على الرابط الألكتروني: https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/west-africa.

٢- حسين قوادرة، مصدر سبق ذكره، ص. ٨٦.

3- Prince Valdano Itua and Durel Esperance Ndinga Manguet، op. cit، p. 165.

من خلال الجدول رقم (9)؛ يتبين أن هنالك ارتفاع بسيط في حجم احتياطات الغاز الطبيعي لدول خليج غينيا خلال المدة من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠٢٠، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى عمليات البحث والاكتشافات الغازية الأخيرة التي عملت بها شركات الاستثمار الأجنبي بما في ذلك الشركات الصينية، لذلك ركزت الصين على استغلال هذا المورد الثمين في دول خليج غينيا المنتجة له وخصوصاً في نيجيريا وغانا وانغولا من خلال تطوير وتأهيل قطاعات الإنتاج تحت مسمى عمليات النمو الاقتصادي.

ومن جانب آخر، أطلقت الصين في عام 2013 مبادرة (الحزام والطريق*)، المتكونة من الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري، وطريق الحرير البحري إذ تسعى الصين من خلالها إلى إقامة روابط شراكة قوية مع دول خليج غينيا، إذ تلعب هذه الدول دوراً كبيراً في نجاح المخطط الصيني، نظراً لما لمنطقة خليج غينيا من موقع استراتيجي مميز ولما تملكه دول خليج غينيا من إطلالة بحرية وموانئ كثيرة تُمكن الصين من الوصول السريع إلى أسواق قارات العالم آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية بالإضافة دول القارة الإفريقية الأخرى، ووفقاً لذلك تتجه الصين إلى الاستثمار في هذه المنطقة بكثافة وخصوصاً في مشاريع البنية التحتية مثل أنشاء الطرق وسكك الحديد وتطوير الموانئ البحرية إذ يساعدها هذا الاستثمار على ربط خليج غينيا ببقية دول العالم، من أجل أن تكون المنطقة مستقبلاً سوقاً ضخماً لتبادل السلع والبضائع الصينية، وهذه المبادرة ربما لا تلعب دوراً كبيراً في رفع نشاط الاقتصاد الصيني ودمجه في الاقتصاد العالمي فحسب، بل ستكون هذه المبادرة بمثابة الركيزة الأساسية لتعزيز مصالح الصين السياسية والاقتصادية وتعزيز مكانة الصين الدولية بشكل أكبر مما كانت عليه سابقاً[1].

كما وتتطلع الصين الى ربط الموانئ الواقعة في كل من كوت ديفوار، ونيجيريا، وغانا، والسنغال، والكاميرون، وكوناكري، وغينيا بيساو، والكونغو(برازافيل)، مع قارات العالم اسيا واوروبا وامريكا الجنوبية، كما تقوم ببناء وتأهيل بعض الموانئ الموجودة هناك، وبناء السكك الحديدية في كل من أنغولا، والكاميرون، وغانا، من أجل توسيع شبكات النقل والتجارة، فالصين أدركت أهمية هذه المنطقة وماذا ستحقق للصين مستقبلاً، لذلك فقد سعت الصين جاهدة الى تطوير هذه الموانئ

---

* مبادرة الحزام والطريق: استراتيجية تنموية عالمية أطلقتها الصين في عام ٢٠١٣، تسعى من خلالها إلى إحياء فكرة طريق الحرير القديم، وذلك بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول من خلال بناء بنية تحتية حديثة وربط الدول بطرق وسكك حديدية وموانئ وشبكات طاقة وغيرها من المشاريع، المبادرة مقسمة إلى "حزام اقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري للقرن الـ٢١". يسعى "الحزام" إلى تحسين الروابط البرية عبر آسيا وأوروبا، بينما يهدف "الطريق" إلى تعزيز الاتصال البحري بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. سليم كاطع علي، مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها في مكانة الصين الدولية، مجلة المعهد، المجلد (٢٠٢١) العدد (٦)، الناشر: معهد العلمين للدراسات، النجف، ٢٠٢١، ص. ٢٤٣.

(1) Yo Ma and Francisco José Leandro, Changing the Rules of the Game in the Gulf of Guinea: Three Interlocking Perspectives on Equatorial Chinese Cooperation, Electronic Journal of International Relations, Volume (14) - Issue (1), Publisher: University of Lisbon, Lisbon, 2023, pp. 180-182.

وتعزيز القدرات التشغيلية في تلك الموانئ من أجل زيادة قدراتها على استيعاب أكبر عدد من السفن الكبيرة(تنظر الخريطة رقم 3)[١].

الخريطة رقم(3): توضح الموانئ التجارية في منطقة خليج غينيا

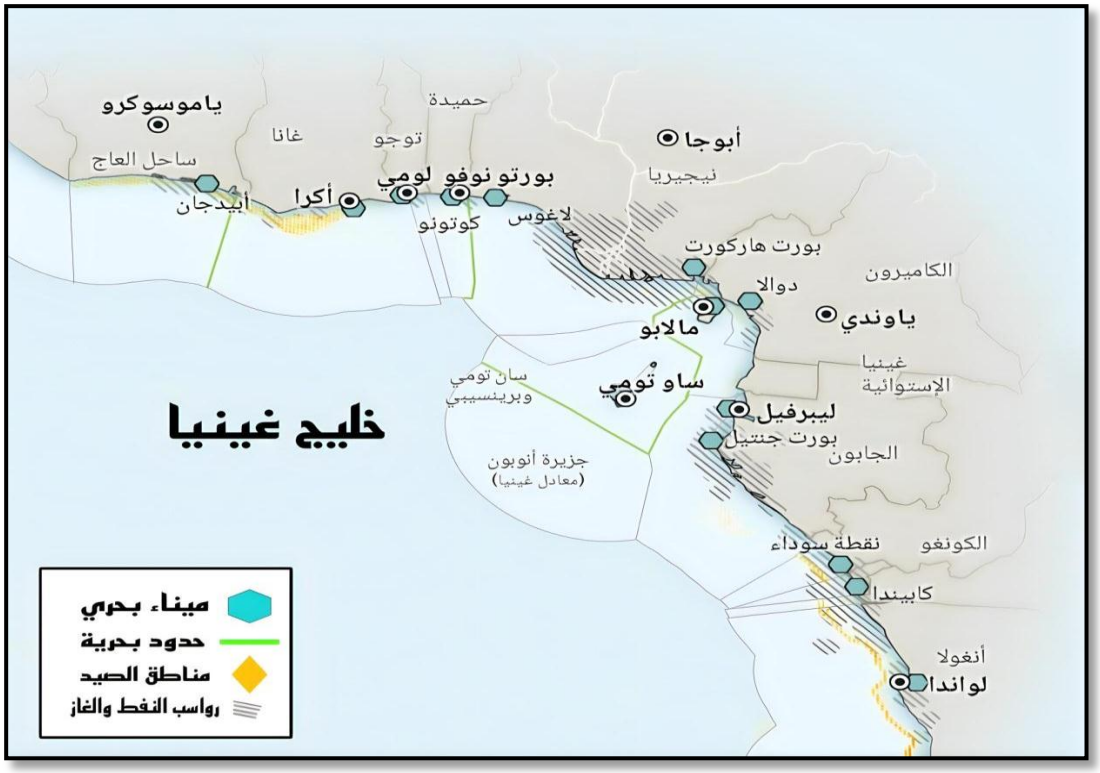

Source: Francesca Fattori and others، The Gulf of Guinea، the sea of all dangers and the global kingdom of piracy، Le Monde website، published on 12 December 2021 at 3:44 pm، and accessed on 2023/11/22، via the electronic link:https://bit.ly/4aq3ZOW.

وعليه، فأنهُ يُمكن إيجاز أبرز الأهداف التي تسعى السياسة الصينية إلى أن تحققها مع دول خليج غينيا من خلال مد وربط مبادرة الحزام والطريق صوب خليج غينيا والمحيط الأطلسي. وهي على النحو الآتي:

١- هنالك جانبان وراء الغاية الصينية من التوجه إزاء منطقة خليج غينيا، فمن الجانب الأول، تسعى سلمياً الوصول الى مصادر الطاقة التي تلبي عطش الصناعات الصينية، أمّا من الجانب الآخر؛ فإن الحاجه الملحة للعديد من الموارد الأولية والمنتوجات الفلاحية والموارد

(1) Verl Noyens, Maritime China in the Twenty-First Century: Silk Road Implications for the United States, Royal United Services Institute for Defense and Security Studies, London, 2019, pp. 14-15

المعدنية الغير متاحه في الصين، والتي تتوافر بكثرة في دول خليج غينيا، تجعل من التوجه مقصداً رئيس لتحقيق الغاية من خلال اقتناء دوراً فاعلاً يمكن الشركات الصينية من الاستثمار في زراعة الأراضي الخصبة واستغلال الغابات وكذلك المناجم، وبالتالي فإن النجاح في ربط مبادرة الحزام والطريق مع دول خليج غينيا من شأنه أن يحقق للصين جميع الأهداف التي تسعى إليها(١).

٢- تنظر الصين إلى منطقة خليج غينيا على إنها منطقة غير مستغلة، على الرغم من حيويتها الكبيرة لذلك فهي تتطلع الى استغلالها هذه الحيوية من خلال جعلْ المنطقة سوقاً تجارياً ضخماً ونقطة مهمة لتداول السلع والبضائع الصينية الواردة من الصين الى دول خليج غينيا ثم الى قارات العالم آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية، وهو ما تبحث عنه الصين في هذه المنطقة في ظل ما تملكه من خصائص جغرافية تُمكنها من وصول بضائعها عبر هذه المنطقة الى العديد المناطق والدول الأفريقية وكذلك العديد من دول العالم(٢).

٣- إن إتمام عملية ربط مبادرة الحزام والطريق الصينية بدول خليج غينيا ستُمكن الصين من نقل العديد من قطاعات التصنيع الضخمة الى دول خليج غينيا(تنظر الخريطة رقم 4)، نظراً لارتفاع أجور العمالة الصينية وتكاليف المواد الخام داخل الصين وانخفاض كلاهما في منطقة خليج غينيا، وعلى اعتبار أن الصين تشكل نموذجاً مثالياً للتصنيع ذات المستوى الإيجابي فقد رحبت دول خليج غينيا بما في ذلك نيجيريا وأنغولا والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وكوت ديفوار وغينيا بنقل هذه الصناعات إلى أراضيها، وبالمقابل تستعد الصين إلى تقاسم الخبرات التصنيعية مع هذه الدول على أساس التعاون والشراكة وبما يعزز من تحقيق التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا وتوطيد العلاقات التجارية والاستثمارية التي تتيح العديد من فرص العمل أمام العاملة الأفريقية من دول خليج غينيا(٣).

---

(١) يحيى اليحياوي، الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٥، ص ص. ٣ – ٤.

(٢) هادي برهم، التنافس الامريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة ١٩٩١ – ٢٠١٠، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص. ١٧١.

(3) Zhaoqun Lian, Shifting China's Manufacturing Capacity to Africa, "The Belt and Road Initiative is an Alternative Development Path for Africa," Africa Institute of South Africa, Pretoria, 2018, p. 88.

الخريطة رقم(4): توضح دخول المبادرة الصينية (الحزام والطريق) الى الدول الإفريقية.

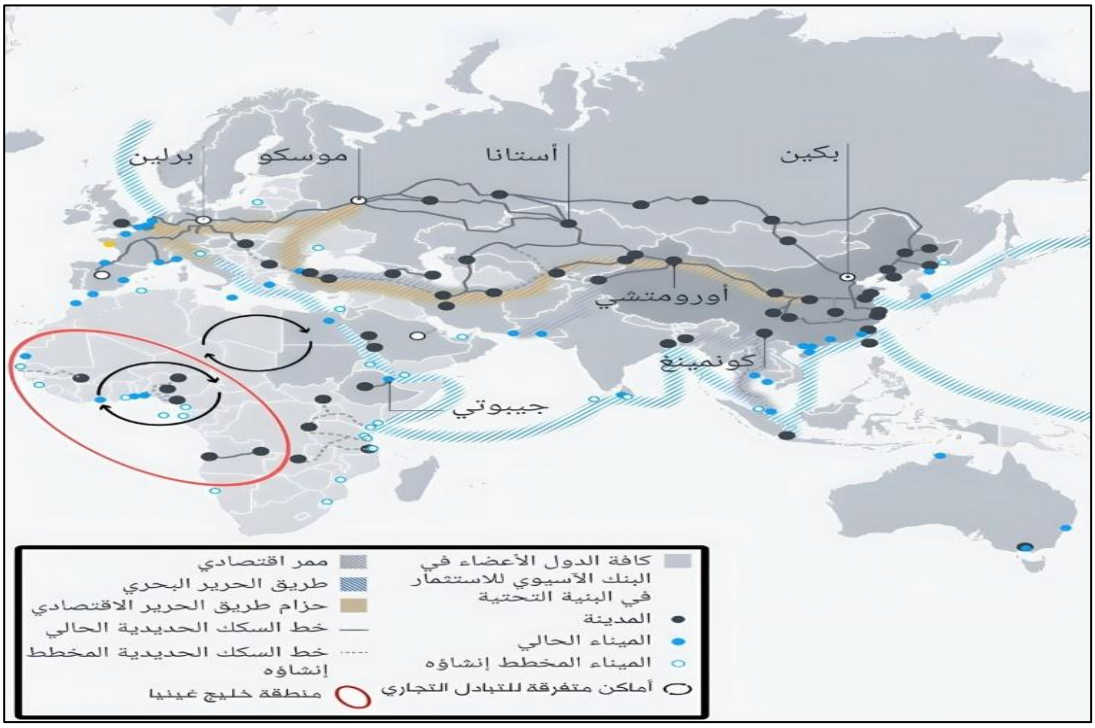

المصدر// موقع DW، الانسحاب الإيطالي "الصعب" من مبادرة الحزام والطريق، نشر بتاريخ 2023/8/10 الساعة 6:18 م تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/12/11 الساعة 12:44 ص، متاح على الرابط الألكتروني: https://www.dw.com/ar/

٤- أهداف استراتيجية تمثلت في مواجهة الانتقادات الغربية لمبادرة الحزام والطريق الصينية، فالدول الغربية ترى في هذه المبادرة مآرب استعمارية وتوسع للنفوذ في العديد من الدول، غير أن الدول الإفريقية وبالأخص دول خليج غينيا كان لها رأياً آخر ازاء هذه المبادرة فقد رحبت وبشدة في مبادرات الصين في المنطقة ، كما أن تلميع صورة المبادرة والدور الذي تقوم به، من جانب العديد من الدول سيتيح الطريق أمام الصين من أجل المضي في رسم خطط وتوجهات هذه المبادرة ومن ثم فإن تحقيقها سيؤدي الى أحداث تغيرات إيجابية تعود على جميع الدول المشتركة مع الصين[١].

٥- تهدف الصين من خلال مجموعة من المبادرات الى تكثيف أنشطتها الاقتصادية والانمائية في المنطقة، من أجل تقليل قدرة الشركات الامريكية على اختراق اسواق دول المنطقة، لأن تنامي الدور الأمريكي في منطقة الخليج سيؤدي الى ضياع آمال الصين من بلوغ أهدافها

---

(١) خلاف محمد وطويل نسيمة، مبادرة الحزام والطريق في إفريقيا: التحديات والرهانات، مجلة المفكر، المجلد (١٧) – العدد (١)، الناشر: جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، ٢٠٢٢، ص. ١١٩.

الاقتصادية، لذلك تتجه الصين الى ضرورة بناء شبكة من العلاقات القوية مع دول المنطقة من أجل تقويض الدور الذ تلعبه الشركات الامريكية هناك[١].

وفي هذا السياق تسعى الصين إلى توظيف كل الإمكانات والقدرات من أجل ضمان بقائها وتوسيع نشاطها في منطقة خليج غينيا لضمان تحقيق مصالحها وأهدافها الاقتصادية[٢].

المطلب الثاني: الأهداف السياسية

أن للصين أهداف سياسية كثيرة في منطقة خليج غينيا، ومن أجل أن تبلغ الصين هذه الأهداف عمدت إلى أتباع سياسات مختلفة، هدفها بالأساس تعزيز مشاركتها وتوسيع نطاق وجودها في المنطقة[٣]. وعلى هذه الأساس يمكن إيجاز أبرز الأهداف السياسية للصين في منطقة خليج غينيا بالأهداف الآتية:

١- **سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الاقطاب:** بعد أن أصبحَت الصين واحدة من أهم القوى الكبرى والفاعلة في النظام الدولي، أخذت سياسات الصين تتطلع إلى تحقيق أهدافها على مستوى النظام الدولي، إذ تسعى الصين إلى خلق نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، ومحاولة كسر الهيمنة الأمريكية المسيطرة على النظام الدولي، انطلاقاً من أن نظام الاحادي القطبية لا يحقق العدالة والتنمية ولا يجلب الفائدة للدول النامية، وإن بيئة النظام الدولي الآني هي بيئة مليئة بالنزاعات تسبب العديد من المشاكل، لذلك فإن الصين تسعى من خلال كسب الحلفاء إلى خلق نظام متعدد الاقطاب كونه البديل الأمثل الذي يضمن للجميع حقوقهم العادلة، بالإضافة

---

(1) Sanela Murdakovic and Milo Stodorovic, Trade and Investment Relations between China and Africa in the Framework of the Belt and Road Initiative, Journal of Economic Topics, Volume (61) - Issue (2), Publisher: Faculty of Economics of the University of Nis, Nis, 2023, p. 185.

(٢) توفيق عبد الصادق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا، مجلة سياسات عربية، العدد (٥)، الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص ٣٨.

(٣) وجدان فالح حسن، مقومات القوة واثرها في الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية الصينية عالمياً، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (٢٠١٩) – العدد (١٧)، الناشر: جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية، تكريت، ٢٠١٩، ص. ١٤٩.

الى مساعي الصين ازاء تقويض أدوار القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[١]. وأنه في ظل هذه المساعي الصينية الرامية الى خلق نظام دولي جديد، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى الى تدارك الوضع لضمان مكانتها الدولية وذلك من خلال الدفاع عن إرادة الدول في عضويتها داخل المؤسسات الدولية، دون أيْ تدخل من قبل الصين، بالإضافة الى إقامة تحالفات عسكرية رسمية مع المزيد من الدول في آسيا[٢].

إلا أن الصين ما زالت تسعى وراء ضرورة خلق بيئة خارجية عادلة لجميع الأطراف في النظام الدولي، فركزت بذلك على الدول النامية والقوى الصاعدة، في محاولة لتوسيع نطاق تأثيرها وزيادة نفوذها في دول عدة من بينها (دول خليج غينيا)، من أجل المضي قدماً لتحقيق هدف الصين في خلق نظام دولي متعدد الأقطاب، وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها الولايات المتحدة على الصين بهدف تقويض دورها، إلا أن الصين ذهبت بعيداً خصوصاً بعدما أطلق الرئيس الصيني (شي جين بينغ)، مبادرة الحزام والطريق عام 2013، بالإضافة إلى إنشاء البنك الآسيوي للبنية التحتية(AIIB)، والذي اعتبرته الصين بمثابة "البنك الدولي لآسيا"، وكذلك بنك التنمية الجديد(NDB) التابع لتكتل البريكس(BRICS)، إذ تطمح الصين من خلاله إلى منافسة "صندوق النقد الدولي(IMF)"، وعلى هذه الأسس تعرب الصين عن طموحاتها المستقبلية التي تضمن للجميع حق الفائدة انطلاقاً من تعزيز دورها السياسي والاقتصادي في العالم، لذلك فإن توجهها ازاء منطقة خليج غينيا من الممكن أن يكون عامل قوة للصين من أجل تحقيق أهدافها، على اعتبار أن هذه الدول حلفاء للصين وستدعم الصين في مجمل القرارات والقضايا التي تراها مناسبة لها وللصين، انطلاقاً من أن الصين لن تشترك بعملية الربح والفائدة لنفسها فقط بل أن جميع الدول الحلفاء ستشترك في عملية الربح والفائدة على غرار ما أقره الرئيس الصيني شي جين بينغ ازاء المبادرات التي لن يكون فيها أية خاسر وهي مبادرات (الربح المشترك)[٣].

---

(١) ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في إفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة المستقبل العربي، المجلد (٤٠) – العدد (٤٦٦)، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص. ١٣٤.

(٢) شريفة كلاع، نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات، وأي دور للصين في ذلك، مجلة السياسة العالمية، المجلد (٥) – العدد (٢)، الناشر: جامعة محمد بوقرة ببومرداس – مركز الدراسات السياسية والدولية ، الجزائر، ٢٠٢١، ص ص. ٩١ – ٩٢.

(3) Mikael Weizmann, Chinese Foreign Policy from a Global Perspective: The Official's "Achievement Striving" Approach, Journal of China and International Relations, Volume (3) - Issue (1), Publisher: Aalborg University, Aalborg, 2015 ، pp. 162-163.

٢- **تعزيز النفوذ الصيني لمواجهة الانتقادات الغربية في الأمم المتحدة:** أن من بين أهم الأهداف السياسية التي تسعى الصين الى تحقيقها من خلال التوجه ازاء منطقة خليج غينيا، هو ضمان توثيق العلاقات مع دول خليج غينيا، من أجل أن يكونوا حلفاءً مناصرين للصين في هيئة الأمم المتحدة ضد الحجج الغربية المطروحة بشأن التوسع الصيني، إذ عملت الصين من خلال العديد من المبادرات الاستثمارية والتنموية، ودعم حقوق الانسان، والحرية السياسية، ومبادئ التعايش السلمي، على تعزيز نفوذها في منطقة خليج غينيا من أجل كسب المزيد من الحلفاء المناصرين لجانب التواجد الصيني، حيث نجحت الصين في كسب هؤلاء الحلفاء من خلال ما قدمته الصين لدول هذه المنطقة من مساعدات واستثمارات وإعفاء لأجزاء كبيرة من الديون المستحقة للصين، ولا زالت الصين تقدم المشاريع الاستثمارية والتنموية، ودعم حقوق الانسان، وتطوير البنى التحتية من أجل بناء مجتمع مزدهر، مقابل ذلك فإن الصين طلبت من هذه الدول دعماً ومناصرة ازاء ما تواجهه سياسة الصين من انتقادات غربية(١).

وعلى الرغم من كثرة النقد الغربي ازاء ما تقوم به الصين في إفريقيا بشكل عام وفي منطقة خليج غينيا بشكل خاص، إلا أن الصين نجحت في توثيق العلاقات مع دول المنطقة متجاهلةً كل الحجج والانتقادات الغربية القائلة بأن الصين تسعى إلى تحقيق أهداف استعمارية، ومن هذا المنطلق يرد سفير سيراليون لدى الصين (إيرنست مبامبا ندوهينا) بالقول "أن الصينيين يأتون وينجزون الأعمال المطلوبة تماماً، فلا اجتماعات سرية تعقد، ولا في الشؤون السياسية للبلاد يتدخلون، الصينيين شركاء ناجحين لأنهم لا يضعون معايير صارمة" (٢).

٣- **تهميش تايوان سياسياً ودبلوماسياً في علاقاتها مع دول خليج غينيا:** من الأهداف السياسية الأخرى للصين في منطقة خليج غينيا، هو عزل تايوان سياسياً ودبلوماسياً عن دول هذه المنطقة، إذ لم تشكل هذه القضية أهمية كبيرة في سياسة الصين خلال توجهها نحو مناطق خليج غينيا، ولكن بعدما أحتدم التنافس بين بكين وتايبيه وتضافرت الاعترافات الفردية للدول ازاء تايوان، عملت الصين على تقويض هذه الاعترافات، ومن ثم تهميش علاقاتها مع هذه الدول، خصوصاً وأن بعض دول خليج غينيا قد اعترفت دبلوماسياً بتايوان ومن هذه الدول

---

(1) Anthony Coppin, Chinese economic cooperation in West Africa: Cote d'Ivoire as a model, Master's thesis, University Toulouse Faculty of Political Sciences, Toulouse, 2010, p. 20.

(٢) حارث قحطان عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص. ١٧٧ – ١٧٨.

غامبيا، وساو تومي وبرنسيب، وغينيا الاستوائية، والغابون، والسنغال، وغانا، وعلى هذا الأساس تنطلق الصين في استغلال هذه الساحة من أجل تهميش العلاقات مع تايوان[١]، ومن خلال ما حظيت به دول خليج غينيا مع الصين من علاقات تجارية مستدامة ومتبادلة المنفعة، وانطلاقاً من احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، فإن سياسة الصين في منطقة خليج غينيا تقوم على الشراكة دون التدخل في الشؤون التي تتعلق بسيادة الدول، وهو ما يترجم معاملة الصين لدول خليج غينيا على قدم المساواة واختيارهم للسياسات التنموية التي تركز على إحياء المناطق وتفعيل دور أجهزة الدول، والمصانع، والقطاعات الأخرى، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما ولم تطالب الصين بأية شروط مسبقه للمشاركة التجارية، على النقيض من الدول الغربية التي تحرك شركاتها ازاء هذه المناطق من أجل تحقيق مصالحها على حساب هذه الدول دون العودة بأية فائدة تنموية لها، بالمقابل طلبت الصين من دول خليج غينيا الالتزام بسياسة (الصين الواحدة) وعدم التعامل في أيَ جانب سياسي أو دبلوماسي مع تايوان، ومن جانبها ألتزمت بعض الدول مثل: بنين، وغامبيا، وغينيا الاستوائية، وساو تومي وبرينسيب، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع تايوان، خصوصاً بعد الدعم الذي قدمته الصين لهذه الدول مما جعلها حلفاء للصين تجاه مجمل القضايا التي تريد أن تبلغها[٢].

٤- **الاعتراف بمناطق الصين الاقتصادية في بحر الصين الجنوبي:** يُعد بحر الصين الجنوبي منطقة تنافس كبيرة بين الدول المطلة عليه، وكل دولة هناك تقدم الادلة التي تثبت أحقية مكانتها فيه، وهذا ما يزيد من حدة التوترات بين دول المنطقة[٣]. ونظراً لما لبحر الصين الجنوبي من أهمية كبيرة بالنسبة للصين، كونه يحتوي على احتياطات ضخمة من النفط قدرت بنحو (1.5) مليار برميل الى (213) مليار برميل حسب التقييم الصيني، إلا أنه من جانب آخر يعتبر ممراً ذات أهمية كبيرة لنقل مصادر الطاقة، والبضائع التجارية، حيث يمر عبر بحر

(1) Faisal Al-Alami, Chinese Policy in Africa: Stakes, Strategy, and Implications, Master's Thesis, US Army War College, Pennsylvania, 2008, pp. 11-12.

(2) Garth Shelton and Farhana Barouk, The China-Africa Cooperation Forum: A Strategic Opportunity, Institute for Security Studies, Volume (8) - Issue (156), Publisher: International Space Station Studies Series, Pretoria, 2008, pp. 59 – 60.

(٣) كمال سمين ابراهيم، الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي، دار أيام للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٣، ص. ١٤٥.

الصين الجنوبي حوالي (60%) من التجارة الخارجية الصينية[١]. ونظراً لما تشهده هذه المنطقة من خلافات كبيرة بين كل من فيتنام، والفلبين، وماليزيا، وبروناي، ومطالبة كل دولة بأحقية مكانتها في المنطقة، تسعى الصين في ظل هذه الخلافات الكبيرة الحصول على الدعم من دول خليج غينيا من أجل الاعتراف بأحقية المناطق الاقتصادية المحصورة للصين في منطقة بحر الصين الجنوبي أمام منظمة الأمم المتحدة، على الرغم أن دول خليج غينيا عبرت للصين عن قلقها ازاء هذه المطالب مؤكدة على أنها تحترم القانون الدولي، كما أكدت على دعم جهود الوساطة الدولية من أجل حل النزاع الدائر هناك، إلا أن الصين ما زالت تعمل على تقديم المزيد من المبادرات لدول المنطقة كوسيلة للضغط على صناع القرار من أجل تلبية مطالبات الصين، وقد نجحت الصين في إقناع بعض الدول، على الرغم من التردد ازاء هذه القضية[٢].

٥- **دعم الانظمة السياسية لدول خليج غينيا:** تنتهج الصين سياسة دعم الأنظمة والمؤسسات الحكومية لدول خليج غينيا، بصرف النظر عن التفضيلات الايديولوجية أو الدينية، والقصد من وراء ذلك هو تعزيز سيطرة الأنظمة على أراضيها السيادية ومواطنيها، فالصين ترى أن إعطاء الأولوية لحقوق الدولة أهم من إعطاء الحقوق الفردية، مما يؤدي ذلك الى تقليل حالات العنف الناشبة بسبب النزاعات الأثنية، وتعزز آليات حفظ السلام[٣]. وهو ما تسعى إليه الصين كون أن تفاقم الأزمات يضر بمصالحها ويقيد من فاعلية الدور الصيني، لذلك تسهم الصين في دعم الأنظمة السياسية دون التدخل بشؤونها، وتتجه نحو توثيق علاقاتها مع دول المنطقة على المدى البعيد، من أجل تضييق الأدوار الغربية الساعية الى خلق الأثر في مناطق التواجد الصيني[٤].

---

(١) عبد المالك حطاب و ابراهيم مشعالي، الصعود البحري الصيني وتأثيره على الامن الاقليمي في جنوب شرق اسيا، مجلة المعيار، المجلد (٢٣) – العدد (٤٦)، الناشر: جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية / كلية اصول الدين والشريعة والحضارة الاسلامية، الجزائر، ٢٠١٩، ص. ٧٣٦.

(٢) سي محاندشهيناز نور الهدى، الاستراتيجية التجارية الجديدة للصين: دراسة حالة العلاقات الصينية الأفريقية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٩، ص. ١١١.

(3) Liselotte Odgaard, China's Policy on Development and Security in East Africa, South African Journal of Military Studies, Volume (46) - Issue (2), Publisher: Faculty of Military Sciences, University of Stellenbosch, South Africa, Western Cape, 2018, p. 83.

(٤) ابتسام محمد العامري، مصدر سبق ذكره، ص. ١٣٥.

المطلب الثالث: الأهداف الأمنية

تلعب مسائل الأمن والاستقرار في منطقة خليج غينيا، مكانة هامة في علاقات الصين ودول خليج غينيا، فالصين تسعى إلى خلق وضع أمني يخدم مصالحها ونظراً لتزايد عمليات الاختطاف، القرصنة، النزاعات الإقليمية، ارتفاع معدلات الفقر، والأوضاع المضطربة التي تودي إلى حدوث نزاعات داخلية تعيق من فرص النمو وتزيد من تعقيدات الوضع الأمني في المنطقة، ومن أجل معالجة هذه المتغيرات المؤثرة على المنطقة بشكل عام، وعلى التواجد الصيني بشكل خاص[١]. تسعى الصين مرة أخرى الى تعزيز وجودها من خلال إقامة قواعد عسكرية دائمة وهي الخطوة التي تَعتبرها الصين بادئة الخير لكلا الجانبين، على اعتبار أنها ستعزز من عمليات حفظ السلام، وتسهم في منع حدوث الأزمات والنزاعات، بما يضمن تمتع دول المنطقة ببيئة آمنة، وتطمئن الصين أيضاً على موظفيها العاملين في شركات الاستثمار والقطاعات الأخرى، فقد أشارت العديد من التقارير الأمريكية والصينية في عام 2021، الى أتفاق الصين مع غينيا الاستوائية حول أنشاء قاعدة عسكرية بحرية صينية في ميناء باتا، ويعتقد البعض أن هذه الخطوة قد تكون مبنية على إرث الشراكة التنموية بين بكين ومالابو، بينما يعتقد البعض الآخر أن ذلك يرجع إلى تفاقم ديون غينيا الاستوائية للصين، والتي بلغت عام 2021، نحو (49.7%)، من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وهو ما يعرض غينيا الاستوائية لوطأة النفوذ الصيني ويجعلها متقبلة فكرة إنشاء قاعدة عسكرية صينية على أراضيها، بالإضافة إلى ذلك وعد الرئيس الصيني (شي جين بينغ) خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2021، بتقديم (100) مليون دولار أمريكي كمساعدة عسكرية لدعم دول خليج غينيا في إنشاء قوة استعداد قتالية من أجل تدارك الأزمات على الفور[٢].

وبالتالي، فإن مساعي الصين لتعزيز نفوذها الأمني في المنطقة أثار العديد من التساؤلات، إلا أن الصين اختلفت في ما يعتقد به الكثيرون، فردت على الحجج المطروحة بشأن وجودها العسكري في خليج غينيا انطلاقاً من أن بعد عام 2013، تنامى وجود المواطنين الصينيين بشكل

---

(١) ياسمينة كنوز وحنان نخول، القوة والنفوذ من وراء السياسة الاقتصادية للصين في إفريقيا، رسالة ماجستير، جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ قالمة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٣، ص. ٦٠.

(٢) فاروق حسين أبو ضيف، فرص نمو النفوذ الصيني في إفريقيا في ظل المتغيرات الراهنة على الساحة الدولية، مجلة متابعات إفريقية، المجلد (٢٠٢٢) – العدد (٢٧)، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٢٢، ص ص ٧٠ – ٧١.

ملحوظ بسبب زيادة مشاريع التنمية والبنية التحتية والتجارة بين الصين ودول خليج غينيا، ولأن العديد من دول المنطقة تعاني من الإرهاب، وتزايد حوادث القرصنة، والهجمات العنيفة ضد العمال الصينيين، وارتفاع المطالبات المحلية الصينية باتخاذ التدابير اللازمة ضد ما يتعرضون له العمالة الصينية، وارتفاع الخسائر الاقتصادية، كلها عوامل أجبرت الحكومة الصينية للرد على الحجج حول قضية تعزيز الوجود العسكري، وهو ما دفع سياسة الصين إلى التحول من عدم المشاركة الصارمة إلى المشاركة الانتقائية في التعاون الثنائي والإقليمي في مجال السلام والأمن دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فقد تبنت الصين (نهجاً ذو جانبين)، للتعامل مع مسائل الأمن في خليج غينيا لحماية مصالحها الأمنية والاقتصادية ومحاولة تعزيز فاعليتها، فمن الجانب الأول؛ ساهمت في تدعيم الادوات المتعددة الأطراف الرامية إلى حفظ الأمن، وشاركت في عمليات حفظ السلام ومكافحة القرصنة البحرية التي تقودها الأمم المتحدة في المنطقة، وكلاهما يقدم الذرائع للصين لتسريع إنشاء قوات بحرية واسعة النطاق على المحيط الأطلسي، أمّا من الجانب الأخر، فقد قامت الصين بتعزيز وجودها العسكري من خلال التعامل مع دول خليج غينيا على المستوى الثنائي من خلال التدريبات المشتركة للقوات العسكرية، وتطوير الأساليب الاستخباراتية، وتأهيل البنية التحتية العسكرية[١].

ولكون مصالح الصين في خليج غينيا معرضة للخطر بسبب تحديات عدم الاستقرار السياسي والنزاعات والارهاب والقرصنة البحرية، ولعدم قدرة دول خليج غينيا في التغلب على التحديات التي تؤثر على أمن المنطقة، تزعم الصين بالتدخل الفوري من أجل تعميق العلاقات الأمنية مع دولها، كما أن هذا التدخل مدفوع من الجانب الصيني كأساس جوهري لحماية المصالح الوطنية باعتبارها فريدة وديناميكية، لذلك تتطلع الصين الى ضرورة أجراء تغييرات شاملة على الواقع الأمني في المنطقة من أجل التغلب على تحديات عدم الاستقرار، وخلق بيئة آمنة تخدم مصالح الطرفين[٢].

وأن طرح فكرة القاعدة العسكرية في ميناء (باتا) لم يكن مدخلاً، إنما جاءَ كوظيفة أمنية ساعية الى تعزيز الأمن على اعتبار أن غينيا الاستوائية تمثل المركز الاساسي للسيطرة على أمن

(1) Gisela Greger, China’s Growing Role as a Security Player in Africa, (EPRS) European Parliamentary Research Service, Strasbourg, (October 2019), pp. 1 - 2.
(2) Ralph Scott, Chinese Military Activities in Africa, Master’s Thesis, Marine Corps University Command and Staff College, Virginia, 2019, pp. 8 - 9.

الخليج، كما أنها تعطي الصين ذريعة لتبني استراتيجية (عقد اللؤلؤ*) في المحيط الاطلسي، بمعنى ولوج هدف جديدة غير اقتصادي للصين في خليج غينيا، وهو ما يعزز من القلق الأمريكي ازاء التوسع الصيني وإنشاء القواعد العسكرية معتبرين ذلك، رموزاً (للقوة العالمية)[١]. بينما تقول القيادة الصينية؛ أن أنشطة الصين في خليج غينيا نتيجة طبيعية في بيئة غير مستقرة، فالصين بحاجة إلى حماية شعبها من المواطنين العاديين والعاملين في الشركات الوطنية الخاصة بأعمال التأهيل والاستثمار، كما تؤكد على أن هذه القواعد العسكرية ستكون مفتوحة للاستخدام المشترك ما بين الصين والدول المضيفة(تنظر الخريطة رقم 5)، مؤكدةً على التعاون الثنائي والاقليمي من أجل مواجهة التهديدات التي تمس أمن وسيادة الدول والمصالح المشتركة للصين ودول المنطقة[٢].

الخريطة رقم(5): توضح موقع القاعدة العسكرية البحرية الصينية في باتا

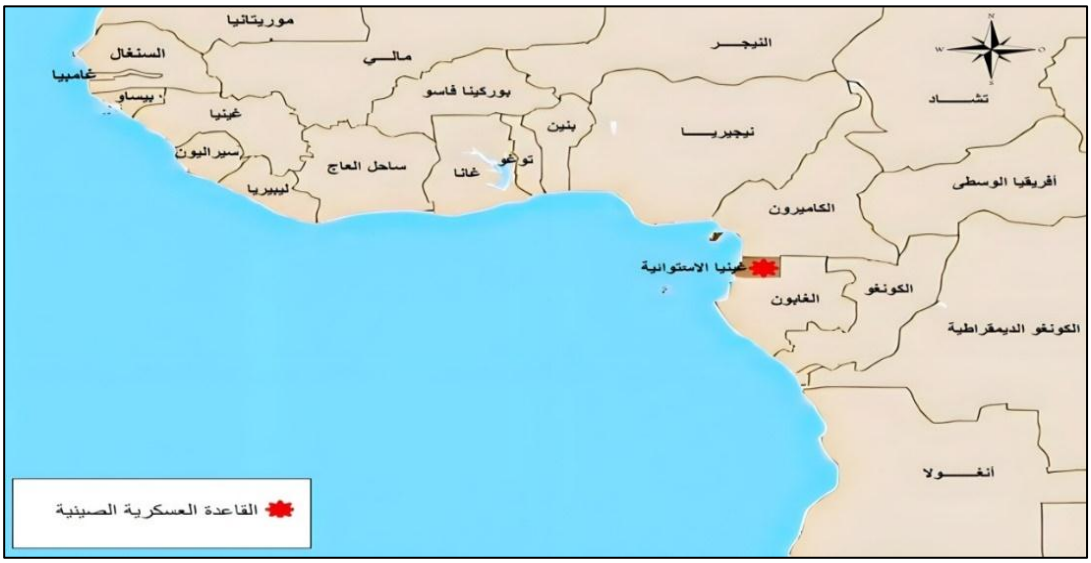

Source: Brent Sadler، Effective Maritime Governance Can Prevent Chinese Communism's Bases in Africa، Heritage Foundation website، report published on 2022/10/3 and accessed on 2024/12/3 at 3:45 PM via the electronic link:https://www.heritage.org.

* استراتيجية عقد اللؤلؤ: هي أحد أهم أهداف السياسة الصينية بشأن مصادر الطاقة، تسعى الصين من خلالها إلى تحقيق أمنها البحري عبر اقامة القواعد العسكرية، وإنشاء الموانئ على جميع الطرق البحرية التي تمر من خلالها امدادات الطاقة، بهدف ضمان وصولها إلى الصين بشكل أمن. عبد الامير محسن و أمير نجم، السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي و العشرين:(دراسة في أبعادها الاقتصادية والأمنية)، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٢٠١٩) – العدد (٤١ – ٤٢)، الناشر: الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٩، ص ص. ٦ – ٧.

(1) Enrique Martino, The Tudorian Status (Part II): The Geopolitics of China and the United States in the Gulf of Guinea, Comillas Journal of International Relations, Volume (2023) - Issue (27), Publisher: Pontifical University of Comillas (Department of International Relations), Madrid, 2023, pp. 28-29.

(2) Ralph Scott, op cit., p. 12.

بالتالي، إن هدف الصين الرئيسي من إنشاء قاعدة عسكرية في خليج غينيا، هو محاولة لتعزيز الأمن بغية الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في منطقة المحيط الأطلسي، ولكون أن خليج غينيا تمثل منطقة استراتيجية، فهي تسعى إلى مكافحة القرصنة، والإرهاب، ومواجهة التهديدات مع غينيا الاستوائية من أجل جعلْ بيئتها مستقرة وآمنة وتخدمها في السيطرة على الوضع الأمني، وتأمن للصين طرق التجارية البحرية، وقد أدت هذه المساعي إلى جانب اهتمام الصين بمكافحة القرصنة، إلى إثارة التكهنات حول قواعد عسكرية إضافية، إذ تشير العديد من التقارير أن الصين تسعى إلى إنشاء قواعد عسكرية محتملة في غامبيا والرأس الأخضر وساو تومي وبرينسيبي، وتشارك الشركات الصينية في بناء العديد من مشاريع الموانئ في جميع أنحاء الخليج، وهو ما قد يُمكن الصين من الوصول إلى قواعد إضافية أو مرافق مزدوجة الاستخدام في المستقبل[١].

من خلال ما تقدم نستنتج، أن هذه الأهداف والمساعي تُظهر الاهتمام الاستراتيجي الواضح للصين انطلاقاً من كونها وجدت بمنطقة خليج غينيا ما يعزز مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية، وبذلك فلم تتردد للحظة في السعي إلى إقامة العلاقات مع دول خليج غينيا سواء من حيث تقديم المساعدات الاقتصادية أو الاستثمار في مختلف القطاعات بما يحقق لها مد نفوذها وسيطرتها على المواقع الاستراتيجية التي تخدم مصالحها.

(1) Tom B. Ice, China's Growing Security Role in Africa : Perspectives from West Africa, Multinational Development Policy Dialogue (KAS), jointly published by the Konrad Adenauer Foundation and the Mercator Institute for China Studies, (June 2020), Brussels, p. 7.

المبحث الثالث

أدوات السياسة الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا

وظفت الحكومة الصينية في سياستها الخارجية إزاء منطقة خليج غينيا، مجموعة من الأدوات وذلك بهدف تعزيز مشاركتها وتوطيد علاقاتها مع دول المنطقة، سعياً لتحقيق أهدافها التي ذكرناها سابقاً، ويمكن إيجاز أبرز هذه الأدوات على النحو الآتي:

المطلب الأول: الأدوات الاقتصادية

يُعد النمو الكبير في مصالح الصين الخارجية واحد من أبرز ظواهر العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، ونظراً لاعتماد الصين على المصادر الخارجية لتأمين احتياجات الداخل، فقد اعتمدت بذلك على مجموعة من الأساليب الاقتصادية لتحقيق أهداف التوجه إزاء المناطق التي تتوافر على الموارد الطبيعية خصوصاً النفط والغاز الطبيعي، ومن هذه الأساليب الاقتصادية الاستثمارات في مختلف القطاعات، وتقديم المساعدات والدعم المالي، والتبادل التجاري[١].

١. الاستثمارات الصينية :

تُعد الاستثمارات الصينية في منطقة خليج غينيا واحدة من أبرز الوسائل التي استخدمتها الصين من أجل تعزيز مركزية تواجدها[٢]. وبذلك تسعى الصين إلى كسب تأييد دول المنطقة من خلال استراتيجية اقتصادية مرنة في التعامل مع هذه الدول، إذ تعتمد على قوة ناعمة مبنية على سياسة الاستثمار في البنية التحتية وإنشاء محطات توليد الكهرباء وتعبيد الطرق واستثمارات أخرى في قطاعات النفط والزراعة والصناعة وغيرها، ويعتبر سلوك الصين هذا مبني بالأساس على مفهوم التغيير الناعم، انطلاقاً من تنحية العوامل الأيديولوجية، مقابل هيمنة الاقتصاد النفعي القائم على البحث عن مصادر استراتيجية جديدة لنفسها تتمثل في تنويع مصادر الطاقة[٣].

---

(١) وانغ يي تشو، التوجهات الجديدة الدبلوماسية الصينية: صين جديدة وعالم جديد، ترجمة: جورجينا القس زكريا، مجموعة بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠١٧، ص. ٧٦.

(2) Donald Gerard Gayo, China's Economic Engagement with West Africa: Current Realities, Problems, Challenges, and Prospects, American Journal of Chinese Studies, Volume (24) - Issue (1), Publisher: American Society for Chinese Studies, Columbus Ohio, 2017, p. 16.

(٣) نجلاء مرعي، التدافع الدولي نحو القرن الافريقي، مجلة البيان، المجلد (٢٧) – العدد (٣٠٠)، الناشر: مؤسسة البيان للصحافة والنشر، الرياض، ٢٠١٢، ص. ٥٨.

كما وترحب البلدان الإفريقية في دول خليج غينيا بالاستثمارات الصينية لأنها تتمتع بجاذبية تنموية ولأن الصين حققت نجاحاً هائلاً وسريعاً تأمل دول المنطقة في محاكاته، إذ قدمت الحكومة الصينية لشركاتها الوطنية في خليج غينيا الدعم المالي من أجل الاستثمار في قطاعات عدة شملت قطاع الطاقة والزراعة والصناعة والبناء والتجارة والخدمات وتجهيز منتجات الموارد والتصنيع(١).

وبذلك فإن الشركات الصينية في المنطقة استفادت من الدعم الحكومي الرسمي وهو ما منحها القوة التنافسية والقدرة على تحمل المخاطر لتنفيذ المشاريع في المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار على أن تتحمل الحكومة الصينية كافة النفقات إلى حين إنجاز المشاريع المطلوبة(٢).

فعلى سبيل المثال، إن استثمارات الصين في نيجيريا تركز في قطاعات معينة شملت قطاع الطاقة وتأهيل الطرق وقطاع الاتصالات إذ برزت الشركات الصينية مثل، شركة (CNOOC)، وشركة (CNPC)، وشركة (SINOPEC)، بالاستثمار في قطاع الطاقة بدءً من عام 2015، بمبلغ قدر بنحو (713.4) مليار دولار أمريكي، أمّا في مجال البناء والتأهيل فقد برزت شركة (CCECC)، وشركة (CGC)، وشركة (CSCEC)، وشركة (Sinoma)، بالاستثمار فيه بمبلغ قدر بنحو (115.41) مليار دولار، بينما تعمل شركة (POWERCHINA)، لبناء المطارات وتنفيذ مشاريع أخرى شملت إنشاء السدود وإمدادات المياه، كما وقد عملت شركة (Sinoma)، في الاستثمار في نيجيريا لإنتاج الاسمنت، وعملت شركة (CSCEC)، لبناء العقارات، وشركتي (Huwaei) و (ZTE)، اختصتا بالاستثمار في قطاع الاتصالات بمبلغ قدر بنحو (55) مليار دولار في عام 2015، وعدت شركة (SEPCO)، من المستثمرين البارزين في قطاع الطاقة النيجيري، باستثمارات وصلت إلى (40.9) مليار دولار، بالتالي أدت هذه الاستثمارات إلى زيادة اعتماد نيجيريا على الصين بشكل كبير، وهو ما أفقدها الابداع في تنوع المنتجات النيجيرية، مما يفضي ذلك بالقول بأن (80%) من قطاعات الإنتاج في نيجيريا تدار من قبل الصينيين(٣).

---

(١) ترفاس نائلة، البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٧، ص. ٩٠.

(٢) هبة حسين علي، فضاءات المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا، مجلة حمورابي، المجلد (٧) – العدد (٣١-٣٢)، الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٩، ص ص. ٢١ – ٢٢.

(3) Chito Adewole Raji and Adenike Ogunrino, Chinese Investment and its Implications for Economic Security in Nigeria, Brazilian Journal of African Studies, Volume (3) - Issue (6), Publisher: Federal University do Rio Grande do Sul, Porto Alegre, 2018, p. 137.

أمّا في غانا فقد أظهرت نتائج مركز ترويج الاستثمار(GIPC)، بأن الصين قد استثمرت في (47) مشروع عام 2009، و (27) مشروعاً في عام 2010، و (28) مشروعاً في عام 2011، و (36) مشروعاً عام 2012، تركزت هذه الاستثمارات في (72) مشروعاً في قطاع التجارة العامة، و (12) مشروعاً في قطاع الصناعة والتعدين، و (31) مشروعاً في قطاع الخدمات العامة، وأربعة مشاريع في قطاع الزراعة، وأربعة مشاريع أخرى في قطاع السياحة، وباقي المشاريع تركزت على الاستثمار في البناء والتشييد وإعادة تأهيل المباني العامة[١].

أمّا في عام 2014، قامت شركة إنشاءات صينية باستثمار 2 مليار دولار من أجل بناء منطقة صناعية في الجزء الغربي من غانا، مما وفرت حوالي (5000) فرصة عمل، وفي قسم الاتصالات دخلت شركة هواوي في شراكة مع غانا بواسطة صندوق الاتصالات الإلكترونية (GIFEC)، من أجل توفير خدمات الاتصال والهاتف المحمول لنحو (3.4) مليون مواطن في (172) مجتمعاً ريفياً، وأخذت تستمر الاستثمارات الصينية في غانا تتزايد نتيجة الشراكة الإيجابية مع الصين ولما قدمته الصين لغانا من نتائج إيجابية في بالاستثمار وفي مختلف القطاعات الزراعية، والصناعية، والبنى التحتية، والاتصالات، والطاقة، وغيرها من القطاعات الأخرى[٢].

في حين أن ما بين عام 2013 – 2021 حصلت كل من غينيا كوناكري وجمهورية الكونغو الديمقراطية على استثمارات صينية تقدر بنحو (25%) من أجمالي الاستثمارات في المنطقة، فمثلاً غينيا(كوناكري)، اجتذبت مشاريع استثمارية قدرت بنحو (10) مليار دولار ولكون أن هذه الدولة مصنفة ضمن الدول التي ستساهم في نجاح مبادرة الحزام والطريق من وجهة نظر الصين، ساهمت الشركات الصينية بالاستثمار في مجالات متعددة شملت قطاع الصناعة بالدرجة الأولى، والطاقة بالدرجة الثانية، تليها مشاريع النقل والبناء، وآخِرها مشاريع الطاقة الكهرومائية، أمّا جمهورية الكونغو الديمقراطية فتُعد هي الوجهة الرئيسة لتدفقات رؤوس الاموال الصينية إلى المنطقة، فقد استثمرت الشركات الصينية فيها بأكثر من (20) مليار دولار، شملت تأهيل الطرق

(1) Isaac N. Bentsil and William Imalingat, The Economic Impact and Implications of China's Growth, Investments, Aid, and Impact on the African Continent, Master's Thesis, Naval Postgraduate School, California, 2022, pp. 77-78.
(2) ibid, pp. 79-80.

والسكك والمباني وقطاعات الصناعة والتعدين، مركزةً بالأساس على الطرق والسكك كون أن هذه الدولة مصنفة أيضاً لأن تكون مركزاً للتواصل التجاري ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق[١].

فقد استثمرت مجموعة السكك الحديدية الصينية، وبدعم مالي من الحكومة الصينية، قدر بنحو (6) مليار دولار تمت استخدامها لبناء السكك الحديدية والطرق وشبكات أنابيب المياه، والتي تُعد أكبر مشروع للبنية التحتية في الكونغو الديمقراطية، إذ يتضمن المشروع تطوير وتحديث (3000) كيلومتر من شبكة السكك الحديدية، (3900) كيلومتر من الطرق الإسفلتية، مع الالتزام بترك نصيب للشركات الكونغولية بالمساهمة بنسبة (10%) في هذه المشاريع، والاكتفاء بنسبة (20%) للشركات الصينية، مع نقل (0.5%) من العاملين لغرض تدريب العمالة الكونغولية[٢].

وفي الواقع، فإن الصين تقوم بتقديم الخدمات وإنشاء البنية التحتية وما إلى ذلك لدول المنطقة مقابل الحصول على المعادن والمواد الخام الأولية فعلى سبيل المثال، تفيد العديد من التقارير بأن الصين تلقت من دولة الكونغو في عام 2021 حوالي (11) مليون طن من النحاس، و(620) ألف طن من الكوبالت في السنوات الأخيرة، مقابل الاستثمار في مد (3000) كيلو متر من السكك الحديدية، وإنشاء (3900) كيلو متر من الطرق الاسفلتية[٣].

أمّا في أنغولا فقد استثمرت الشركات الصينية بمبلغ قدره (15) مليار دولار، شملت هذه الاستثمارات قطاع الطاقة بالدرجة الأساس، ثم تليها قطاعات النقل والتعدين والبناء والقطاع الصحي، إضافة إلى الاستثمار في الطاقة الكهرومائية[٤].

ومما تقدم، نلاحظ أن غالبية الاستثمارات الصينية قد تركزت بالأساس على قطاعي الطاقة، والنقل، وهو ما يدل على أن الصين تسعى من خلال بناء وتأهيل الطرق إلى تحقيق هدفها وهو الوصول إلى جميع دول القارة خصوصاً وأن هذه الطرق تستكون دعامة رئيسة للصين لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق، أمّا الاستثمار في قطاع الطاقة فيدل على حاجة الصين الملحة لمصادر الطاقة،

---

(1) Sanela Mrdakovic and Milo Stodorovic, op., cit, pp. 178 - 180.

(٢) علي العطري، التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ ٢٠٠٠، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج خضر باتنة ١ / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩، ص. ١٦٩.

(٣) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، الشراكة الصينية الأفريقية في ظل كورونا، مجلة المستقبل العربي، المجلد (٤٤) – العدد (٥١٨)، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢٢، ص. ١٤٢.

(٤) جيهان عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الصينية: دراسة حالة، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، المجلد (١٦) – العدد (١٥)، الناشر: جامعة بني سويف / كلية السياسة والاقتصاد، بني سويف، ٢٠٢٢، ص. ١٨٧.

لذلك فقد ركزت الشركات الصينية بالأساس على الاهتمام بقطاع الطاقة، وهو ما يفسر تدفقات الاستثمار الصيني للدول المذكورة أعلاه، بالتالي فإن حجم هذا الاستثمار الضخم سيحقق للصين اهدافها بالحصول على مصادر الطاقة، وتعزيز وجودها في المنطقة(ينظر الجدول رقم 10) [١].

الجدول رقم(10): يوضح عدد الشركات والمشاريع الاستثمارية الصينية في المنطقة حتى عام 2022

عدد الشركات	عدد المشاريع	الدول المستثمر فيها	نسبة الاستثمار من أجمالي القارة
240	492	نيجيريا	8.7 %
117	192	غانا	1.8 %
110	240	أنغولا	2.5 %
62	112	غينيا	1.5 %
105	193	جمهورية الكونغو الديمقراطية	4.3 %
42	71	الغابون	0.8 %
30	60	الكاميرون	1 %
14	24	السنغال	0.9 %
15	33	سيراليون	0.7 %

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية //

1- David Dollar et al.، Why is China investing in Africa? Evidence from the firm level، World Bank Economic Review، Volume (32) - Issue (3)، Publisher: University of Oxford on behalf of the International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank، Oxford، 2018، pp. 618 – 620.

٢- هناء السيد حسن عبداللطيف غنيم، تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا، قراءات أفريقية، مقال منشور على الانترنت بتاريخ 2018/12/28 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/12/23 الساعة 11:35 ص، متاح على الرابط الالكتروني: https://qiraatafrican.com

3- World Bank، statistics on Chinese direct investment to African countries، via the electronic link:https://data.albankaldawli.org.

4- Chinese Ministry of Commerce - Business Data Center، Foreign Direct Investment Statistics، via the electronic link:http://data.mofcom.gov.

5- Ministry of Commerce of the People's Republic of China، Statistical Bulletin of Foreign Direct Investment in China 2021، China Commerce Press، Beijing، 2021، pp. 49 - 80.

(1) Deborah Brautigam et al., Chinese Investment in Africa: How Much Do We Know?, Synthesis Series, No. (2), Publisher: Center for Economic Policy Research on Private Enterprise Development in Low-Income Countries (CEPR), London, 2019, p. 7.

ومن خلال الجدول رقم (10)؛ يتبين أن استثمارات الصين في منطقة خليج غينيا تتزايد، وهو دليل واضح على طموحات الصين المستقبلية ومحاولة تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة لتصبح الصين شريكتها الأول تجارياً على المدى الطويل، ومن المتوقع أنها ستواصل الاستثمار في السنوات المقبلة، خاصة في ضوء سعيها إلى ربط موانئ المنطقة بمبادرة الحزام والطريق، وهو ما يعتمد على استقرار المنطقة وما إذا كانت دولها قادرة على إدارة هذه الاستثمارات بنجاح لتحقيق التوازن بين مصالحها ومصالح الصين، بالإضافة إلى أن حجم الاستثمار الصيني في دول خليج غينيا الأخرى تكللت بالضعف نتيجةً لتواجد الشركات الأمريكية والفرنسية، وبالرغم من أن تواجد هذه الشركات طوق فاعلية الدور الصيني، إلا أن الصين ما زالت تسعى وراء تكثيف الجهود وتعزيز المكانة انطلاقاً من كونها الصديق الساعي إلى تغيير الأوضاع نحو الأفضل.

وعليه، فإن من خلال انتهاج الصين لأساليب التغيير الناعم والاستثمار في مختلف القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والصحية وغيرها، تَمكنت من تعزيز مكانتها في المنطقة ومد نفوذها، كما إن استخدام الصين لأدوات القوة الناعمة مكنها من أن تشغل مكانة مهمة في سياسات دول خليج غينيا، وهذا ما شجع الحكومة الصينية على دفع الشركات الوطنية بقوة نحو العمل والاستثمار فيها بالرغم من التواجد الأمريكي والأوروبي، إلا أن دول المنطقة كانت ولا تزال أقرب إلى الصين من أي دولة أخرى، بسبب السياسة الذكية التي استخدمتها الصين وهو ذات السبب الذي دعم سياسة الصين لأن تزيد من حجم الاستثمارات، كون أن هذه الاستثمارات من جانب، ستؤدي إلى نمو دول المنطقة، ومن جانب آخر، ستؤدي إلى تحقيق أهداف الصين[١].

٢. المساعدات التنموية

يُشكل نموذج المساعدات التي تقدمها الصين لدول خليج غينيا في مجال التنمية نموذجاً حقيقياً للنمو، كما أن التقارب مع الصين يُمكن هذه الدول من الاستفادة من خبراتها الطويلة في

---

(١) محمد جمال عرفة، الصين والتغيير الناعم في إفريقيا " العولمة البديلة"، مجلة قراءات افريقية، المجلد (٢٠١١) – العدد (٩)، الناشر: مؤسسة المنتدى الاسلامي، لندن، ٢٠١١، ص ص. ٦٩ – ٧٠.

مجال التنمية، فالصين ركزت بمساعداتها على تطوير البنية التحتية التي تقوم عليها اقتصادات دول المنطقة، على العكس من الدول الغربية التي تركز مساعداتها على مجالات الطاقة[١].

وبالرغم من كون الصين تسعى للحصول على مصادر الطاقة والموارد الأولية، إلا أنها لم تدخل بشكل مباشر للحصول عليها، إنما سعت إلى توظيف سياسة مرنة لتحقيق أهدافها، خاصةً بعد أن أدركت بأن في المنطقة ما تريده الصين، ولدى الصين ما يريدونه، فعملت بذلك إلى تقديم المساعدات من أجل كسب ثقة هذه الدول، حيث وفرت هذه المساعدات فرص عمل كثيرة ومساكن جيدة وظروف معيشية مختلفة عن السابق، حتى بدأت شعوب المنطقة تنظر إلى أن التقارب مع الصين سيحقق الفوائد التي تخدم دول وشعوب المنطقة، خصوصاً بعد ما أدركت بأن المساعدات الصينية حقيقية، إذ أصبحَ لدى هذه الشعوب معامل ومصانع حديثة، وفرصاً للتوظيف، بالإضافة إلى خطوط النقل المتطورة، فبدلاً من أن تكون دول فقيرة تحولت إلى دول تتطور شيئاً فشيئاً، فقد سجلت دول المنطقة معدل نمو (5%)، في السنوات الأخيرة في ظل ما تقدمه الصين للمنطقة[٢].

ولا زالت الوزارات والمؤسسات الصينية تقدم المساعدات التنموية لدول خليج غينيا كلاً حسب دورهِ، إذ شكلت هذه المساعدات دعائم رئيسية لاقتصادات دول المنطقة انطلاقاً من جانبين، أولها، الخبرة الواسعة للصين في مجال التنمية، وثانيها، إتسام المشروعات التنموية الصينية بجودة عالية وتكاليف منخفضة، وهو ما جعلَ دول المنطقة قادرة على تحمل النفقات التنموية الكبيرة[٣]. وأيضاً لا يمكن نسيان دور الصناديق الصينية الموجودة في القارة الإفريقية، فقد ساهمت بشكل كبير في تقديم الدعم المالي لدول المنطقة من أجل حث هذه الدول على تطوير نفسها وتحسين حالة شعوبها، فمثلاً صندوق التنمية الصيني الافريقي (CADFund)، وصندوق الثروة السيادي

---

(١) قط سمير، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠٠٧، ص. ٨٢.

(٢) دامبيسا مويو، المساعدات المميتة لماذا تهدر المساعدات الدولية بلا طائل وما هو الطريق الأفضل لتنمية إفريقيا؟، ترجمة: راجح محرز علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١١، ص. ١٦٥.

(٣) زرقة جهيدة و زوابلية خيرة كريمة، محددات السياسية الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ما بين فترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٧، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور بالجلفة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨، ص. ٣٩.

(CIC)، وصندوق طريق الحرير، هذه الصناديق لعبت دوراً كبيراً في دعم دول المنطقة من أجل تفعيل أدوار القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية بهدف القيام بعمليات النمو في المنطقة[١].

وأيضاً فقد التزم منتدى التعاون الصيني الأفريقي(*FOCAC)، الذي تأسس في عام 2000 بمعاملة الصين باعتبارها لاعباً خارجياً متعاوناً وانطلاقاً من ذلك أطلق المنتدى نفسه حملة كبيرة لتقديم المساعدات لدول خليج غينيا والقائمة على أساس مفهوم (مساعدة الأصدقاء)، في سياق تعزيز التقارب بين الجانبين، وتم تخصيص هذه المساعدات بهدف تعزيز النمو الاقتصادي للدول المتلقية من خلال المساعدات المالية والفنية التي تقدمها الصين، كما تأمل الصين من خلال تقديم المساعدات الخارجية إلى تعزيز التنمية المشتركة والرخاء المشترك طويل الأمد[٢].

وبعد نجاح تجربة المنتدى التعاوني، تتطلع الصين إلى تطوير الوضع الأمني لدول خليج غينيا التي تعاني من عدم الاستقرار ففي عام 2018، استضافت وزارة الدفاع الوطني الصينية منتدى للتعاون العسكري والأمني في بكين، حضره ممثلون عن (50) دولة أفريقية أطلق عليه الاتحاد الأفريقي منتدى التعاون الصيني الإفريقي العسكري والأمني، وعُد المنتدى الأول من نوعه في القارة إذ يهدف إلى مساعدة دول المنطقة لمناقشة الأوضاع الأمنية وما تتعرض له من تحديات وبعد إنعقادهُ قدمت الصين مساعدات عسكرية قدرت بنحو (100) مليون دولار أمريكي لدول القارة التي تتعرض إلى تحديات القرصنة والإرهاب بهدف الحد من أنشطتها المؤثرة على السلم[٣].

---

(١) بولعراس سفيان، محددات الاستثمار الاجنبي الصيني المباشر: دراسة حالة إفريقيا، اطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٢١، ص ص. ١٩٧ – ١٩٨.

* منتدى التعاون الصيني الإفريقي(FOCAC): تنظيم مؤسساتي للتعاون الاقتصادي يهدف إلى إنماء التعاون الودي بين الصين والدول الإفريقية في سياق جديد لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية، وتعمل في نطاقها الصين والدول الإفريقية من أجل بناء مبادرة مشتركة بين الطرفين، وأنشئ المنتدى التعاوني بين الصين وإفريقيا بعد المؤتمر الوزاري لعام ٢٠٠٠ الذي جمع وزراء أفارقة وصينيين في بيكين عاصمة الصين في الفة مابين ١٠ حتى ١٢ أكتوبر من عام ٢٠٠٠،يهدف المنتدى أساساً إلى تعميق التفاهم المتبادل وتوسيع التوافق وتعزيز الصداقة والتعاون ويضم المنتدى في عضويته ٥٤ عضوا منهم الصين ومفوضية الإتحاد الإفريقي كممثلة عن الإتحاد الإفريقي. رياض بن عياد، تعزيز الشراكة في إطار منتدى التعاون الصيني–الأفريقي، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد (٢) – العدد (٥)، الناشر: جامعة تيبازة – مختبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية؛ المركز الجامعي مرسلي عبد الله، الجزائر، ٢٠١٨، ص. ١٨٥.

(2) Garth Shelton and Farhana Barouk, op. cit., p. 76.

(٣) علي العطري، مصدر سبق ذكره، ص. ١٥٧.

وعليه فقد شكلت المساعدات التي قدمتها الصين لدول المنطقة واحدة من أبرز الوسائل التي ساعدت على مقبولية التوجه الصيني، كونها أسهمت في تعزيز التنمية من خلال تطوير وتأهيل قطاعات كبيرة بضمنها البنية التحتية، إذ تمثل مساعدات الصين لدول المنطقة (30%) من القيمة الإجمالية المقدمة من المساعدات للقارة الإفريقية مجتمعة (ينظر الجدول رقم 11)[١].

الجدول رقم(11): يوضح أبرز دول خليج غينيا التي حصلت على المساعدات الصينية للفترة (2013 – 2022)

ت	الدولة	بالمليار دولار أمريكي	نوع المساعدات
1	كوت ديفوار	56.69	طبية، عسكرية، دعم المجتمع
2	الكاميرون	42	مالية، تعليم، دعم المجتمع
3	غامبيا	40.13	طبية، مالية، دعم المجتمع
4	نيجيريا	28.8	طبية، عسكرية، أجهزة ومعدات
5	غينيا الاستوائية	25.6	طبية، عسكرية، خدمات
6	ليبيريا	24.6	أجهزة ومعدات، عسكرية، تعليم
7	الكونغو الديمقراطية	21.9	طبية، مالية، عسكرية، خدمات
8	الكونغو برازافيل	20.6	طبية، عسكرية، بنية تحتية
9	أنغولا	19.4	طبية، عسكرية، خدمات، طرق
10	التوغو	18.2	دعم المجتمع، تعليم

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية //

1- Fuchs Andreas et al.، China's Aid Exports to Africa and the Covid-19 Pandemic: How Big Are They?، Kiel Institute for the World Economy، Leibniz Center for World Economic Research، Berlin، 2022، p. 2.

2- Sharon Andersen et al.، Chinese Foreign Aid: An Introductory Guide for Recipient Countries، Donors and Aid Providers، Center for Global Development، Washington، 2020، p. 10.

3- Boulikap Moduh، Evaluation of Chinese foreign aid to Cameroon in the period 2009-2020، Journal Acta Politica Polonica، Volume (53) - Issue (1)، Publisher: Faculty of Social Sciences Institute of Political and Security Sciences، Szczecin، 2022، p. 110.

4- Austin Strange، Development Finance from China to Africa: A Media-Based Approach to Data Collection، Center for Global Development، Issue No. (323)، Berlin، 2020، pp. 28 - 40.

5- Xuyu Guo، China's engagement in Africa: Activities، influences and trends، Center for Global Studies (CGS)، Bonn، 2022، pp. 22 - 23.

---

(١) ترفاس نائلة، مصدر سبق ذكره، ص. ١٣٤.

من خلال الجدول رقم (11)؛ يتبين أن أغلب دول خليج غينيا التي حصلت على المساعدات الصينية كانت ما بين (طبية، عسكرية)، وبالرغم من كونها لم تشمل جوانب عديدة إلا إن هذه المساعدات لعبت دوراً كبيراً في تعزيز علاقات دول خليج غينيا مع الصين، وهو ما تسعى إليه الصين، فإن تأثير المساعدات الممنوحة لدول خليج غينيا من شأنه أن يخلق الأثر الإيجابي الذي يتيح للصين تنامي دورها وتوسيع مناطق نفوذها في المنطقة، وبما أن دول خليج غينيا لا تمتلك القدرة والإمكانيات التي تؤهلها للقيام بعمليات التنمية لوحدها، فإن الصين عمدت إلى تقديم المساعدة للقيام بذلك، بالتالي فإن نهج المساعدات الذي تتبعه الصين لعب دوراً مهماً وواضحاً في تنامي الوجود الصيني في المنطقة لما لحاجة لدول خليج غينيا إلى هذه المساعدات.

وبالرغم، من الأرقام التي ذكرت بالجدول السابق إلا أن الصين لا تكشف عن التفاصيل الكاملة لمساعداتها الخارجية بشكل كامل، وبدلاً عن ذلك تقوم وزارة الخارجية الصينية بنشر بعض التفاصيل حول المساعدات مثل، الدول المتلقية، ونوع المساعدات، انطلاقاً من اعتبارها أداة لتنفيذ أهداف الصين السياسية والاقتصادية[١].

بالتالي، فإن الصين تسعى من خلال تقديم المساعدات لدول خليج غينيا إلى تحقيق بعض الأهداف والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

أ- منح المساعدات إلى الدول التي تحكمها أنظمة غير مواتية لدى الدول الغربية، من أجل زيادة التقارب مع هذه الدول ومحاولة تقويض دور القوى الغربية.

ب- التركيز على أن هدف هذه المساعدات هو تحقيق التنمية في بلدان هذه المنطقة، انطلاقاً من ضرورة تحقيق المنفعة المتبادلة، وتلبيةً لمتطلبات الصين المستقبلية[٢].

ت- منح المساعدات التنموية لدول خليج غينيا الأكثر ترحيباً بتواجد نموذج الصين التنموي من خلال وجود عنصر الثقة بالجانب الصيني في جهوده التنموية.

---

(1) Benny Davies, China and the End of Poverty in Africa: Towards Mutual Benefit, a joint work between the Swedish development aid organization Diakonia and the European Debt and Development Network (Eurodad), publisher: Diakonia, Sundbyberg, 2007, p. 51.

(٢) ربا صاحب عبد و محمد قاسم هادي، التوجه الاستراتيجي الصيني تجاه إفريقيا: التوجه الطاقوي انوذجاً، مجلة قضايا سياسية، المجلد (١٢) – العدد (٦٠)، الناشر: جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٠، ص. ٣١٥.

ث- إعطاء الأولوية القصوى لتأهيل مشاريع البنى التحتية، والمصانع، والنقل، بما يخدم مصلحة دول وشعوب المنطقة، وبما يخدم تطلعات الصين المستقبلية[١].

٣. التبادل التجاري:

حقق التواجد الصيني في المناطق الأفريقية وبالأخص في منطقة خليج غينيا، شراكة كبيرة على مستوى التبادل التجاري، نتيجة توثيق العلاقات الصينية مع البلدان الأفريقية القائمة على لغة المنفعة المتبادلة، والاحترام، والمساواة، وعدم التدخل في شؤون الداخلية لدول خليج غينيا، ووفقاً لذلك فقد سعت الصين إلى تعزيز علاقاتها التجارية الثنائية مع دول خليج غينيا من خلال منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC)، فبعد عام 2013، نمت التبادلات التجارية بشكل كبير بين الصين ودول المنطقة، وكان من أبرز المساهمين في التبادل التجاري أنغولا، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو، وغانا، والغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وغينيا(كوناكري)[٢].

بذلك، أصبحَت الصين شريك تجاري كبير لدول خليج غينيا، نظراً لغنى المنطقة بالمنتجات الزراعية، والمعادن، ومصادر الطاقة، إذ ركزت على ضرورة التبادل التجاري مع دول خليج غينيا، فأصبحَت الصين تستورد النفط الخام، والمعادن، والمنتجات الزراعية، وتصدر لهم السلع المصنعة والآلات مثل الإلكترونيات، والمواد الكيمياوية، والمعدات، والآليات متنوعة الاستخدام، ومن جانب آخر ركزت الصين على الاستثمار التجاري في دول خليج غينيا من أجل تشجيعها على تطوير اقتصاداتها، كون أن الاستثمار في دولة معينة لا يفيد الدولة المستثمرة فيها فحسب، أنما له أثر إيجابي على الدول الإفريقية المجاورة، وبذلك تتطلع الصين لمد نفوذها إلى باقي الدول الإفريقية من خلال الاستثمار التجاري ودعم عمليات النمو الاقتصادي بغية تطوير وتأهيل قطاعات الإنتاج وتحسين مواردها، وهو ما يُتيح للصين فرصة التوسع بواسطة بنموذجها التنموي الى باقي الدول الإفريقية (ينظر الشكل رقم 2)[٣].

---

(١) رضوان جمول، الاقتصاد السياسي للصين الحديثة قراءة في مبادرة الحزام والطريق وآفاقها المستقبلية، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، ٢٠١٦، ص ص. ٤٩ – ٥٠.

(٢) ترفاسة نائلة، مصدر سبق ذكره، ص. ٩٤ – ٩٥.

(3) Hua Wilfried Serge Coffey, The Impact of Chinese Trade and Investment on Economic Growth in West Africa: A Spatial Econometric Approach, Open Journal of Applied Sciences, Volume (10) - Issue (4), Publisher: Scientific Research Publishing Corporation (SCIRP), California, 2020, p. 143.

الشكل رقم (2): تطور حجم التجارة (صادرات وواردات) بين الصين ودول خليج غينيا خلال الفترة (2013– 2022) مليار دولار أمريكي

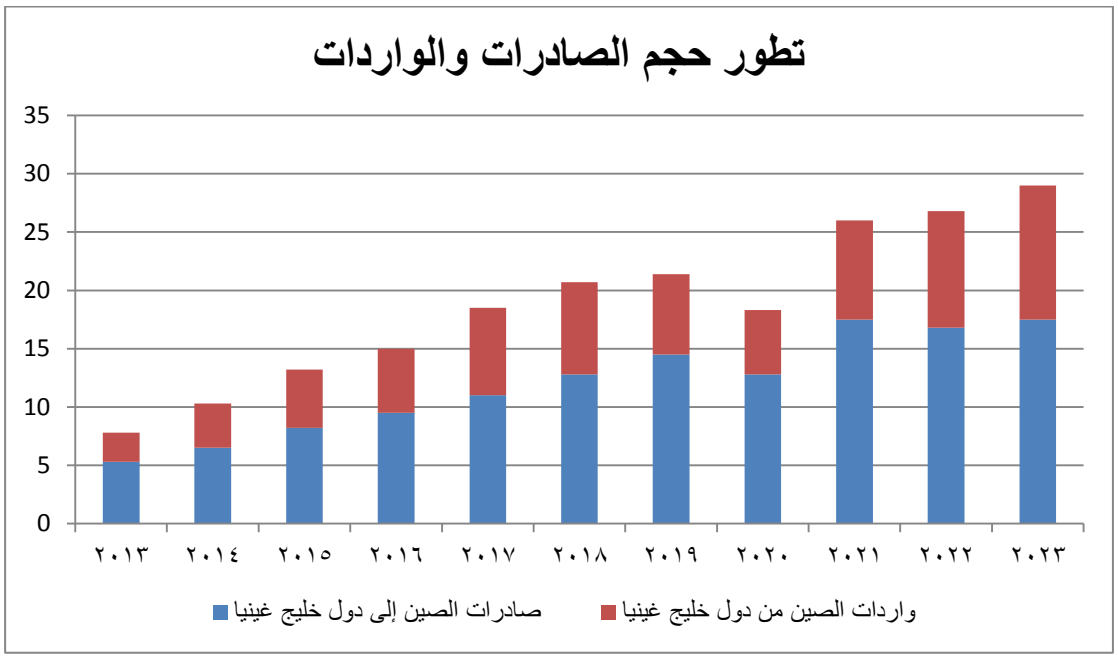

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية //

1- Mundi Index، countries' exports by trading partners، via the link :https://bit.ly/3tym7p8.

2- Mundi Index، countries' imports by trading partners، via the link: https://bit.ly/47e6wZq.

3- Wits Index، Exports and Imports Statistics for 2022، accessed on 3/12/2024 at 7:22 PM، via the electronic link : https://wits.worldbank.org.

4- China-Africa Research Initiative, China-Africa Trade, published on 2022/11/29, accessed on 2024/7/20 via the electronic link: http://www.sais-cari.org/data-.

5- Henry Rawlings et al., Navigating the Evolving Landscape between China and African Economic Relations, IMF Online Library, Volume 2024 - Issue 37, Washington, 2024, pp. 10-19.

من خلال الشكل رقم (2)؛ يتبين أن الصين شريك تجاري كبير لدول خليج غينيا، كون أن هنالك اعتمادية متبادلة بين الجانبين، حيث تتفوق الصين على الولايات المتحدة كشريك تجاري لدول خليج غينيا، مما أدى إلى تزايد حصة الصين نتيجة تطور العلاقات التجارية بين الجانبين، يضاف إلى ذلك أن معظم صادرات دول خليج غينيا الى الصين تتكون من النفط ومشتقاته علاوة على مواد التشحيم والمعادن مثل (اليورانيوم، الألمنيوم، الزنك، الفوسفات، النحاس، النيكل، الذهب، الألماس، الزجاج)، وكذلك بعض السلع الزراعية مثل (الأخشاب، الكسافا، المطاط، القهوة، القطن، الكاكاو، الأسماك، الكاجو)، وفي الوقت نفسه تتنوع فيه واردات دول خليج غينيا من الصين على

سبيل المثال الأجهزة الكهربائية، الإلكترونيات، الآلات، معدات النقل) يليها السلع الاستهلاكية خاصة المنسوجات والملابس، وأن أهم ما يميز السلع الصينية أنها أقل تكلفة من السلع المماثلة التي تأتي من دول الاتحاد الأوروبي مما يجعلها أكثر جذباً وطلباً في دول خليج غينيا.

بالتالي، فإن هنالك بعض الملاحظات ازاء علاقات التبادل بين الصين والمناطق الاقتصادية الافريقية وهي على النحو الآتي(١):

أ- تستورد الصين كميات كبيرة من المنتجات، عادةً ما تكون من النفط والمواد الخام، وفي المقابل، تقوم الصين بتصدير السلع المصنعة مباشرة إلى المستهلك الافريقي.

ب- أن التبادل التجاري بين الصين ودول المنطقة، سيزيد من رفاهية المستهلكين الافريقي وذلك بسبب وجود السلع الصينية الرخيصة.

ج- أدّى الطلب الصيني المتزايد على بعض السلع المستوردة من مناطق إفريقيا الاقتصادية وخصوصاً منطقة (الإيكواس*)، وخليج غينيا، إلى زيادة قيمة الصادرات الأفريقية.

وبذلك يمكن القول، بأن العلاقة بين الصين ودول المنطقة هي علاقة مبنية بالدرجة الأساس على المصالح، فالصين بحاجة إلى النفط والغاز الطبيعي والمعادن، والثروات الأخرى الموجودة في المنطقة والتي تلبي احتياجات الصناعات الصينية، كما أن الصين بحاجة أيضاً إلى توسيع الأسواق الخارجية لتداول منتجاتها، وفي المقابل فإن الصين تُعد شريكاً تجارياً قوياً لدول المنطقة، بل وحتى شريكها التجاري الأول، لأنها تحصل من الصين على أهم السلع ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة التكلفة، التي تتناسب مع دخول المواطنين والعمالة في دول خليج غينيا، كما أن زيادة الترابط بين الصين ودول خليج غينيا قد عزز من أهمية الصين في المنطقة حتى لعبت دوراً كبيراً في تحسين أوضاع القطاعات، وجلبت التكنولوجيا، وساهمت في خلق العديد من فرص

---

(١) رافع علي يوسف، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات الصينية – السودانية نموذجاً (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ص. ١٩٠ – ١٩١.

* الإيكواس: اتحاد سياسي ومجموعة اقتصادية إقليمية تضم ١٥ دولة من دول غرب إفريقيا، تأسست عام ١٩٧٥، بموجب اتفاقية لاغوس، تسعى بالأساس الى تعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة، أعضائها (نيجيريا، بنين، كوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، السنغال، توغو، سيراليون، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، الرأس الأخضر). Hua Wilfrid Serge Covey, op. cit., pp. 142 – 143.

العمل، ولا زالت تمضي في تطوير البنية التحتية وطرق النقل، على الرغم من أنه هدف يخدم مصالح الصين أكثر من أجل العالمية[١].

بالتالي، فإن الصين عملت بشتى الطرق والادوات من أجل كسب ثقة دول خليج غينيا، انطلاقاً من أن المنطقة مهمة ولا يمكن أن تكون بعيدة عن تطلعات الصين، وتبقى موارد الطاقة محور التواجد الرئيسي، كما تشكل هذه الموارد أكبر واردات الصين من القارة الافريقية، وخصوصاً من منطقة خليج غينيا، وبذلك، فإن الصين ترمي إلى زيادة النشاطات التجارية مع دول خليج غينيا، بهدف تعميق الشراكة، وزيادة الاستثمار، والسعي لتحقيق التنمية والمصالح المشتركة[٢].

المطلب الثاني: الادوات الثقافية

تعرف الأدوات الثقافية علي أنها الوسائل التي تستخدمها الدول لنقل وتطور ثقافاتهم ومعارفهم، وبذلك تستخدم الصين بعض الأدوات لتعزيز الصورة الإيجابية لها وتقوية العلاقات الثنائية مع دول خليج غينيا. ومن بين هذه الأدوات هي:

أولاً: الوسائل الإعَلامية

كجزء من استراتيجيتها لبناء قوة ناعمة فعالة، تبنت الصين سياسة إعَلامية قوية تمحورت على نشر إنجازاتها في المنطقة، واستخدام وسائل الإعَلام لترسيخ صورة جيدة في أذهان شعوبها، والهدف من ذلك جعلَ شعوب وقيادات دول خليج غينيا ينظرون إلى الصين كدولة صديقة ومستعدة لمساعدتهم ودعمهم في المجالات التي تتعلق بتحسين الظروف والأوضاع داخلها، وعلى الرغم من كونه هدف طويل الأمد إلا أن الصين تسعى إلى تحقيقه عبر وسائل متعددة، تركزت بالأساس على وسائل الإعَلام على اعتبار أن الصين قوة فاعلة ومؤثرة إيجاباً في المنطقة[٣].

---

(١) رافع علي يوسف، المصدر نفسه، ص. ١٩١.

(٢) قط سمير، مصدر سبق ذكره، ص. ٧٠ – ٧١.

(٣) بو سعيد عبد الحق، التموقع الصيني في إفريقيا: السياق والادوات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد (٨) – العدد (٢)، الناشر: جامعة ابراهيم سلطان سيبوط الجزائر٣، الجزائر، ٢٠٢٠، ص. ٣٨٢.

وفي الوقت نفسه، سعت إدارة الرئيس الصيني (شي جين بينغ) من خلال توظيف وسائل الإعَلام كوسيلة لتحقيق الغاية الرامية إلى تحسين صورة الصين في أذهان شعوب دول خليج غينيا، كما وتسعى ايضاً من خلالها إلى دحض الحجج الصادرة عن وسائل الإعَلام الغربية، والتي تؤكد للمجتمع الدولي والأفريقي بأن الصين تمضي لتحقيق مآرب استعمارية، وأن الكثير من القادة والزعماء ساعدوا الصين على زيادة نفوذهم في المنطقة(١).

إذ تُشير وسائل الإعَلام الغربية إلى أن المواطن الأفريقي يعاني من التمييز والاضطهاد في الصين كذريعة لتشويه سمعتها، وجاءت الصين لترد على هذه التقارير عبر وسائل الإعَلام الصينية الرسمية، قائلةً (إنها تقارير كاذبة، تسعى إلى توتر العلاقات، ولكن لن تضعف العلاقات الصينية الإفريقية أبداً، وحتى لو وجد هذا السلوك فهو ضد الأشخاص غير المنضبطين، كما هو الحال في أيّ مجتمع)، مشيرةً إلى أن دور الصين في مساعدة دول خليج غينيا كبير، والجهود فعالة من أجل استقلالية الدول واحترام سيادتها، بالتالي فإن سياسة الصين الواقعية هذه حققت نتائج ايجابية في تغيير العديد من وجهات النظر حول الصين ووجودها في خليج غينيا(٢).

ثانياً: العلاقات الثقافية

أن سياسة الصين تجاه دول خليج غينيا تستند بالأساس على المبادئ الرسمية للدولة، إذ تنص أحدى هذه المبادئ على ضرورة التبادلات الثقافية على غرار المساواة وتحقيق المنفعة المتبادلة(٣). وانطلاقاً من إدراك الصين لأهمية النخب في تعزيز النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وأملاً في كسب ثقة القيادة السياسية، والسيطرة على المدى المتوسط والطويل، شجعت الصين الباحثين والأكاديميين في دول خليج غينيا على الدراسة والتدريب في المؤسسات العلمية الصينية، بالإضافة إلى عقد أعمال مشتركة ودورات تدريبية مع عدد قليل من دول المنطقة، بهدف تعميق العلاقات الثقافية مع هذه الدول، بما في ذلك التبادلات التعليمية والثقافية والعلوم(٤).

---

(١) حارث قحطان عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص. ١٧٧.

(٢) المصدر السابق، ص. ٣٨٣.

(3) Anastasia Zabela, op. cit., p. 343.

(٤) شريفة فاضل محمد، مصدر سبق، ذكره، ص. ١٩٤.

فقد أصبحَت الروابط الثقافية الصينية مع دول خليج غينيا نتيجة مهمة ولها أثر إيجابي على تواجد الصين في خليج غينيا، وعلى هذا الأثر وقعت الصين أكثر من (62) اتفاقية تعاون ثقافي حكومية مع الدول الأفريقية، بما في ذلك (16) اتفاقية تعاون ثقافي مع دول خليج غينيا، بالإضافة إلى رغبة الصين في تعزيز هذا التعاون من خلال إنشاء مدارس الصداقة الصينية بهدف تعميق العلاقات الثقافية، ثم أرسلت الصين عام 2015 العديد من الوفود الرسمية للمشاركة في تحسين العلاقات الثقافية بين الصين ودول القارة، معتمدة بالأساس على (72) برنامج عمل جديد في القارة، وأدرجت لدول خليج غينيا (10) برامج، في إطار برنامج التبادل الثقافي نصت هذه البرامج الثقافية على العروض والمعارض الثقافية وبناء القدرات والحفاظ على التراث الثقافي، وتدريب الطلبة والباحثين[١]. كما شاركت الصين في مجال التعليم من خلال (معاهد كونفوشيوس*) والتي تتيح للطلبة والباحثين الأفريقيين تعلم اللغة الصينية، وتُعد هذا المعاهد من أبرز روافد القوة الناعمة في منطقة خليج غينيا، إضافة إلى دعم وتشجيع الطلبة في دول خليج غينيا على الدراسة في الصين (ينظر بالشكل رقم 3)، وعلى هذا الأساس تبنت الصين سياستها في كسب دول خليج غينيا وشعوبها، إذ ترى دول المنطقة وشعوبها أن الصين صاحبة الحضارة والثقافة تسعى إلى تطوير دولهم ورفع وكفاءتها، ونشر الوعي الثقافي الذي يضمن لدول المنطقة الإفريقية بناء أجيال متقدمة في العلم والثقافة التي تُسهم في تطوير وبناء بلدانهم [٢].

(1) Sivamandla Zondi, The Need for a Common African Policy towards China: An Afrocentric Perspective on Decolonization, ‘‘African-Chinese Cooperation: Towards an African China Policy’’, Algrave Macmillan International Publishing, by: Springer Nature, Cham - Switzerland, 2021, p. 71 - 72.

* معاهد كونفوشيوس: منظمة ثقافية صينية تأسست عام ١٩٩٤، شكلت وأحد من أهم الأدوات الثقافية لبناء القوة الناعمة للصين من خلال الترويج للغة والثقافة الصينية في جميع دول العالم، كما توفر هذه المؤسسات فرصا جيدة للتبادلات الثقافية بين الصين ودول العالم، بالتالي، هي وسيلة تسعى الصين من خلالها الى تحقيق الغاية. منصور ابو كريم، القوة الناعمة بين: تأصيل المفهوم ودلالات التوظيف في تنفيذ السياسة الخارجية(الولايات المتحدة والصين دراسة مقارنة)، مجلة السياسة العالمية، المجلد (٧) – العدد (٢)، الناشر: جامعة محمد بوقرة بومرداس – مخبر الدراسات السياسية والدولية ، الجزائر، ٢٠٢٣، ص. ٢٧.

(٢) صورية مهديد و غنيمة فارز، شكل التنافس الأمريكي الصيني على منطقة القرن الافريقي ٢٠٠١ – ٢٠١٨، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري – تيزي وزو / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨، ص. ٧٤.

الشكل رقم (3): يوضح تزايد أعداد الطلبة من دول خليج غينيا الوافدون للجامعات الصينية

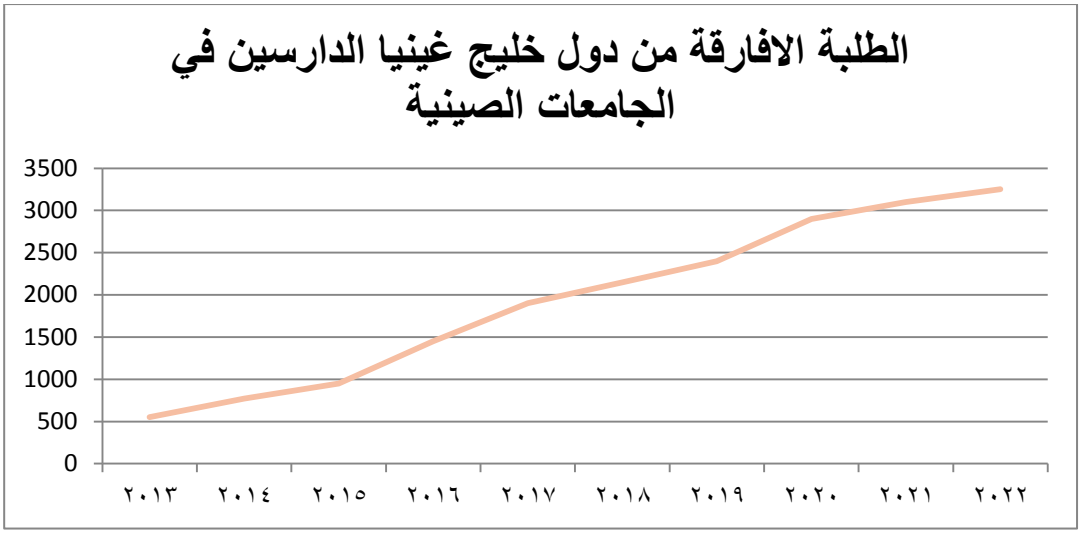

الرسم البياني من أعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية //

١- احصائيات وزارة التربية والتعليم في جمهورية الصين الشعبية، عبر الرابط: http://ar.moe.gov.cn/

٢- موقع ستاتيستا، عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون في الصين عام ٢٠١٨ حسب بلد الأصل المختار، عبر الرابط: https://bit.ly/3RD5Bfl.

3- Xuyu Gu، op. cit.، pp. 39 - 40.

4- Minghua Xu، The Mobility of African Students to China from an Ecosystemic Perspective، TRAMS Journal of Humanities and Social Sciences، Volume 2 - Issue 26، Publisher: Estonian Academy، Tallinn، 2022، pp. 187-188.

5- Adams Bodomo، The Bridge That Doesn't Burn: Transformation and Resilience within African Diaspora Communities in China، Al-Faisaliah Journal of African Studies، Volume (17) - Issue (4)، Publisher: African Studies Center at the University of Florida، Florida، 2018، p. 68.

من خلال الشكل البياني رقم (3)، يتبين أن أعداد الطلبة الافارقة من دول خليج غينيا الدارسين في الجامعات الصينية، تزايدت كثيراً عن عام ٢٠١٣، كون أن أتباع الصين لسياسة التبادل الثقافي والعلمي، وتنمية التعليم في المنطقة، شجعت الباحثين والأكاديميين من هذه الدول على الدراسة في الجامعات الصينية، في ضل أن الصين لا زالت تقدم منح أكثر للراغبين من دول هذه المنطقة بالدراسة في الصين، فإن استخدام مثل هذه الوسائل سيعزز من نفوذ الصين إيجاباً في المنطقة، وسيزيد من حجم التعاون والشراكة على أساس الصورة الإيجابية للصين.

كما واعتبرت كلاً من نيجيريا، وغانا، وبنين، من أكثر دول خليج غينيا التي ألتحق طلبتها بالجامعات الصينية، نظراً للمنح التي قدمتها الصين، وللمعاملة الجيدة والتسهيلات الكبيرة من جانب الصينيين للطلبة[١].

بالتالي، فقد أبرزت سياسة الصين تجاه دول خليج غينيا احترامها الكامل للهوية الثقافية الإفريقية، وتعاملت مع جميع دول خليج غينيا الصغيرة منها والكبيرة، خلافاً للمعاملة الغربية التي فضلت التعامل مع الدول القائدة في المنطقة وتجاهل بقية الدول، بينما ركزت دبلوماسية الصين الثقافية على احترام كافة هويات الدول، وقدمت الدعم للجميع بهدف تطوير أوضاعها، حتى أصبحَت هذه الدول تنظر للصين بنظامها السياسي والاقتصادي كمثال يحتذى به، من أجل تحقيق الرخاء، والتنمية المستدامة، مع ضرورة التعاون المشترك من أجل خلق برنامج أفريقي صيني يُسهم في تطوير أوضاع هذه الدول والتغلب على المعوقات التي تواجه دول خليج غينيا، بالتالي فإن الصين نجحت تماماً في كسب ثقة دول خليج غينيا وأصبحَوا شركاء متعاونين هدفهم واحد، وهو تحقيق المنفعة المتبادلة[٢].

ومما سبق نستنتج، إن الصين تسعى إلى توسيع نطاق نفوذها السياسي والاقتصادي في دول خليج غينيا من خلال اعتماد سياستها في المنطقة على مزيج من الأدوات الاقتصادية والاتصال الثقافي متعددة الأوجه هدفها تعزيز النفوذ الصيني في منطقة غنية بالموارد الطبيعية والاستراتيجية وتتزاحم الدول الصناعية فيما بينها للسيطرة عليها، وبالرغم من كون أن هذا التزاحم يخلق تحدياً كبيراً أمام سياسة الصين الخارجية ويُثير مخاوف صانع القرار الصيني إلا أن إرادة الصين في توسيع نفوذها قائمة من خلال زيادة التقارب بين الجانبين وإقامة العلاقات التجارية والتعاونية في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

---

(1) Xuyu Gu, op. cit., p. 40.

(٢) شريفة فاضل محمد، مصدر سبق ذكره، ص. ١٩٠.

تبنت الحكومة الصينية في منطقة خليج غينيا سياسة خارجية واقعية قائمة بالأساس على التعاون والشراكة من أجل توطيد علاقاتها مع دولها بهدف تعزيز حضورها ونفوذها في المنطقة، كما وتتبنى مجموعة متنوعة من الوسائل لتحقيق أهدافها، بما في ذلك التعاون الثنائي والمتعدد، والاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية، وتقديم المساعدات، وتطوير المشاريع، وتعزيز التبادلات الثقافية والتعليمية، وتوسيع نطاق التعاون الأمني، واستخدام الوسائل الدبلوماسية الناعمة مثل التعاون الثقافي، والتبادلات الشعبية، لتعزيز صورتها وتأثيرها الإقليمي، كما أنها تهدف إلى توسيع نفوذها في المنطقة من خلال استثمارات ضخمة في البنية التحتية والطاقة والصناعة، والمساهمة في تعزيز التنمية وتحقيق التكامل الاقتصادي، وإقامة شراكات استراتيجية مع الحكومات المحلية لتعزيز التعاون العالمي.

الـفصـل الـثالـث

مـتغيـرات الـسياسـة الخارجيـة الـصينيـة تـجـاه مـنطقـة خـليـج غـينيـا وآفـاقهـا الـمُستقبليـة

لقد وجدت الصين أن التوجه صوب دول خليج غينيا أمراً في غاية الأهمية، لاعتبارات تتعلق بأهمية هذه الدول على الصعيدين الجغرافي والاقتصادي، إلا أن هنالك العديد من المتغيرات التي وقفت أمام سياسة الصين الخارجية تجاه دول خليج غينيا، فعلى سبيل المثال الإرهاب والقرصنة من المتغيرات الإقليمية، والوجود الفرنسي والأمريكي من المتغيرات الدولية، وبالتالي تسهم هذه المتغيرات وبشكل كبير في تعوق الدور الفاعل للصين من تحقيق أهداف السياسة الخارجية الصينية السياسية والاقتصادية على المدى المستقبلي، وفي هذا السياق تعين علينا فهم كيفية تأثير كل متغير من هذه المتغيرات على الوجود الصيني في منطقة خليج غينيا.

وفقاً لذلك تم تقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث جاءَت على النحو الآتي:

المبحث الأول: المتغيرات الإقليمية المؤثرة على السياسة الصينية في منطقة خليج غينيا.

المبحث الثاني: المتغيرات الدولية المؤثرة على السياسة الصينية في منطقة خليج غينيا

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا

المبحث الأول

المتغيرات الإقليمية المؤثرة على السياسة الصينية في منطقة خليج غينيا

تعاني منطقة خليج غينيا عدداً من المشاكل الأمنية، أهمها القرصنة والتنظيمات الإرهابية، والتي تضر بالمصالح الوطنية الصينية إلى جانب تنامي تأثيراتها المتزايدة التي أصبحَت تشكل تهديداً واضحاً للتجارة البحرية والشركات الاستثمارية في المنطقة، وقد سعت الحكومة الصينية إلى مكافحتها من أجل الحفاظ على أمن طرق التجارة البحرية التي تعتمد عليها بشكل كبير.

المطلب الأول: الإرهاب في منطقة خليج غينيا

تشهد منطقة خليج غينيا تصاعداً ملحوظاً في أنشطة الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيمي (بوكو حرام وداعش الإرهابيين)، تحت مظلة دين متطرف مشترك يسعى لمحاربة الفكر والتقاليد الغربية، غير أن أنشطة الجماعات الإرهابية لم تشكل تهديداً للوجود الدولي فحسب، بل شكلت تحدياً خطيراً للأمن والاستقرار في المنطقة، مما أدّى إلى تدهور الوضع الأمني وتفاقم حالات العنف بحق مواطني دول خليج غينيا.

مُنذ عام 2013، تطورت أنشطة الجماعات الإرهابية في منطقة خليج غينيا من حيث شبكات العمل الإرهابي، وأساليب عمليات الهجوم، والنطاق الجغرافي لعمليات التمدد الإقليمي، فعلى سبيل المثال؛ تعرضت دول خليج غينيا مثل نيجيريا، وكوت ديفوار، وتوغو، وبنين، وسيراليون، والمناطق الحدودية في غرب إفريقيا إلى هجمات إرهابية متكررة وبشكل متزايد، ويعود سبب تكرار الأنشطة الإرهابية في هذه المناطق إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، والانقلابات العسكرية، والاضطرابات السياسية، وما إلى ذلك، خصوصاً وأن دول خليج غينيا قد شهدت أحداث سياسية متقلبة أدت وبشكل كبير إلى تصاعد أنشطة الجماعات الإرهابية[1].

فضلاً عن قصور بناء العملية السياسية في غالبية دول خليج غينيا قد أسست لنتائج سلبية تمثلت في غياب القانون والأدوار المؤسساتية للدول وانعدام الأمن، وخلق فجوة ما بين المجتمع والدولة، مما دفع بالجماعات الإرهابية إلى استغلال هذه الأحداث، لاسيما في ظل عدم تقبل

(1) Eni Dele Adedeji and Sophia Koller, Links of Terrorist Groups in West Africa with Terrorist Networks in the Regions Another Africa, Countering Extremism Project, Issue (5), Publisher: Konrad Adenauer Foundation, Berlin, 2023, p. 3.

المجتمع للقيادات السياسية المستبدة، إذ سعت الجماعات الإرهابية إلى خلق صورة إيجابية عن مساعيهم الرامية إلى معارضة الحكم الاستبدادي في دول خليج غينيا، من خلال تقديم أنفسهم للمجتمع كبديل عن القيادات السياسية، كجماعات هدفها أحقاق الحق ونصرة المظلوم وفقاً لمبادئ الدين الإسلامي، وهو ذات الأمر الذي عزز من تنامي دور الجماعات الإرهابية في المنطقة، كما دفع بالكثير من الأفراد إلى الانخراط مع الجماعات الإرهابية من أجل الانتقام من القيادات السياسية(١).

ونتيجة للفقر والفساد والظلم والعنف السياسي والتمييز القبلي بين المزارعين والرعاة وضعف القانون، فقد أصبحَ الأفراد في مجتمعات المنطقة يعتقدون بأن هذه الجماعات المعارضة لسياسات الحكم هي الناصر لحقوق الشعوب، واعتبرت هذه السياسة المتبعة من قبل الجماعات الإرهابية هي بوادر لتنامي أدوراهم في المنطقة، إلا أن الوجه الحقيقي للجماعات الإرهابية قد تبين بعد أن ارتبطت هذه الجماعات مع تنظيم (داعش الإرهابي)، مما أفضى إلى تأسيس أيديولوجيات إرهابية قوية، وشبكات تواصل تربط بين الجماعات الإرهابية في دول خليج غينيا وما بين التنظيمات الأخرى في الشرق الأوسط، بالتالي فقد تصاعد نشاط العمل الإرهابي في دول خليج غينيا وأصبحَت هذه المنطقة تشكل مركزاً جديداً للحركات الإرهابية عالمياً، بالإضافة إلى أعمال العنف والخطف والقتل التي طالت مواطني دول خليج غينيا، ومواطنين من دول أخرى لها مصالح استثمارية في منطقة خليج غينيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول من الاتحاد الأوروبي(٢).

لقد سعت الدول التي تمتلك مصالح اقتصادية في منطقة خليج غينيا، إلى ضرورة التدخل من أجل مكافحة الإرهاب، ففي عام 2014، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة خليج غينيا ببرنامج أمني جديد عرف بـ" برنامج الشراكة لمكافحة الإرهاب" يهدف إلى مواجهة الجماعات الإرهابية والتحديات الأمنية التي تواجه المنطقة من خلال دعم قدرات الدول، وتعزيز الحوكمة الديمقراطية، والقضاء على أيديولوجيات الإرهاب، وتعزيز التعاون العسكري الثنائي بين دول خليج

---

(١) عبد المؤمن عبد العزيز، إشكالية التهديدات الأمنية الجديدة وانعكاساتها على منطقة غرب إفريقيا وآليات إدارتها، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر٣ / كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولة – قسم الدراسات الدولية، الجزائر، ٢٠٢١، ص ص. ٧٧ – ٨٠.

(2) Branislav Stanisic and Mathilde Petant, Jihadist Networks in Sub-Saharan Africa: Origins, Patterns and Responses, EPRS: European Parliamentary Research Service, Strasbourg, (September 2021), p. 1.

غينيا والولايات المتحدة الأمريكية[١]. وبذلك فقد عززت الولايات المتحدة تعاونها الثنائي مع كل من أنغولا والكاميرون بهدف القضاء على الجماعات الإرهابية، كما دعمت الكونغو(برازافيل) بنحو (4000) مقاتل من أجل الحفاظ على الوضع الأمني ومنع تمدد النشاط الإرهابي إلى أراضي الكونغو، وفي نفس الوقت ذكر مسؤولون أمريكيون في منطقة خليج غينيا أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على محاربة الإرهاب في أيّ بلد، أمّا فرنسا فقد استخدمت الحرب ضد الإرهاب كذريعة لإعادة حوالي (3000) مسلح إلى المنطقة في العام نفسه[٢].

من جانب آخر أعربت الصين بشدة عن قلقها إزاء نمو الإرهاب في دول خليج غينيا، وأعلنت عن استعدادها للتعاون مع دول خليج غينيا لمكافحة الإرهاب، واعتمدت بذلك على عدداً من التدابير لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك تقديم الدعم العسكري والأمني لدول خليج غينيا وتدريب القوات والتعاون في مجالات المراقبة والاستخبارات، بهدف مواجهة تهديدات الجماعات الإرهابية التي تشكل تحدياً أمام المصالح الصينية في منطقة خليج غينيا[٣]. فضلاً عن دور الولايات المتحدة وفرنسا في مكافحة الإرهاب فإن كل الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل هذه الدول لم تحقق التأثير المطلوب للحد من نشاطات الجماعات الإرهابية، وإن جميع البرامج والخطط المقدمة من الدول الكبرى لمكافحة الإرهاب كانت ذرائع للتوسع والنفوذ في المنطقة[٤].

وبالنسبة لنشاط تنظيم (بوكو حرام) الإرهابي في منطقة خليج غينيا، يمكن إيجاز أبرز الأسباب التي أدت إلى ظهور وتطور نشاطات تنظيم (بوكو حرام) في منطقة خليج غينيا، **من خلال ما يلي**[٥]:

---

(١) كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص. ١٢٥.

(٢) التقرير الإستراتيجي الأفريقي الثالث ٢٠١٧ – ٢٠١٨، "الصراعات والنزاعات المسلحة في غرب إفريقيا"، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ٢٠١٧، ص. ١٢١ – ١٢٢.

(3) Tom B. Ice, China's Growing Security Role in Africa : Perspectives from West Africa, Multinational Development Policy Dialogue (KAS), jointly published by the Konrad Adenauer Foundation and the Mercator Institute for China Studies, (June 2020), Brussels, p. 9.

(٤) عبد المؤمن عبد العزيز، مصدر سبق ذكره. ص. ٨٠.

(٥) فريدة حموم و لسمر أسماء، حركة بوكو حرام كتهديد للأمن الأنساني في نيجيريا، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد (٥) – العدد (٢)، الناشر: جامعة التليجي بالأغواط / كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢١، ص. ١١٥١.

١- قناعة الأفراد المؤسسين للتنظيم، بأن الوجود الغربي يسعى إلى التلاعب بتعاليم الدين الإسلامي وتشويهه.

٢- الحكم الاستبدادي، الذي خلق فجوة كبيرة بين الشعوب في المنطقة وقياداتهم السياسية، بسبب الفقر والبطالة، والفساد، والتمييز العرقي، وتهميش الأقاليم.

٣- عدم الاستقرار الأمني، وغياب سلطة القانون، هيئت الظروف المناسبة لتشكل جماعات متطرفة.

٤- الفكر والمعالم الغربية الناشئة في المنطقة.

واستناداً إلى فلسفة وعقيدة التنظيم السلفية، تنامت أنشطة (بوكو حرام) في منطقة خليج غينيا وأصبحَت تشكل تهديدا واضحا لسيادة دول خليج غينيا، ليس فقط على سيادة الدول، أنما أصبحَ يشكل خطراً كبيراً على الأهالي أيضاً، ووصل إلى حد مهاجمة المدنيين وتنفيذ العديد من الأعمال الإرهابية ضدهم، مما أدّى إلى مقتل عدد كبير من المدنيين أبان الخلافات التي حصلت بين الحكومات في المنطقة وبين التنظيم، وأن الزيادة في المعدات والأعداد التي حصل عليها التنظيم، قد منح (بوكو حرام) إمكانية تهديد زعماء بعض الدول في خليج غينيا والسعي للإطاحة بهم واستبدالهم بزعماء من التنظيم، الأمر الذي دفع التنظيم للإدلاء مراراً وتكراراً بتصريحات تمثلت بالتهديد المباشر لقيادات الدول[١].

وفي عام 2008، لعب التنظيم دوراً كبيراً في خلق أوضاع مضطربة في المنطقة، وخصوصاً في نيجيريا أبان الانتخابات المحلية، فقد تزايدت هجمات (بوكو حرام) بشكل غير مسبق مما أدّى إلى مقتل حوالي (700) شخص جراء الاشتباكات التي حصلت بين القوات الأمنية وتنظيم (بوكو حرام)، وفي بداية عام 2009، أعلن قيادي التنظيم محمد يوسف (حركة الجهاد ضد الحكومة النيجيرية الحديثة)، فأرسل خطاباً قائلاً به؛ "يجب تغيير الديمقراطية ونظام التعليم الحالي وإلا فإن هذه الحرب التي لم تبدأ بعد ستستمر لفترة طويلة"، وهو ما جعلَ محمد يوسف على رأس

(1) Alexander Mark et al., Facing Stability Challenges Security in West Africa, a joint book between the French Development Agency and the World Bank, publisher: World Bank, Washington, 2015, pp. 14-15.

المطلوبين للحكومات في دول خليج غينيا، وبالأخص الحكومة النيجيرية[١]. وقد شكلت الجماعات الإرهابية أحد أكبر التحديات الأمنية في المنطقة بأكملها، ومع إدراك دول خليج غينيا للخطر الذي يصاحب أنشطة (بوكو حرام)، عملت جميعها على التنسيق والتعاون الاقليمي لقطع الإمدادات، ومنع وصول الأسلحة، وقطع الطرق أمام الراغبين في الانضمام إلى (بوكو حرام)، إلا أن الطرق التي أستخدمها التنظيم لغرض الحصول على الدعم كانت متعددة؛ فمن هذه الطرق[٢]:

١- عن طريق سكان المناطق المحليين المؤيدين لعقيدة التنظيم.

٢- عن طريق جهات خارجية غير معلنه.

٣- عن طريق التحريض على العنف والقتل والسرقة والاختطاف، وهو ما يسمح لهم بالحصول على أموال تُمكنهم من مواصلة العمل وتوسيع أنشطتهم، بالتالي؛ لم يؤدي التعاون بين دول المنطقة إلى وجود حلول تقوض أنشطتهم، وهو ما خلق عامل قلق أكبر من سابقة، لسياسات الدول في خليج غينيا.

فيما تميز عام 2014، بكونه هو العام الأكثر دموية في تاريخ (بوكو حرام)، إذ تزايدت أنشطة التنظيم الإرهابية بشكل ملحوظ خصوصاً عندما نفذ عناصر التنظيم هجمات مختلفة، من بينها اختطاف (300) فتاة من المدارس الواقعة في شمال نيجيريا واستخدامهن في العمليات الانتحارية تستهدف قوات الأمن في دول مختلفة من خليج غينيا مثل نيجيريا، وجمهورية الكونغو، والكاميرون، والغابون ودول أخرى، حيث بلغ عدد قتلى العمليات الانتحارية التي صممها عناصر التنظيم من خلال الفتيات المختطفات نحو (7711) شخصاً، وقد أثار هذا الحدث غضب الحكومات المحلية وحتى الدولية بشأن الجرائم المرتكبة من قبل عناصر تنظيم (بوكو حرام)، معلنين أن وجودها يشكل تهديداً كبيراً لشعوب خليج غينيا، مطالبين المجتمع الدولي بضرورة التدخل لوقف جرائم (بوكو حرام)، ونظراً للتصعيد الكبير من جانب السياسيات الإقليمية ازاء أنشطة التنظيم، تغيرت ملامح (بوكو حرام) لتتبنى سياسات جديدة، بهدف ضرب العمق الاستراتيجي

(1) Yusuf Bodansky, Boko Haram and Nigerian Jihadism, Strategy Series (ISPSW): Focus on International Defense and Security, Issue (318), Publisher: Institute for Strategy, Policy, Security and Economic Consulting, Berlin, 2015, pp. 6 - 7.

(2) Ginbeja Adetokunbo Owojayi, Regional Military Integration in West Africa: A Case Study of the Multinational Joint Task Force in the War Against Boko Haram, Master's Thesis, U.S. Army Command and General Staff College, Kansas, 2016, p. 108.

لسياسات الدول في خليج غينيا، ومن أجل إيجاد طرق أخرى تسهم في دعم وتمويل تحركات التنظيم في المنطقة[١].

وعليه سعت قيادات تنظيم (بوكو حرام) إلى إقامة تحالف مع تنظيم (داعش الإرهابي)، في عام 2015[٢]. وقد شكلت هذه الشراكة التي ربطت ما بين تنظيم (بوكو حرام) وبين تنظيم (داعش) واحدة من أكبر التطورات الراهنة في وضع الإرهاب في منطقة خليج غينيا، إذ أتسمت هذه الحقبة بسيطرة التنظيم على مناطق واسعة المساحة من دول خليج غينيا خصوصاً في نيجيريا والكاميرون وسيراليون وغينيا كوناكري وكوت ديفوار تحت مسمى (الدولة الإسلامية ولاية غرب إفريقيا)، وهو ما شكل تحدياً خطير أمام سياسات الدول في خليج غينيا[٣]. ووفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020، أعتبر تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي في غرب إفريقيا ثاني أخطر تنظيم إرهابي في العالم، والأكثر وحشية وعنفاً في منطقة خليج غينيا[٤].

إذ وصل عدد ضحايا هجمات التنظيم الإرهابي منذ شراكة تنظيم (بوكو حرام) مع تنظيم (داعش) الإرهابيين عام 2015 وإلى عام 2020، وبحسب إحصائيات منظمة العفو الدولية، إلى نحو ما يقارب (20) ألف قتيل كانوا بين مدني وعسكري، و (2) مليون نازح تركو منازلهم بسبب العمليات الإرهابية، و (20) منطقة دمرت بالكامل نتيجةً الاستهداف المباشر للمؤسسات والدوائر الحكومية والخدمية (ينظر بالشكل رقم 4) [٥].

---

(١) محمد محمود أبو المعالي، مصدر سبق ذكره، ص. ٧٨ – ٧٩.

(٢) أميدو ساني، الخطابات السلفية والجهادية: بوكو حرام وشبكات الإرهاب الصاعدة في الغرب الأفريقي المسلم، مجلة دراسات، المجلد (٢٠١٦) – العدد (١٧)، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، ٢٠١٦، ص. ٢٨.

(3) Theo Clement and Hans Jacob Schindler, The Relationship between Terrorism and Transnational Organized Crime in West Africa, Report on the Countering Extremism Project, Issue Five, Publisher: Konrad Adenauer Foundation, Berlin, 2018, pp. 3 – 5.

(4) Branislav Stanisic and Mathilde Petant, op. cit., p. 5.

(٥) عبد المؤمن عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص. ٨٦ – ٨٧.

الشكل رقم(4): يوضح النسب المئوية لإجمالي الوفيات بفعل العمليات الإرهابية في منطقة خليج غينيا حتى عام 2020.

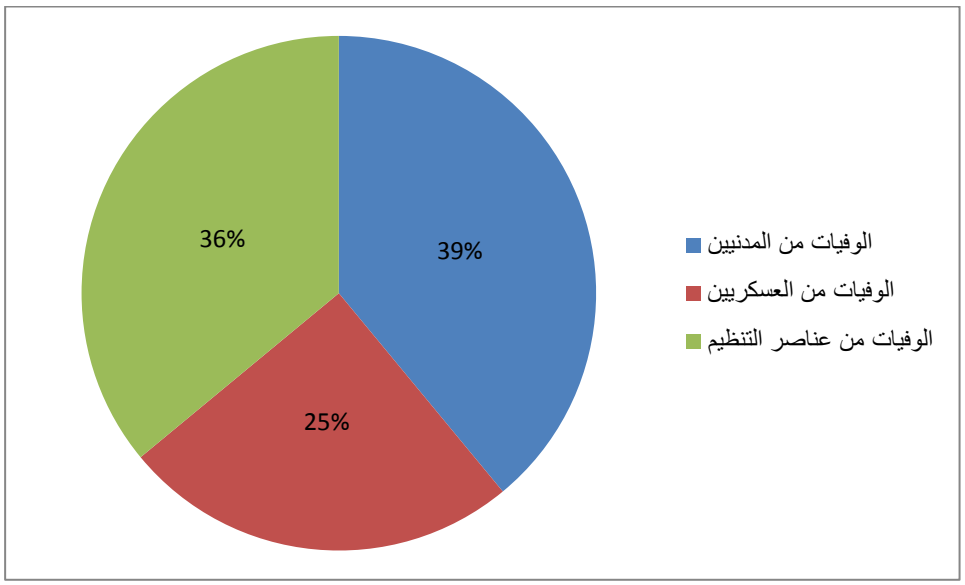

Source: Bulletin on Terrorism in Africa، African Center for Studies and Research on Terrorism (ACSRT)، Issue (16)، Publisher: African Union، Addis Ababa، 2019، p. 11.

من خلال الشكل رقم (4)، يتبين أن أكثر المتضررين جراء العمليات الإرهابية هم المدنيين مما يتسبب في خلق تحديات كبيرة أمام سكان المناطق تمثلت بالهجرة والنزوح نتيجة تزايد أعداد الوفيات بسبب النشاطات الإرهابية ونتيجة لتدمير المنازل، وصعوبة الحصول على مصادر العيش، واستغلال السكان وخطف الأطفال وحرمانهم من التعليم.

وبذلك شهدت دول خليج غينيا جراء عمليات تنظيم (داعش الإرهابي)، أوضاعاً قاسية تمثلت في تدمير الممتلكات العامة والخاصة، وأثرت بشكل كبير على الوجود السياسي والاقتصادي، وحتى الشركات الاستثمارية العاملة في المنطقة بالأخص الصينية والأمريكية إذ تمكن عناصر التنظيم من اختطاف عدداً كبيراً من المستثمرين الأجانب والأفراد العاملين في الشركات الاستثمارية مما خلق حالة من القلق والتوتر ازاء موضوعة الاستمرارية في العمل والتطوير والاستثمار في المنطقة نظراً لما يشكله الوجود الإرهابي من مخاطر كبيرة على الشركات المستثمرة هناك [١].

(1) Olajide O. Akanji, The Subregional Security Challenge: ECOWAS and the War on Terror in West Africa, Africa Insights Journal, Volume (11) - Issue (1), Publisher: African Studies Association of India, New Delhi, 2018, p. 96.

وأن تزايد النشاطات الإرهابية على حدود دول خليج غينيا؛ البنين، وكوت ديفوار، وغانا، والسنغال، وتوغو، قد أثار مخاوف الحكومات المحلية من توسع الأنشطة الإجرامية إلى داخل هذه الدول، نظراً لما تمتلكه هذه الدول من اطلالة ساحلية وموانئ تجارية وإيرادات قوية، بالإضافة إلى الشركات الاستثمارية في المنطقة، وهو ما يمكن التنظيم الإرهابي من شن هجماته على الشركات الأجنبية المستثمرة هناك بناءً على اعتقاد الإرهابيون بأن الشركات الأجنبية تسرق ثروات المسلمين(١).

كما أن توتر الوضع الأمني الذي تعيشه دول خليج غينيا بسبب تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية مهد الطريق لإحياء تكامل عسكري دولي وإقليمي، هدفه القضاء على الجماعات الإرهابية في المنطقة والحد من انتشارها تحت مسمى (القوة المشتركة المتعددة الجنسيات)، شاركت بها غالبية دول خليج غينيا وقوى أخرى من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين، بما في ذلك القيام بعمليات عسكرية كبرى ضد التجمعات الإرهابية للقضاء على نفوذهم المتصاعد، فقد أحدثت الجماعات الإرهابية اضطرابات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية في المنطقة، كان لها أثراً سلبي على مصالح دول خليج غينيا، ومصالح الدول المستثمرة في المنطقة، وبالأخص الصين(٢).

وفي سياق متصل، شكلت دول خليج غينيا في الآونة الأخيرة سوقاً تجارياً قوياً لتبادل السلع والبضائع الصينية، وبما أن الصين تنظر إلى هذه الدول على أنها البديل عن دول الخليج العربي التي من شأنها أن تغذي احتياجات الصناعات المحلية، فتتطلع إلى إتباع سياسات سلمية تزيد من الفرص الاستثمارية للصين، إلا أن وجود التنظيمات الإرهابية قد شكل تحدياً بارزاً أمام السياسة الصينية وهو ما من شأنها أن يعيق من الدور الذي ترغب الصين بأن تلعبه في المنطقة(٣).

إذ لا يشكل التهديد الإرهابي تحدياً للاستثمارات الصينية فحسب، بل يشكل أيضا تحدياً خطيراً للعلاقات الصينية الأفريقية، ورغم أن الصين واحدة من الجهات الخارجية الفاعلة والمؤثرة في منطقة خليج غينيا إلا أن مصالح الصين تتعرض للتهديد على نحو متزايد، مما يعرض مصالح الصين في ضمان أمن الطاقة والاستثمار والتجارة وحياة المواطنين الصينيين العاملين في دول

(1) Stephen Buka Nan Clark and Sibusiso Nkomo, Violent Extremism in Africa: Citizens' Perspectives from the Sahel Centre and its surroundings, Afrobarometer Policy Paper, Issue (74), Publisher: Afrobarometer Company, Accra, 2021, p. 9.
(2) Ginbija Adetokunbo Owojayi, op. cit., p. 25.
(3) Dawn Murphy, China's Approach to International Terrorism, Peace Brief, No. (532), Publisher: United States Institute of Peace, Washington, 2017, pp. 2 - 4.

خليج غينيا إلى خطر الإرهاب المتزايد[١]. وعلى سبيل المثال؛ فإن زعماء التنظيمات الإرهابية أمثال زعماء (بوكو حرام وداعش الإرهابي)، يعتمدون على إغراء عناصرهم بالمراتب المتقدمة والحوافز المالية، بهدف تشجيعهم للتوغل إلى المناطق التي تتواجد فيها الشركات الاستثمارية محاولة من ذلك فرض سيطرتها، وإعاقة تنفيذ المشاريع الصينية وتقويض دورهم في الوصول الكامل إلى الموانئ البحرية، والتجارة، والتنقيب عن النفط[٢].

وقد تسببت الجماعات الإرهابية النشطة في منطقة خليج غينيا، بخسائر كبيرة للصين تمثلت في خطف وقتل العشرات من المواطنين والمستثمرين والدبلوماسيين العاملين في منطقة خليج غينيا، كما ألحقت الضرر بالعديد من البنى التحتية التابعة للمواقع الصينية، بالإضافة إلى الهجمات الإرهابية المدروسة ازاء السفن والطائرات الصينية وهو ما مثل تحدياً أمنياً واضحاً أمام سياسة الصين في خليج غينيا[٣].

وتسعى التنظيمات الإرهابية من خلال هذه النشاطات الإرهابية إلى وضع دول خليج غينيا في موقف حرج ازاء سياسة الصين وما تقوم به من استثمارات وما تقدمه من مساعدات لدول خليج غينيا، وهذا ما يفسر استهداف الجماعات الإرهابية للعمال والمستثمرين الصينيين العاملين في شركات النفط والقطاعات الأخرى، بالإضافة إلى عمليات الاختطاف التي تحاول من خلالها الجماعات الإرهابية الحصول على الفدية، والتي تُعد بالدرجة الأولى مصدراً لتمويل هذه الجماعة، وهو ما يضع دول خليج غينيا في موقف صعب وربما قد يهدد سيادة هذه الدول من خلال التدخل العسكري بحجة حماية الرعايا[٤].

---

(1) China's growing role in African Peace and Security, China’s “Safer World” programme, Publisher: Saferworld, London, 2011, p. 2.

(٢) رامي علي محمد عاشور، مستقبل الإرهاب في إفريقيا .. كأحد مظاهر الحروب الجديدة في العالم، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، المجلد (١٧) – العدد (١٦)، الناشر: جامعة بني سويف / كلية السياسة والاقتصاد، بني سويف، ٢٠٢٢، ص. ٥٠٤.

(3) Abdelhak Basu, China confronts the spread of the terrorist phenomenon in Africa, Policy Brief, No. (61), Publisher: OCP Policy Center, Rabat, 2016, p. 6.

(٤) زمام فاطمة و حشاني أحمد، الجماعات الإرهابية العابرة للحدود في إفريقيا منطقة الساحل وتهديد أستقرار دول المنطقة، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد (٦) – العدد (٢)، الناشر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف / كلية الحقوق والعلوم السياسية – مخبر إصلاح السياسات العربية، الجزائر، ٢٠٢٠، ص. ١٢٧.

وبالتالي، فإن سلوك الجماعات الإرهابية يفرز ثلاثة تحديات بارزة أمام السياسة الصينية في منطقة خليج غينيا وهي على النحو التالي(١):

١- تحدي البقاء من أجل مصالحها الاقتصادية.
٢- تحدي عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، على حساب المصالح المتضررة بسبب الجماعات الإرهابية.
٣- تحدي انتهاج سياسة جديدة في المنطقة بهدف الدفاع عن مصالحها، على حساب سياساتها الخارجية.

ولذلك، فإن استجابة السياسة الصينية للتهديدات التي تواجه مصالحها في منطقة خليج غينيا تواجه معضلة كبيرة، لكون مبدأ السياسة الخارجية الصينية والنظام السياسي الصيني قائم على أرث الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما شكل خيارات ضيقة النطاق أمام صانع القرار الصيني من أجل تدارك الوضع، فلم يكن هنالك أيّ خيار للصين إلا من خلال المشاركة الدولية لمكافحة الجماعات الإرهابية(٢).

ووفقاً لذلك، فإن الصين تحركت ازاء قضية الإرهاب في خليج غينيا من خلال العمل المشترك مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومات المحلية هناك من أجل القضاء على الجماعات الإرهابية، كما لعبت دوراً كبيراً في دعم دول خليج غينيا من خلال تقديم المساعدات المالية والفنية وتقديم الأسلحة وتدريب القوات، وجاءَت هذه المساعدات كذريعة لحماية مصالح الصين في المنطقة، بالإضافة إلى الدور الذي تتطلع له الصين مع دول خليج غينيا بهدف الاتفاق على إقامة قاعدة عسكرية للصين في المنطقة تكون متاحة للاستخدام الصيني الأفريقي، وبالرغم من أن تطلعات الصين تلاقي ترحيباً بذلك، ويزيد من احتمالية تأمين المناطق الساحلية، إلا أن قلق الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تطلعات الصين قد يخلق فرصاً جديدة للجماعات الإرهابية(٣).

بالتالي، فإن حدة التزاحم الأمريكي الصيني على مصادر الطاقة في خليج غينيا، من شأنه أن يخلق للجماعات الإرهابية فرصاً لتنامي نشاطاتهم، خاصةً في ظل تصاعد الدور الصيني

(1) Abdelhak Basu, ibid, p. 6.
(2) Timothy R. Heath, China's Pursuit of Security for Its Foreign Interests, RAND Corporation Publications, California, 2018, p. 16.
(3) Uni Park, US-China Cooperation in Countering Terrorism and its human rights perspective, Focus on Asia Programme, Issue (56), Publisher: French Institute of International and Strategic Affairs, Paris, 2017, p. 15.

وسيطرته على المناطق الاستراتيجية في خليج غينيا[١]. وعلى هذه الأثر، أصبحَ الوضع الأمني ناجم عن اختلاف سياسات القوى الكبرى، خاصة بما يتعلق بمصالحهم، فضلاً عن غياب التنسيق في المبادرات الأمنية الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار عبر استغلال الأراضي التي تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية، هذه الاختلافات بالذات قد خلقت أوضاعاً غير متناسقة مع أهداف الدول، مما شكلت نقطة تطور للتنظيمات الإرهابية، وسمحت لها بزيادة نشاطها وتوسيع نفوذها[٢].

المطلب الثاني: القرصنة البحرية

أن مفهوم القرصنة البحرية يعنى بأعمال السرقة أو العنف المُرتكب في البحر أو في مناطق ساحلية ضد السفن، غالباً بهدف الاستيلاء على البضائع أو طلب الفدية، وتعد هذه الظاهرة مشكلة كبيرة في العديد من مناطق العالم، بما في ذلك خليج غينيا، حيث ترتفع معدلات القرصنة البحرية وتشكل تهديداً كبيراً لأمن الملاحة البحرية والتجارة الدولية، مما خلق حالة من الخوف المستمر للعاملين في مجال النقل البحري.

أولاً: القرصنة البحرية في منطقة خليج غينيا

يُعد خليج غينيا أحد أهم الطرق البحرية للشحن التجاري العالمي، لأن موقع الخليج الاستراتيجي يربط ما بين مناطق المحيط الهندي ومناطق المحيط الأطلسي، ويُسهم في تسهيل عمليات التبادل التجاري الدولي عبر ممراته وموانئه البحرية التي جعلت منه شريان رئيسي للتصدير والاستيراد من وإلى دول القارة الأفريقية وبقية دول العالم، وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أن دول خليج غينيا قد اكتسبت سمعة سيئة بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة وما تشهده من عمليات إرهابية وقرصنة بحرية وحالات اختطاف عديدة للبحارة بهدف الحصول على فدية أو الإتجار بهم، ولذلك فقد مثلت هذه المنطقة مؤخراً ووفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة أن ما يقارب حوالي (95%) من هجمات القرصنة تقع في خليج غينيا، مما جعلَ منها نقطة ساخنة للقراصنة[٣].

---

(١) شيماء سمير محمد حسين، استراتيجية التنظيمات الإرهابية المضادة بغرب إفريقيا ومواجهة التدابير الأمنية، مجلة متابعات إفريقية، المجلد (٢٠٢١) – العدد (١٠)، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٢١، ص. ٢٣.

(2) Alexander Mark et al., op. cit., p. 26.

(3) Idris Usman et al., Piracy in the Gulf of Guinea: Root Causes, Impacts and Priority Intervention Measures, Martin Luther Agwai International Center for Leadership and Peacekeeping, Kaduna, 2021, p. 18.

تشكل القرصنة والسطو والاختطاف في البحر وغيرها من الأعمال تهديداً للأمن البحري في خليج غينيا، مما يتسبب في خسائر فادحة وإعاقة التنمية الاقتصادية في المنطقة، في ظل الدور الأمني الضعيف الذي منح القراصنة المساحة الكافية لتنامي نشاطاتهم، ونتيجة لذلك، أدت هذه الأنشطة إلى زيادة الهجمات المتمثلة باختطاف العشرات من البحارة، وسرقة كميات كبيرة من النفط المصدر إلى الخارج[١]. بذلك تُسبب القرصنة ضعف كبير لدول خليج غينيا من خلال فقدانها لقيمة النفط والبضائع المسروقة من قبل القراصنة، إذ تستهدف أكثر من (85%) من هجمات القرصنة ناقلات النفط والسفن التجارية ومنصات التجهيز في الموانئ البحرية في خليج غينيا[٢].

مُنذ عام 2012، تطورت أساليب ونشاطات القرصنة في خليج غينيا، حتى أصبحَ القراصنة يستخدمون الأسلحة الثقيلة في هجماتهم ازاء السفن وناقلات النفط، وشهد العام 2013 هجمات عديدة في المنطقة بلغت (29) هجمه، أسفرت عن اختطاف (279) بحاراً وسرقة سفنهم، وأشارت بذلك تقارير عديدة بأن قيمة النفط المسروق جراء هجمات القراصنة قد بلغت بنحو(24 مليون دولار أمريكي)[٣].

ووفقاً لإحصائيات المكتب البحري الدولي (IMB)، زادت هجمات القراصنة في خليج غينيا خلال العام 2015، بعد توقف حوادثها في عام 2014، وفي العام نفسه بلغ عدد هجمات القراصنة على السفن التجارية حوالي (33) هجوم، وفي عام 2016، وقع (55) هجوماً للقراصنة في خليج غينيا، لكن هجمات القراصنة تراجعت في عام 2017 إلى (44) هجوماً[٤]. بينما استؤنفت أنشطتها في عام 2018، ليتم تسجيل أعلى عدداً للهجمات في المنطقة إذ بلغ (66)

(1) Chidozi Ezeozu, Maritime Piracy and Maritime Security Challenges in the Gulf of Guinea, 1999-2018, Journal of Management and Science, Volume (11) - Issue (2), Publisher: Noon Olympic Centre, Hyderabad, 2021, pp. 46 - 47.

(2) Frederic Bouamma, The Role of the United Nations Security Council In the fight Piracy in the Gulf of Guinea, Central European Journal of International and Security Studies, Volume (17) - Issue (3), Publisher: Prague Metropolitan University Press, Prague, 2023, p. 74.

(3) Samuel Oyewole, Suppression of Piracy in the Gulf of Guinea: Prospects and Challenges for Regional Players, Australian Journal of Maritime and Oceanic Affairs, Volume (8) - Issue (4), Publisher: Taylor & Francis, London, 2016, pp. 135 - 136.

(٤) مصطفى ابراهيم سلمان، القرصنة في خليج غينيا وتداعياتها الاقليمية والدولية، المجلة السياسية والدولية، المجلد (٢٠٢٣) – العدد (٥٦)، الناشر: الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٣. ص. ١٥٦.

هجوماً أستهدف السفن التجارية والناقلات النفطية ومنصات التجهيز[١]. بذلك أستمرت نشاطات القراصنة في تزايد نتيجة الضعف الأمني والإهمال في إيجاد الحلول المناسبة لمكافحة تطور القراصنة، إذ لم يختلف عام 2019 عن العام 2018 من حيث النشاط وعدد الهجمات فقد سجل خليج غينيا في عام 2019، عدداً من حوادث القرصنة وقد بلغت بنحو (64) حادثة، أثرت بشكل كبير على واقع التجارة البحرية وعلى اقتصاد دول خليج غينيا، مما أستدعى إلى تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة القرصنة، وعلى الرغم من التفاعل الدولي إزاء موضوع القرصنة إلا أن نشاط القرصنة لم يتضاءل إلا في عام 2021، فبعد أن شهد عام 2020، عدداً متوسط لهجمات القرصنة بلغت (34) هجوماً، تضاءلت نشاطات القراصنة بشكل كبير في عام 2021 لتسجل المنطقة (13) هجوماً فقط، ويعود سبب ذلك إلى التشجيع الذي قدمته دول خليج غينيا لشركات الشحن لاتخاذ التدابير الأمنية التي من شأنها أن تحمي سفنهم (تنظر الخريطة 6)[٢].

الخريطة رقم (6): توضح انتشار القراصنة في خليج غينيا.

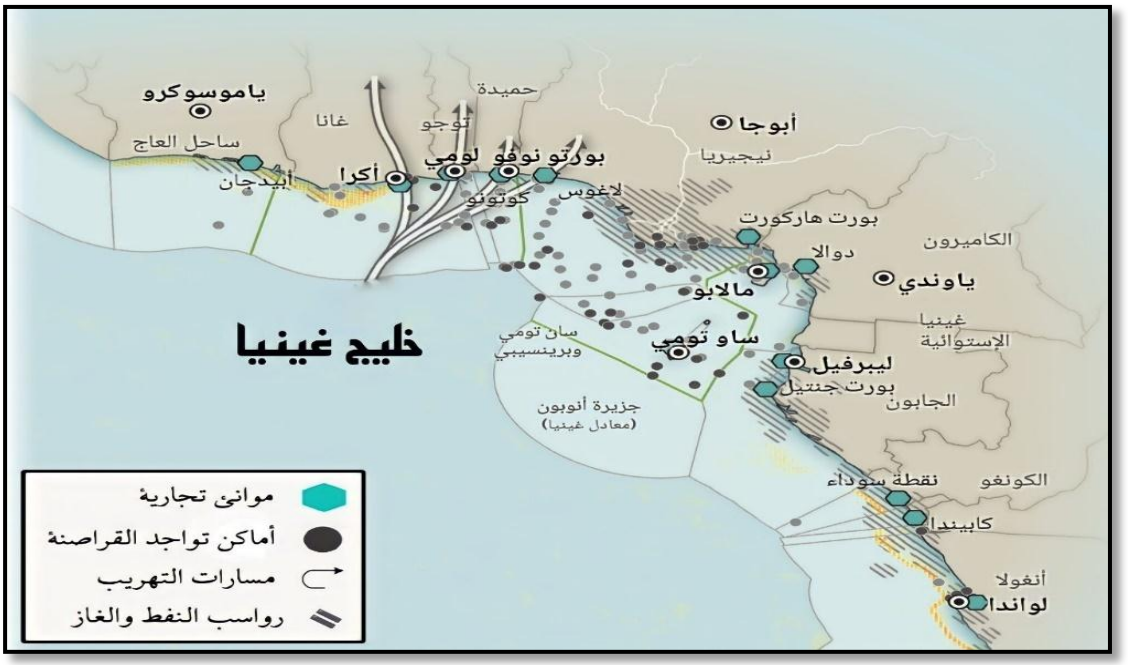

Source: Francesca Fattori et al، previous reference، accessed on 2024/1/15، via the electronic link: https://bit.ly/4aq3ZOW.

(1) Augustine Abuh and Nafi Ahmed, Understanding Maritime Security Threats in West Africa: A Critical Evaluation of the Evolution of Piracy and Armed Robbery at Sea in the Gulf of Guinea, Journal of Social Sciences and Humanities, Volume (3) - Issue (2), Publisher: Nnamdi Azikiwe University/Department of Political Science - Research and Publishing Centre. African Heritage and Development, Awka-Anambra, 2018, p. 2.

(٢) المصدر السابق، ص. ١٥٧.

وبذلك، فقد أثر وجود القراصنة سلباً على التجارة البحرية وعلى الاستقرار في المنطقة، وهو ما أستوجب ضرورة التدخل الدولي لمكافحة القرصنة لما سببته من خسائر كبيرة لم تتمثل بالخسائر البشرية فحسب بل شكلت مؤخراً تهديداً واضحاً أمام الاقتصاد الإقليمي والدولي، نظراً لما تملكه من قوارب سريعة وأسلحة ثقيلة وأساليب متطورة في هجماتها على السفن التجارية وناقلات النفط، بالتالي أن توسع نفوذ القراصنة في خليج غينيا من شأنه أن يهدد إمدادات الطاقة للعديد من الدول الإقليمية والخارجية التي هي بحاجه كبيرة لإمدادات الطاقة[١].

ونتيجة الأحداث المتزايدة التي تسبب بها القراصنة في خليج غينيا، والتي مثلت تهديداً خطراً ليس فقط على الدول الإقليمية أنما على أصحاب المصالح من الدول الصناعية أيضاً، لذلك كانت الدعوة إلى ضرورة مكافحة القرصنة البحرية في خليج غينيا بشكل مشترك على المستوى الإقليمي والدولي، ضمن إطار برنامج الأمن البحري لتنسيق الأنشطة، مع ضرورة التعاون حول وضع خطط تعزز أمن دول خليج غينيا، وتقوض نفوذ القراصنة، وعليه فقد مثل الانخفاض الكبير في عدد هجمات القراصنة وعمليات الاختطاف في خليج غينيا، مؤشراً واضحاً على تنفيذ السياسات المعتمدة من قبل القوى الإقليمية والدولية مثل، مبادرة ياوندي، وأتلانتا، ومبادرة خليج غينيا، بشأن مكافحة القرصنة البحرية وما تضعه من تحديات كبيرة أمام التجارة البحرية في المنطقة[٢].

وبالمقابل، لا تزال فرص تنامي نشاطات القرصنة قائمة في خليج غينيا، نظراً لما يواجه المنطقة من تحديات الإرهاب والمخدرات وتهريب الأسلحة والإتجار بالبشر وغيرها، ومن جانب آخر؛ فإن الضعف السياسي والأمني لدول خليج غينيا قد فسح المجال أمام هذه الجماعات لأن تلعب دوراً مؤثراً على المنطقة والتجارة الدولية، وبالتالي فإنهُ من المرجح أن تتطور نشاطات القرصنة إذا كانت هنالك نقاط ضعف محلية على مستوى جهاز الأمن، ومن المرجح أيضاً أن تتلاشى إذا أستمرت في إلحاق الضرر بمصالح الدول التي لها مصالح استثمارية في المنطقة[٣].

---

(1) Anyanwu Okechukwu Julius, sea piracy and armed robbery in Bay Guinea and its impact on shipping costs Economic Growth in Nigeria, Journal of Oceanography and Fisheries, Volume (14) - Issue (4), Publisher: Juniper Publishing Company, California, 2022, p. 3.

(2) Mauricio Elguieta Orellana, op. cit., p. 44 - 45.

(3) Michael J. Risley, Maritime Security in the Gulf of Guinea: Issues and Solutions of the Twenty-First Century, Master's Thesis, Nova de Lisboa University/Faculty of Political Sciences and International Relations, Lisbon, 2014, p. 39.

ثانياً: العوامل الدافعة لتنشيط ظاهرة القرصنة

إن أسباب القرصنة في خليج غينيا، كثيرة ومتداخلة، وبذلك فإنهُ يمكن تقسيم الأسباب إلى أمنية وسياسة واقتصادية واجتماعية وطبيعية:

١- الأسباب الأمنية:

أن الاضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة داخل دول خليج غينيا تعزز من بيئة عدم الاستقرار، مما يوفر ظروفاً مثالية لتنامي أنشطة القرصنة.

أ- على الرغم من الجهود التي تبذلها دول خليج غينيا لتحقيق الأمن، إلا أن هناك أوجه قصور كبيرة تجعل العديد من بلدان خليج غينيا عرضة للتهديدات الأمنية الجديدة المرتبطة بالوضع المتدهور في المنطقة، كأنتشار الأسلحة والتهريب والفساد وسوء الإدارة وضعف دور الجهاز الأمني، والتي تعد من بين أهم الأسباب وراء التمرد العنيف والتطرف الديني والإرهاب، أذ تُمكن هذه الأسباب القراصنة من استغلال نقاط الضعف الأمني، وتوفر لنفسها بيئة مثالية لممارسة نشاطات القرصنة في خليج غينيا، في ظل ضعف الأجهزة الأمنية في المنطقة[١].

ب- النزاعات المسلحة: تعاني دول خليج غينيا من نزاعات مسلحة مستمرة، بسبب شعور الأفراد داخل مجتمعات هذه الدول بالحرمان من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية، والتي تؤدي إلى قيام نزاعات مسلحة، لا سّيما وأن فترة ما بعد عام ٢٠١٣ تعرضت غالبية دول خليج غينيا إلى مظالم عرقية كثيرة بسبب استبداد القيادات السياسية، مما أدّى ذلك إلى تشكيل مليشيات عرقية تناهض الحكومات[٢]. فضلاً عن انتشار الأسلحة بشكل كبير، وهو ما ساهم في قيام نزاعات مسلحة هزت بلدان مثل نيجيريا، ليبيريا، أنغولا، سيراليون، كما أن الانتشار المتزايد للأسلحة ساهم بشكل كبير في تفشي الجريمة المنظمة، وبالتالي فإن استخدام السلاح كأداة للنزاعات والعنف أثر سلباً على الوضع الأمني في المنطقة [٣].

---

(١) بدر الدين لعيفاوي، المشكلات الأمنية في غرب إفريقيا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد (٦) – العدد (٢)، الناشر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩، ص. ٦٥.

(2) Chigeoke G. Nwalozi, Exploring Contemporary Maritime Piracy in Nigeria, the Niger Delta and the Gulf of Guinea, Journal of Transportation Security, Volume (13) - Issue (3), Publisher: Springer Nature International Publishing, Geneva, 2020, p. 166.

(3) Olusejom Paul Adesanya, Maritime Crimes and the Gulf of Guinea, Journal of Persuasive Social Sciences, Volume (9) - Issue (1), Publisher: Taylor & Francis, London, 2023, p. 4.

ثانياً: الأسباب السياسية:

تسامح القيادات السياسية عن السلوكيات غير القانونية للقراصنة: ترتبط ظاهرة القرصنة في خليج غينيا بشكل مباشر بضعف السلطة السياسية في دول خليج غينيا، من خلال تسامح القيادات السياسية عن السلوك غير القانوني للقراصنة عبر (شبكة إجرامية)، تتكون من مهربي النفط، والمصافي، والمسؤولين السياسيين والعسكريين الكبار، والتجار الأجانب، والصيد غير القانوني، وسوق السوداء، وهو ما أتاح فرصاً لتزايد نشاطات القرصنة في خليج غينيا، وهي مختلفة عن مشكلة القرصنة البحرية بالقرب من السواحل الصومالية التي تعود جذورها إلى انهيار الدولة[١].

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية:

أن وجود الموارد الطبيعية (النفط، الغاز الطبيعي، المعادن، الموارد الزراعية ...الخ)، من شأنه أن يجلب ثروات كبيرة للدول التي تمتلك هذه الموارد، ولكن في دول خليج غينيا ونتيجةً للفساد السياسي و فرض السلم القسري وارتفاع معدلات البطالة أصبحَت هذه الثروات تشكل عاملاً سلبياً، بسبب تدني مستويات معيشة السكان والتنمية الاقتصادية ورفض الشعوب للسياسات الحاكمة[٢]. وبالأخص عدم الاستثمار الأمثل للثروات من جانب السياسات المعنية، جعلَ الدول ضعيفة ومستهدفة وانتشرت فيها ظواهر سلبية أثرت على واقع الدول الاقتصادي أهمها القرصنة[٣].

رابعاً: الأسباب الاجتماعية:

أ- الفقر: يعد الفقر ظاهرة تتجذر في مجتمعات دول خليج غينيا، مما يشكل تحدياً كبيراً لسياسات تلك الدول، فانتشار الفقر يدفع الكثير من الشباب للجوء إلى أعمال غير قانونية

---

(١) مصطفى ابراهيم سلمان، مصدر سبق ذكره، ص. ١٦١.

(٢) حجيرة عبد المنعم، لعنة الموارد الطبيعية: اختبار تجريبي لعينة من البلدان النفطية باستخدام نماذج بانال الديناميكية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (٦) – العدد (٢)، الناشر: جامعة عمر التليجي بالأغواط / كلية الاقتصاد والعلوم التجارية والإدارية، الجزائر، ٢٠٢٢، ص. ٣٩٤.

(٣) جيمس كست و ديفيد ميهاليي، لعنة ما قبل الموارد، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (٥٤) – العدد (٤)، الناشر: صندوق النقد الدولي، واشنطن، ٢٠١٧، ص ص. ٣٨ – ٤٠.

مثل؛ القرصنة البحرية والجريمة وسرقة النفط وتهريبه، لذا فإن استمرار الفقر أدّى إلى خلق بيئة مناسبة لاستمرار عمليات السرقة والتهريب والقرصنة(١).

ب- ضعف تطبيق القانون: تعاني غالبية دول خليج غينيا من ضعف تطبيق القانون في المنطقة، وهو ما يخلق فرصاً كثيرة أمام القراصنة لممارسة نشاطاتهم في الخليج، بمعنى أن ضعف القانون يعطي الأفراد حرية التحرك دون أيّ عقاب وهو ما يُسهم في تطور مستمر للمشكلات التي تواجهها على سبيل المثال، تطور الجريمة المنظمة، والمساس بثروات الدول في خليج غينيا(٢).

خامساً: الأسباب الجغرافية:

١- **الجغرافية الطبيعية:** لقد لعب الموقع الجغرافي لدول خليج غينيا، دوراً كبيراً في منح القراصنة حرية التحرك من خلال ما يلي:

أ- المساحات الشاسعة غير المستغلة من قبل الحكومات المحلية، منحت القراصنة حرية التحرك بمرونة لشن هجماتها نتيجة عدم وجود أيّ رادع.

ب-أن الإطلالة الساحلية، والموانئ البحرية، والموارد الطبيعية، والشركات الاستثمارية في خليج غينيا قد منحت القراصنة فرصاً كبيرة لتحقيق أهدافها أكثر من أيّ منطقة أخرى أفريقية(٣).

٢- **التدهور البيئي:** أثر التدهور البيئي الناجم عن تسريب النفط من قبل الشركات النفطية العاملة في خليج غينيا بشكل كبير على الحياة الاقتصادية لسكان المنطقة(٤). ذلك وعلى سبيل المثال، في عام 2009 رمت شركة (كوزموس إنيرجي الأمريكية)، أكثر من (600) برميل من المواد المشتقة من النفط في مياه سواحل غانا، وأن هذا الفعل أثر على (70٪) من السكان

---

(١) ياسمين شكيمة، الفقر في دول غرب إفريقيا وآليات مكافحته ١٩٩٠ – ٢٠١٠: دراسة تقويمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ٣ / كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٤، ص. ٢٥.

(2) Mohamed Mohiuddin Hassan, The Adequacy and Deficiencies of the Piracy Regime: A Gulf of Guinea Perspective, Master's Thesis, Western Sydney University School of Law, Sydney, 2014, p. 59.

(3) Ibid. p. 59.

(4) João Paulo Silva Pereira, The National Presence in the Gulf of Guinea: Integrating the Different Instruments of Power, Portuguese Military Science Journal, Volume (9) - Issue (1), Publisher: Military University Institute, Lisbon, 2021, p. 11.

الذين يعتمدون في مصادر عيشهم على الزراعة وصيد الأسماك[١]. مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة من عام 2013 إلى عام 2016، بنسبة (77.3٪) في دول خليج غينيا[٢]. وهو ما دفع المواطنين إلى ممارسة أعمال القرصنة والسرقة لتأمين سبل العيش على سبيل المثال، تشير بعض التقارير إلى أن كمية النفط المسروق من منطقة خليج غينيا يبلغ حوالي (55 مليون برميل سنوياً)، كما تقدر شركة رويال دتش شل أن نسبة (20%) من النفط المسروق يتم بيعه محلياً، في حين أن نسبة (80%) من النفط يتم بيعه للخارج [٣].

ثالثاً: تأثير القرصنة على المصالح الصينية في المنطقة

تنظر الصين إلى منطقة خليج غينيا على أنها منطقة هامة جداً، إلا أن وجود القرصنة لا يُسبب تحديات خطيرة على دول خليج غينيا فحسب، أنما تشكل تحدياً كبيراً أمام سلاسل التوريد العالمية، وشركات الاستثمار الصينية في المنطقة[٤]. وأن هذه التحديات تتسبب في خسائر كبيرة بالنسبة للصادرات النفطية، فهي تؤثر بالدرجة الأساس على عائدات دول خليج غينيا كما تأثرت دول الغابون، ونيجيريا، وأنغولا، وبنين، مؤخراً بسبب أعمال القرصنة المتزايدة، من جانب آخر، فهي تؤثر على صادرات وواردات الصين من وإلى موانئ خليج غينيا، حيث يقوم القراصنة هناك باستهداف السفن التجارية وناقلات النفط، وتقوم بسرقة سلع التصدير مثل الكاكاو والمعادن، بالإضافة إلى سرقة شحنات النفط وتهريبها وبيعها في السوق السوداء ليس هذا فحسب، بل يتجاوز

---

(١) مصطفى حسن محمد، الإطار القانوني لإدارة قطاع النفط في غانا والتحديات التي تواجهه، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد (٤٠) – العدد (٢)، الناشر: جامعة القاهرة / كلية الدراسات الإفريقية العليا، القاهرة، ٢٠١٨، ص. ٢٤٧.

(٢) ماجدة ابراهيم عامر، البطالة وسوء التغذية وانعدام الامن الغذائي في إفريقيا، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد (٩١) – العدد (٩١)، الناشر: المجمع العلمي المصري، القاهرة، ٢٠١٦، ص. ٧٤.

(٣) سبستيان جاتيمو، خسائر مركبة: التداعيات السلبية لتهريب النفط في غرب إفريقيا، مجلة اتجاهات الاحداث، المجلد (٢٠١٦) – العدد (١٦)، الناشر: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠١٦، ص. ٨١.

(4) Thomas Grimminger and Nayef Al-Roudhan, Maritime Security: Piracy in the Gulf Guinea, GCSP Policy Briefs Series, No. (1), Publisher: Geneva Center for Security Policy, Geneva, 2022, p. 7.

حدود ذلك وصولاً إلى سرقة السفن واختطاف طواقمها بهدف الحصول على فدية، هذه الأسباب جعلت من خليج غينيا منطقة خطرة بالنسبة لطواقم السفن نتيجةً لتكرر هجمات القراصنة[١].

وتبعاً لذلك، أصبحَت هجمات القراصنة تشكل تهديداً خطراً على التجارة الدولية، والأمن البحري في خليج غينيا خاصة بعد تطور أساليب ونشاطات القراصنة وتوسع نفوذهم، وعليه فإن مخاطر القرصنة على المصالح الصينية تكمن في عدة جوانب أهمها[٢]:

١- خطر سيطرة القراصنة على الطرق البحرية، فالسيطرة تُمكنهم من سرقة البضائع أو النفط من السفن، بالتالي يؤدي إلى تعطيل حركة التبادل التجاري العالمي.
٢- خطر اختطاف الطواقم وسفنهم والعاملين في مجال النقل التجاري البحري.
٣- خطر امتلاك القراصنة للسلاح، وهو ما يفرض ارتفاع في أقساط التأمين لكل سفينة تأخذ مسار خليج غينيا.

علاوة على ذلك، يتظاهر القراصنة بأنهم صيادون محليون قبل استهدافهم للسفن التجارية المهمة، مما يجعلَ التمييز صعب جداً ما أذا كانوا صيادون أم قراصنة، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً لتجارة الصين في خليج غينيا، وقد أثرت هذه الأساليب بشكل كبير على دور الصين من حيث اختطاف السفن الصينية وطواقمها وسرقة البضائع المراد تصديرها للصين بالتالي فقد أثرت هذه الحوادث بشكل كبير على أمن الموارد الصيني من جانب (ينظر الجدول رقم 12)[٣]. وعلى الشركات المستثمرة في خليج غينيا من جانب آخر، إذ يقوم القراصنة باختطاف العاملين في الشركات من المواقع الاستثمارية في المنطقة، بالمقابل تقوم هذه الشركات بدفع مبالغ مالية كبيرة من أجل تحرير المختطفين من قبل القراصنة[٤]. على سبيل المثال، تعرض ثلاثة من العمال الصينيين للاختطاف على يد مجموعة من القراصنة من موقع لتعدين الذهب في ولاية أوسون

(1) Victor Ojakoroto et al., Piracy in the Gulf of Guinea: Trends, Causes, Impacts and the Way Forward, African Journal of Development Studies, Volume (2022) - Issue (1), Publisher: Adonis and Abbey Publishing, London, 2022, p. 15.

(٢) حسام الدين بو عيسى، القرصنة البحرية وتأثيرها على المنطقة العربية، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر – باتنة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٣، ص. ١٠٧.

(3) Okpovi Ejufwiri Jonathan, op. cit., p. 40.

(٤) لعربي بن أعمارة، مصدر سبق ذكره، ص. ٥٢.

جنوب غرب نيجيريا في عام 2021، فيما أعلن الجيش النيجيري أنه قام بدفع فدية قدرها (300) ألف دولار للإفراج عن العمال الصينيين[١].

الجدول رقم(12): توضيح لحالات الاعتداء على السفن الصينية.

نوع الاعتداء	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
اختطاف	3	2	1	3	2	5	1	14	7	0
هجوم	4	6	16	10	21	19	14	1	5	15
سرقة بضائع	13	14	16	17	40	31	34	13	0	0
محاولات سرقة السفن	8	2	4	5	9	6	35	7	9	7

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية //

1- International Maritime Bureau of the International Chamber of Commerce، Piracy and Armed Robbery Against Ships، Publisher: ICC، London، 2023، pp. 6 - 19.

2- Olusejom Paul Adesanya، op. cit.، p. 9.

3- Yi Weidong Cosco، An Overview of Global Piracy Trends and High-Risk Maritime Areas، a report published on the official page of the Chinese Ministry of Commerce/Department of Transport - Maritime Security Channel on 2023/8/3. Accessed on 2024/5/3 via the electronic link: https://www.mot.gov.cn/

من خلال الجدول رقم (12)؛ يتبين أن عدد حالات الاعتداء من قبل القراصنة على السفن الصينية مرتفعة كثيراً، مما يسبب خسائر كبيرة لشركات النقل والمستثمرين والتجار في منطقة خليج غينيا نتيجةً للاستهداف المتكرر للسفن وسرقة البضائع والنفط الموجه للتصدير للصين، وهو ما لا يصب في مصلحة الشركات الاستثمارية بالدرجة الأساس، كما يعيق عملية النمو الاقتصادي لدول خليج غينيا، لذلك تتشاور الصين مع دول خليج غينيا لضرورة إيجاد حلول تسهم في تعزيز سلامة الأمن البحري والتجارة البحرية.

---

(١) حكيم ألادي نجم الدين، ماذا وراء تزايد شركات الأمن الصينية الخاصة في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٢، ص. ٤.

أن تأثيرات القراصنة على المصالح الصينية في خليج غينيا، تمثلت في الاعتداء على الصادرات النفطية وسرقة البضائع والمعادن واختطاف السفن وطواقمها وشن الهجمات على الشركات الاستثمارية، مما أثرت سلباً على المصالح الصينية، فأصبحَت القرصنة في سواحل غرب إفريقيا بالقرب من كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تمثل تحدياً كبيراً للتجارة الصينية[١].

وبذلك، فإن الصين أكدت على أنه من الضروري أن يدرس المجتمع الدولي مساعدة دول خليج غينيا، من أجل تعزيز قوانينها بشأن مكافحة القرصنة والأنشطة الاجرامية التي تجري في البحار، كون أن نشاطات القرصنة لا تؤثر على دول خليج غينيا وتعيق من التنمية الاقتصادية فحسب، أنما تؤثر على التجارة الدولية وعلى السفن التي تعبر تلك المنطقة، وعلى أرواح الأجانب العاملين في مجال التجارة البحرية[٢]. علاوة على ذلك، قدمت الصين مساعدات كبيرة لدول خليج غينيا من أجل تعزيز دور قوانين الأمن البحري، وتطلعاتها إلى إقامة قواعد عسكرية مشتركة تسهم في تعزيز أمن الخليج وتحد من فرص تنامي نشاطات القراصنة، مؤكدةً على أهمية التدريب والتأهيل المستمر للقدرات العسكرية البحرية من أجل التركيز في الدفاع عن المناطق الساحلية حتى أعالي البحار اعتماداً على استراتيجية "الانتشار بعيد المدى" أو "سلسلة عقد اللؤلؤ"[٣]. بالإضافة، إلى تنظيم حوارات وتعاون دولي مع أصحاب المصلحة في المنطقة من أجل تعزيز الدور السياسي والأمني لدول الخليج، مع ضرورة بذل الجهود الدولية لبناء السلام من خلال خلق بيئة ديمقراطية تعزز من سيادة القانون وتعطي الشعوب حق اختيار القيادات السياسية التي من شأنها أن تنمي واقع المعيشة لمواطني هذه الدول وتحقق أهداف التنمية الاقتصادية التي تحد من اندفاع الافراد نحو أعمال القرصنة والسرقة والقتل[٤].

---

(١) كيف تتعامل الدول مع التهديدات المتصاعدة للأمن البحري، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد (٣٠)، الناشر: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠١٩، ص. ١٦.

(2) Nana Raymond Lawrence Ofosu-Boateng and Zhang Ji-ping, PESTLE Analysis of Maritime Piracy and Maritime Security in the Gulf of Guinea, Journal of Advances in Social Science Research, Volume (7) - Issue (1), Publisher: Science and Education Services Limited (SSE-UK), London, 2020, pp. 480 - 481.

(٣) يونس مؤيد يونس مصطفى، استراتيجية الصين البحرية وأثرها على الأمن الإقليمي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (٦) – العدد (٢٣)، الناشر: جامعة كركوك / كلية القانون والعلوم السياسية، كركوك، ٢٠١٧، ص. ٧٥.

(4) Serge Rinkel, Piracy and Maritime Crime in the Gulf of Guinea: Experience-Based Situational Analyzes and Policy Recommendations, Kiel Analyzes on Security Policy, No. (41), Publisher: Kiel University Institute for Security Policy, Kiel, 2015, p. 21.

المبحث الثاني

المتغيرات الدولية المؤثرة على السياسة الصينية في منطقة خليج غينيا

لقد كانت ولا زالت منطقة خليج غينيا هدفاً استراتيجياً للقوى الدولية، نظراً لأهميتها الجغرافية والاقتصادية، مما خلق حالة من التنافس بين القوى الكبرى على موارد الطاقة وهو ما دفع القوى الكبرى إلى اتخاذ مقاربات مختلفة تجاه دول المنطقة بناءً على تحقيق أهدافهم بشكل أساسي.

المطلب الأول: الوجود الفرنسي في منطقة خليج غينيا

تتمتع فرنسا بعلاقات دبلوماسية وثقافية واقتصادية وثيقة مع دول خليج غينيا، نتيجة الحكم الاستعماري الفرنسي مما منحها نفوذاً كبيراً على مر العقود، وهو ما أثر على الحضور الصيني، إلا أن تنامي القوة الصينية وأتباعها لآليات مرنة توائم ظروف واحتياجات الدول هناك أجبر فرنسا على تبني سياسات مختلفة هدفها الحد من توسع نفوذ الصين في المنطقة، إلا أن أغلب السياسات أثرت سلباً على فرنسا، وأتاحت فرصاً كثيرة للصين لأن تلعب دوراً فاعلاً في المنطقة.

أولا: الوجود الفرنسي:

تعود جذور الاهتمام الفرنسي بمنطقة خليج غينيا إلى الحكم الاستعماري الفرنسي ومدى تأثير الوجود الفرنسي الذي تركه سابقاً، خاصة على المستوى الثقافي والحقيقة أن بداية علاقات فرنسا مع دول خليج غينيا كانت تهيمن عليها المصالح التجارية، والتي تأسست منذ القرن السابع عشر، حينما أنشأ الفرنسيون في ذلك الوقت أول محطة تجارية لهم في السنغال وهي محطة (سانت لويس*)، ثم تطورت هذه العلاقات إلى علاقات سياسية تطلبت الهيمنة على المنطقة[١].

---

* محطة سانت لويس(السنغال): مركز تجاري أنشأه الفرنسيون في القرن السابع عشر على ساحل المحيط الأطلسي جنوب الصحراء، كانت ولا تزال هذه المحطة تمثل سوقاً تجارياً مهماً للذهب والمجوهرات والسلع المصنعة محلياً، كما أن إنشاء هذا المركز كان هدفاً فرنسياً للوصول إلى مناجم الذهب في البامبوك. للمزيد ينظر عبدالله عيسى، التغلغل الاستعماري الفرنسي في السنغال، مجلة البيان، المجلد (٢٠٢٠) – العدد (٣٩٨)، الناشر: مؤسسة البيان للصحافة والنشر، الرياض، ٢٠١٢، ص ص. ٤ – ٥.

(١) اشواق بن شيحة و خطاري عائشة، التوسع الاستعماري الفرنسي والبريطاني في غرب إفريقيا خلال القرن التاسع عشر ميلادي (١٩م)، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية بأدرار / كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية – قسم العلوم الإنسانية، الجزائر، ٢٠١٤، ص. ٣٨.

ومن ثم، أتبعت فرنسا سياسة واقعية تتكيف مع توجهاتها الخارجية، من خلال تفعيل الآليات الدبلوماسية الاقتصادية والعسكرية، من أجل تحقيق أهداف السياسة الفرنسية والدفاع عن مصالحها[١]. خصوصاً وإن فرنسا تُعد دول خليج غينيا مجال نفوذها التقليدي (تنظر الخريطة 7)، وعليه فإن فرنسا تسعى إلى اعتماد علاقاتها مع الدول الأفريقية التي تدور غالبيتها في الفلك الفرنسي، من أجل تعزيز مكانتها ودورها في المنطقة، فضلاً عن خليج غينيا الذي يشكل سوقاً كبيرة للصادرات الفرنسية ومصدراً مهماً لحصول فرنسا على موارد الطاقة[٢]. لذلك تسعى إلى السيطرة على المواقع الاستراتيجية في بعض دول خليج غينيا، بالاعتماد على نشر القوات العسكرية خصوصاً وأن المنطقة في خضم تنافس دولي على المصالح من جانب، وهشاشة الوضع الأمني وتحديات الارهاب والقرصنة كما ذكرنا سابقاً من جانب آخر[٣].

الخريطة رقم (7): توضح مناطق النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا وخليج غينيا قبل عام ٢٠٢٠

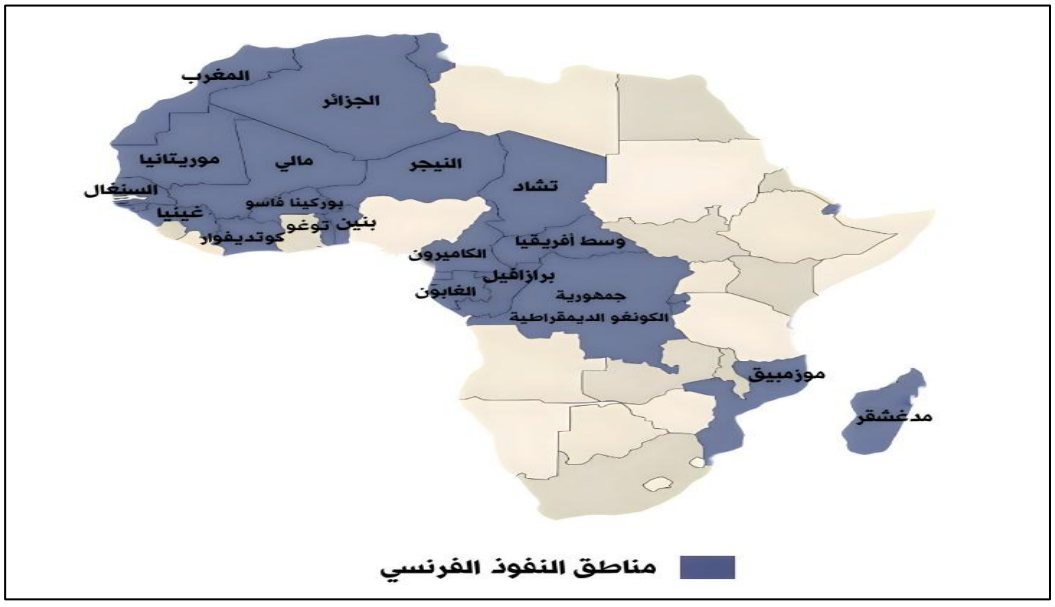

المصدر// فرنسا وإفريقيا: آثار الماضي الاستعماري في عقل الشعوب الافريقية، موقع تنوير، نشر بتاريخ 2023/3/17 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/1/20 الساعة 12:55 ص، متاح على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3Hr1ZIP

---

(١) حلوي خيرة، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الحركات الإسلامية في المغرب العربي، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣ / كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – قسم الدراسات الدولية، الجزائر، ٢٠١٨، ص. ٢٣٣.

(٢) هند جمعة علي، التنافس الروسي الفرنسي في غرب إفريقيا والساحل، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣، ص ص. ٤ – ٥.

(٣) المولود عمورة، التدخل الفرنسي في الساحل: دراسة في الأبعاد والاستراتيجيات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (١٢) – العدد (٢)، الناشر: جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي / كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢١، ص. ٨٤١.

وفي إطار سعي فرنسا لضمان مصالحها في منطقة خليج غينيا، المتمثلة بالوصول إلى رواسب اليورانيوم هناك، كون أن فرنسا تعتمد على الطاقة النووية لتلبية نحو (75%) من احتياجاتها من الكهرباء، وتشير العديد من التقارير إلى أن شركة (أريفا الفرنسية)، هيمنت على حقول استخراج اليورانيوم في المنطقة طوال القرون الأربعة الماضية، اذاً فالوجود الفرنسي في خليج غينيا أثر على الحضور الصيني سلباً وإيجاباً ، فمن الناحية الإيجابية حصلت الشركات الصينية على تراخيص للاستكشاف وهو ما أدّى إلى تنامي فاعلية الدور الصيني، أمّا من ناحية التأثير الفرنسي على مصالح الصين، فإن فرنسا تسعى لنشر قواتها العسكرية في المناطق الاستراتيجية وهو ما يعرقل تحركات الصين ازاء توسع نشاطاتهم في الاستكشاف والاستثمار(١).

خصوصاً وأن فرنسا تنظر إلى منطقة خليج غينيا كبوابة للسيطرة الكاملة على مناطق إفريقيا، وعلى الرغم من ذلك فإن الامتيازات التي حصلت عليها الصين في المنطقة، بسبب نظرة الدول الأفريقية للصين على أنها الشريك الذي يسعى لتحقيق المنفعة المتبادلة، أثرت على فاعلية فرنسا ودورها، ولذلك فإن فرنسا تسعى من خلال السياسات الأمنية والثقافية والاقتصادية المتبعة إلى أستعاده فاعليتها المفقودة(٢).

وتأتي فاعلية ونشاطات الاطراف المتنافسة على المصالح في منطقة خليج غينيا، ضمن سياسات السيطرة والنفوذ وعلى الرغم من تقاسم المصالح، إلا أن تضارب السياسات قد منح الاطراف المتنافسة الرغبة في السيطرة على مجمل المناطق من خلال التقارب مع دول خليج غينيا وإقامة علاقات الشراكة والتعاون(٣).

وعليه، فإن دور السياسة الفرنسية في منطقة خليج غينيا تركز في دعم مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية، فمن الناحية السياسية تسعى فرنسا إلى إنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في

---

(١) شريفة فاضل محمد، التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الإفريقية (٢٠١٠ – ٢٠١٧)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد (٢٠١٨) – العدد (١)، الناشر: جامعة بني سويف / كلية السياسة والاقتصاد، بني سويف، ٢٠١٨، ص. ١٠٧.

(٢) خديجة فلاح، السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي/ كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥، ص. ٤٣.

(٣) زوليخة فارس وسكينة عالم، الاستعمار الفرنسي في غينيا ودور أحمد سيكو توري في حركة التحرر ١٩٠٠ – ١٩٦٠، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة / كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – قسم العلوم الانسانية شعبة التاريخ، الجزائر، ٢٠١٧، ص. ٣٥.

المنطقة له صوت في المجتمع الدولي، أمّا من الناحية الأمنية فتسعى إلى توسيع مناطق نفوذها إلى دول جديدة، في ظل خطر تحديات الإرهاب والقرصنة، أمّا من الناحية الاقتصادية فإن المصالح الفرنسية تتركز في البحث عن أسواق لتداول المنتجات الفرنسية الصنع، مع ضمان الحصول على موارد الطاقة أهمها اليورانيوم(١).

وقد استطاعت السياسة الفرنسية تعزيز حضورها الاقتصادي والأمني في المنطقة، بهدف حماية مصالح الاقتصادية، من خلال إتباع أدوات متنوعة أهمها التبادل التجاري بين فرنسا ودول خليج غينيا، فما زالت فرنسا مستورد كبير لموارد الطاقة والسلع المصنعة في بعض الدول (الفرانكفونية*) أبرزها دولة الغابون وكوت ديفوار، كما ساهمت في رفع مساعداتها التنموية للمنطقة الأفريقية إلى أكثر من (7٪) من الدخل القومي الفرنسي(٢).

وعلاوة على ذلك، أن فرنسا تعاملت مع دول خليج غينيا وفقاً لـ"استراتيجية التقارب"، وفي جميع الجوانب سياسياً، واقتصادياً، وأمنياً، وثقافياً، وذلك بهدف حماية مصالحها من خطر التحديات التي تواجهها، والتطلع لتوسيع نفوذها على حساب الأطراف المتنافسة فيها، وبذلك فإن هذه النهج الذي أتبعته فرنسا مع دول خليج غينيا قد وفر لها فرصاً كبيرة في أن يكون لفرنسا رَأي في شؤون الدول الفرانكفونية، بما في ذلك إمكانية الوصول بأريحية لموارد الطاقة، مما يضمن استثمار الشركات الفرنسية في حقول النفط، بالإضافة إلى إمكانية السيطرة على الموانئ البحرية لتعزيز حركة التجارة البينية، ونشر القوات العسكرية في كل من بنين وكوت ديفوار وغانا وتوغو وغينيا وهو ما يضمن لفرنسا سهولة تحقيق أهدافها وحماية مصالحها في المنطقة(٣).

---

(١) مصطفى بشراوي، التنافس الدولي على الطاقة في الساحل الافريقي وانعكاساته على الأمن الطاقوي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد (٢٠١٩) – العدد (١٣)، الناشر: جامعة الجزائر ٣ / كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٩، ص ص. ١٠٤ – ١٠٥.

* الفرانكفونية: رابطة الدول والشعوب الناطقين باللغة الفرنسية، سواء كانت لغة رسمية للدولة أو حتى إذا كانت لغة عادية، بيد أن هذه المصطلح قد ظهر ولأول مرة في القرن التاسع عشر. وليد گاصد الزيدي، الفرانكفونية: دراسة في المصطلح والمفهوم والتطور التأريخي، سلسلة مصطلحات معاصرة، العدد (٩)، الناشر: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف، ٢٠٢٠، ص. ١٤.

(٢) نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا، مجلة البيان، المجلد (٢٠١٠) – العدد (٧)، الناشر: مؤسسة البيان للصحافة والنشر، الرياض، ٢٠١٠، ص. ٤٢٥.

(3) Arushi Singh, Great Power Competition in the Gulf of Guinea, Electronic Journal of Social and Strategic Studies, Volume (4) - Issue (2), Publisher: Center for Social and Strategic Studies, Coimbatore, 2023, pp. 188-189.

ثانياً: المصالح الفرنسية في منطقة خليج غينيا

تتلخص مصالح فرنسا في منطقة خليج غينيا، **على النحو الآتي:**

١- المصالح الاستراتيجية: تسعى فرنسا إلى توطيد سيطرتها ونفوذها في المنطقة الغربية من القارة الافريقية نظراً للأهمية الجغرافية لهذه المنطقة بالنسبة لفرنسا، إذ تتطلع إلى ضرورة إقامة أكبر عدد من القواعد العسكرية، بهدف الدفاع عن مصالحها ومناطق نفوذها، والذي سَيُسهم في تنامي الدور الفرنسي، مما يضمن تدفق النفط والمعادن إلى السوق الفرنسية، مع التأكد على أن تكون حصة فرنسا هي الأكبر من الموارد(١).

٢- المصالح الاقتصادية: تتمثل مصالح فرنسا الاقتصادية في منطقة خليج غينيا، بالآتي:

أ- السعي لحصول الشركات الاستثمارية على تراخيص العمل والبحث والاستثمار في شتى القطاعات خصوصاً قطاع الطاقة(٢). ويظل رأس المال الفرنسي يتصدر أعلى مستويات الاستثمار الأجنبي، خاصة في دولتي كوت ديفوار والغابون، كما نذكر مشاركة عامل الخبرة والتكنولوجيا والتمويل الفرنسي في بناء مشروع ذو أهمية اقتصادية بالنسبة لدولة السنغال، وهو مشروع تحويل أراضي نهر السنغال من أراضي جرداء إلى أراضي زراعية منتجة(٣).

ب- تسعى فرنسا إلى استكشاف أسواق جديدة لتسويق السلع الفرنسية المصنعة، بالإضافة إلى البحث عن موارد أولية لتعزيز صناعاتها، نظراً لمعاناتها من نقص في المواد ونتيجة لذلك فقد أصبحَت فرنسا تضطر إلى الاستيراد من الخارج للحفاظ على قاعدتها الصناعية الوطنية(٤).

---

(١) فاطمة السويدي وهاني البسوس، الدبلوماسية الدفاعية: دور القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الإفريقية، مجلة العلوم السياسية، المجلد (٢٠٢٣) – العدد (٦٥)، الناشر: جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٣، ص. ٣٣٩.

(2) Dirk Kuhnert, French Market Dominance in Francophone Africa: Postcolonialism at Its Best, Publisher: Institute of African Affairs (GIGA), Paper No. (112024), Hamburg, 2022, p. 11.

(٣) محمد عبد العظيم الشيمي، دوافع التدخل الفرنسي والأمريكي في منطقة غرب إفريقيا: دولة مالي دراسة حالة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (٣٧) – العدد (١)، الناشر: جامعة حلوان / كلية التجارة وإدارة الأعمال، القاهرة، ٢٠٢٣، ص. ١٦ – ١٧.

(٤) زياد يوسف حمد ناصر، التنافس الدولي في منطقة القرن الافريقي بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٠، ص. ١٦٦.

ج- التبادل التجاري بين فرنسا ومعظم دول المنطقة الغربية من القارة الأفريقية، إذ تعمل فرنسا بذلك، إلى ضمان تعزيز العلاقات التجارية من أجل تنامي دورها في المنطقة.

د- منطقة الفرانكفونية: ترتبط الـ(16) دولة في الغرب والوسط الأفريقي بمنطقة الفرانك الفرنسي وهو ما يسمح لـ(90) مليون مواطن إجراء المعاملات باستخدام العملة الفرنسية(الفرنك)[١].

٣- المصالح السياسية: تتمثل مصلحة فرنسا السياسية بمنطقة خليج غينيا في توطيد العلاقات، بهدف حماية المصالح الفرنسية من خطر التحديات التي تواجه الوجود الفرنسي هناك، لا سّيما بعد التطور الكبير في حركات التمرد والتنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى تراخيص الاستكشاف التي حصلت عليها الشركات الصينية من دول خليج غينيا، بالمقابل اعتمدت فرنسا على نهجاً حديثاً في سياستها ازاء دول خليج غينيا، وهو تقديم المساعدات التنموية بهدف زيادة مقبولية الحضور الفرنسي لدى دول خليج غينيا، وهو ما سيعزز من مصلحة فرنسا في استعادة دورها الفاعل والمؤثر على تنامي الحضور الصيني[٢].

٤- المصالح الأمنية: أن لفرنسا مصالح أمنية كبيرة في منطقة خليج غينيا، ويمكن إيجاز هذه المصالح على النحو التالي:

أ- الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية: فبسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة في منطقة خليج غينيا، ارتفعت أعداد المهاجرين من دول خليج غينيا نحو دول أوروبا[٣].

ب- الحد من تجارة المخدرات: شكلت تجارة المخدرات تحدياً أمنياً كبيراً ليس لفرنسا فحسب بل لأوروبا ككل، خاصة في ظل الاتصال الذي يجمع بين مجموعة (الكارتل*)، في أمريكا الشمالية والجنوبية ومهربي المخدرات في نيجيريا والسنغال وتوغو وغينيا بيساو، حيث أن أكثر

---

(١) خديجة فلاح، مصدر سبق ذكره، ص. ٤٤.

(٢) زياد يوسف حمد، التنافس الأوربي في منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة، المجلة السياسية والدولية، المجلد (٢٠٢١) – العدد (٤٦)، الناشر: الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢١، ص ص. ١٦٢ – ١٦٣.

(٣) المولود عمورة، مصدر سبق ذكره، ص. ٨٣٧ – ٨٣٨.

* الكارتل: واحدة من بين أكبر المنظمات الإجرامية المكسيكية، تمارس جميع الأنشطة الغير قانونية مثل تهريب المخدرات، والسلاح، وغسل الأموال، والقتل، والإبتزاز، وتنتشر بشكل كبير في المكسيك والأمريكيتين، ويسيطرون على غالبية أسواق المخدرات في العديد من دول أوروبا، كما أنهم أنشأوا طرق نقل متنوعة تربط العديد من بلدان العالم بما في ذلك بلدان خليج غينيا. Michael Alan Broadway, Mexican Drug Cartels and Their Impact on Society, Murray State Digital Center, Publisher: Murray State University, Kentucky, 2022, p. 4

الدول الأوروبية تضرراً جراء عملية تصدير المخدرات من الأمريكيتين مروراً بدول خليج غينيا هي؛ فرنسا، البرتغال، اسبانيا، هولندا، إيطاليا[١].

ج- الحد من عمليات الاختطاف: تسعى فرنسا إلى لعب دور أمني فاعل، وذلك بهدف حماية مصالحها ومواطنيها سواء أكانوا عمالاً أم مقيمين أم سياحاً، من خطر التنظيمات الإرهابية[٢].

د- تسعى فرنسا إلى تعزيز قدرات دول خليج غينيا لحفظ السلام ومكافحة التهديدات الإرهابية[٣].

هـ- السعي إلى تبني آليات جديدة تعزز من حضور فرنسا ومقبوليتها في منطقة خليج غينيا، بهدف التأثير على نشاطات الصين والحد من تنامي حضورهم، من خلال نشر الشائعات بأن الصين لديها هدف استعماري[٤].

ثالثاً: التنافس الفرنسي – الصيني على منطقة خليج غينيا

شكل الحضور الصيني المتزايد في منطقة خليج غينيا أثراً سلبياً على مصالح فرنسا، حيث أصبحَت علاقات الصين ودول خليج غينيا تمثل نموذجاً مثالياً في مجال المصالح المشتركة، بذلك تحاول الصين تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية لضمان المواجهة مع القوى الكبرى الأخرى، كما ان سعي فرنسا لتحجيم النمو الصيني أسهم بوجود أثراً إيجابياً على فاعلية الصين، حيث قدمت الصين بديلاً للتخلص من القيود والشروط السياسية والاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية عن طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على دول خليج غينيا، وهو ما ترك اقتصادات هذه الدول متدنية وتعاني من عواقب اقتصادية نتيجة الاعتماد على القروض ذات الفائدة المرتفعة وهو ما يجعلَ هذه الدول في وضع ضعيف لتسهيل عملية استغلال ونهب مواردها[٥].

---

(١) مراد بن قيطة و فاطمة الزهراء بويدة، التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية، دفاتر المتوسط، المجلد (٣) – العدد (٥)، الناشر: جامعة باجي مختار عنابة / كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٦، ص ص. ٢١٧ – ٢١٨.

(٢) عشور قشي، التنافس الفرنسي الامريكي حول منطقة الساحل الافريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد (٢٠١٥) – العدد (٤٥-٤٦)، الناشر: الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، ٢٠١٥، ص. ٧٨.

(٣) خديجة فلاح، مصدر سبق ذكره. ص. ١١١.

(٤) عايدة العزب موسى، جذور العنف في الغرب الافريقي: حالتا مالي ونيجيريا، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، ٢٠١٥، ص. ١٢٢.

(٥) عبير شليغم، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب إفريقيا ٢٠٠٧ – ٢٠١٧، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣ / كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – قسم الدراسات الدولية، الجزائر، ٢٠٢١، ص. ٢٥٤.

وبذلك، تعتقد الصين أن استخدام الادوات الاقتصادية يتيح لها فرصاً للتفاعل مع دول خليج غينيا، كون أن الصين تنظر إليها على أنها مشروع استدامة النمو الاقتصادي في الصين، وتدرك تماماً نظرة شعوب المنطقة ازاء النفوذ الغربي على أنه مستعمر يسعى إلى سلب ثروات دولهم، كما ان هذه النظرة أتاحت للصين فرصة للعب دوراً مؤثراً في المنطقة من خلال الاعتماد على مفهوم(القوة الناعمة)، وبناء علاقات تعاون اقتصادي بعيداً عن التدخل في الشؤون السياسية[١].

وعليه، فإن الصين اعتمدت في تنفيذ سياستها تجاه دول خليج غينيا على تقديم المساعدات، وزيادة حجم التبادل التجاري، وزيادة حجم الاستثمارات، كما عملت على تقديم عدد كبير من المنح الدراسية للطلبة والباحثين الافارقة الراغبين بالدراسة في الصين، وهي جزء من المبادرات الصينية الرامية إلى زيادة التقارب الصيني مع دول وشعوب خليج غينيا، خصوصاً وإن الدول الغربية كفرنسا تسعى إلى تشويه سمعة الصين حتى لا تَتمكن من تحقيق اهدافها في المنطقة[٢].

وبالرغم من أن فرنسا تسعى إلى تحجيم دور الصين، إلا أن سياسة فرنسا المتبعة أتاحت للصين فرصاً للعب دوراً في المنطقة وهو ما أثر إيجاباً على الحضور الصيني، فقد استغلت الحكومة الصينية الفراغ الذي تركه سياسة فرنسا من خلال دعم حكومات دول خليج غينيا بمساعدات تنموية شاملة أدت إلى ميل السياسيين في الحكومات المحلية نحو التقرب من الحكومة الصينية، ومحاولة الابتعاد عن الحكومة الفرنسية، حتى في برامج تقديم المساعدات المالية والإنسانية ومكافحة الإرهاب، وهو ما أثر سلباً على مصالح فرنسا في المنطقة[٣].

ففي ظل النفوذ الصيني المتزايد لم يعد هنالك ما تقوم به فرنسا سوى العمل على خلق بيئة مضطربة سياسياً وأمنياً، بهدف إثارة الفوضى داخل المنطقة، وهو ما يجعل باب التدخل الفرنسي مفتوحاً بحجة حماية مصالحها، بالمقابل أن التدخل الفرنسي في دول خليج غينيا أصبحَ غير

---

(١) سعيدة بن رقوق، البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الامريكي – الفرنسي – الصيني في منطقة الساحل الافريقي، المجلة الجزائرية للأمن الأنساني، المجلد (٧) – العدد (١)، الناشر: جامعة باتنة ١ الحاج لخضر – مخبر الأمن الإنساني: الواقع الرهانات و الآفاق، الجزائر، ٢٠٢٢، ص. ٤٣٨ – ٤٨٩.

(٢) التنافس الدولي في السياسة العالمية: دراسة في منطقة الساحل الافريقي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، ص. ٩٥.

(3) Dirk Kuhnert, op cit., p. 4.

واضحاً، إذ لم تدرك الدول المحلية ما أذا كان التدخل بهدف مكافحة التنظيمات الإرهابية أم أنه فرصة لاستعادة دورها وفاعليتها لمواجهة النفوذ الصيني من جديد[١].

بالإضافة إلى ذلك، ارتأت فرنسا لإتباع سياسة دفاعية في منطقة خليج غينيا، هدفها بالأساس استعادة السيطرة على مناطق نفوذها التي خسرتها بسبب الفراغ الذي تركه أبان مزاحمة النفوذ الصيني، كما أن هذه السياسة لم تخلو من النزعات الهجومية، بل على العكس من ذلك، فقد غلب الطابع الهجومي في السنوات الأخيرة على سياسات فرنسا، وهو ما يتجلى في التدخل العسكري الفرنسي في معظم دول خليج غينيا وبالأخص في كوت ديفوار[٢].

وبناءً على ذلك، أن مساعي الحكومة الفرنسية لإتباع سياسة جديدة تُمكنها من استعادة دورها في المنطقة والاستئثار بالمصالح، قد أثر عليها سلباً مما افقدها الكثير من الامتيازات على المستوى الاقتصادي والاستثماري، بالمقابل أن الصين أتبعت سياسة واقعية قائمة على أساس تحقيق المنفعة المتبادلة مكنتها من التقرب بشكل كبير مع دول خليج غينيا، وهو ما جعلَ الصين تحظى بنظرة إيجابية لدى دول وشعوب المنطقة، على العكس من النظرة السلبية التي لاحقت سياسة فرنسا[٣].

بالتالي، فإن فرنسا أدركت موقفها المستقبلي في المنطقة، مما دفع بها إلى أن تتبنى سياسة جديدة تمثلت في تأسيس برنامج الحوار والتعاون مع دول خليج غينيا، ولتحقيق هذه الغاية ينبغي السعي إلى دعم أهداف التنمية، وتعزيز التشاور والتنسيق، وتشجيع مشاريع تمويل البنية الأساسية الطويلة الأجل، وتعزيز موارد بنوك التنمية المستدامة، وهذا ما أكد عليه الرئيس الفرنسي السابق (أولاند) عام 2015، قائلاً (الصين في إفريقيا، إنها تستثمر هناك، إنها تساهم في تنمية القارة، أتمنى أن تعمل فرنسا مثلما تعمل الصين هناك، لأن إفريقيا هي قارة المستقبل، يجب أن نحارب الإرهاب، يجب أن نحشد قواتنا لتطوير القارة)، وعليه فإن سياسة فرنسا الجديدة في المنطقة، تكمن

---

(١) عايدة العزب موسى، مصدر سبق ذكره، ص. ١٢٢ – ١٢٣.

(٢) أسماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي بين ادوار الدول الاقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة ١ / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨، ص. ٣٢٧.

(٣) مصطفى بشراوي، مصدر سبق ذكره، ص. ١٠٥.

في السعي للحد من فقدان ما تبقى من الامتيازات الاقتصادية والاستثمارية وهو ما شكل أحد أهم التحديات أمام الصين[١].

ويمكن القول أن فرنسا تسعى من خلال هذه السياسة إلى تحقيق ما يلي[٢]:

١- فرض نفوذها على القارة، انطلاقاً من سيطرتها الكاملة على الدول الفرانكفونية.
٢- مواجهة نفوذ القوى الكبرى المتزايد في المنطقة.
٣- تحسين علاقات فرنسا مع دول خليج غينيا، بما يحقق لفرنسا نمو مصالحها الاقتصادية.
٤- استعادة ما فقدته فرنسا من مناطق نفوذ ومصالح اقتصادية، بسبب الحضور الصيني.

ومع ذلك، لعبت الصين دوراً مؤثراً في المنطقة، حتى زادت التطلعات في غالبية دول خليج غينيا بضرورة التوجه إلى الصين من منطلق أن الصين ليس لها تاريخ استعماري، وعلى الرغم من أن علاقات الصين بدول المنطقة حديثة نسبياً إلا أنه وفي الآونة الأخيرة، أصبحَ نفوذ الصين وفاعليتها كبيرة جداً، ومن أجل أن تحافظ فرنسا على مكانتها ودورها في المنطقة، اعتمدت بذلك على سياسة التدخل العسكري إلى أن فشلت في جمهورية الكونغو(برازافيل)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار، بسبب الوجود الصيني، الذي لم يترك لفرنسا باباً مفتوحاً أمام التدخل العسكري المباشر[٣].

وأخيراً، أدّت سياسات التواجد الصيني المبنية على الشراكة والتعاون من أجل تحقيق المنفعة المشتركة، إلى تراجع نفوذ فرنسا في منطقة خليج غينيا، إذ لا تزال فرنسا تبحث عن أزمات وصراعات للتدخل عسكرياً، بهدف استعادة ما فقدته في المنطقة الإفريقية، ولكن في ظل الحضور الصيني المتزايد يمكن القول؛ إن تواجد الصين في إفريقيا سيمنح الأطراف الدولية المتنافسة، فرصاً

---

(١) عزوز حسان، التنافس الفرنسي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩، ص ص. ٧٢ – ٧٣.
(٢) الحسين سالم غيث، التدخل العسكري الفرنسي في القارة الإفريقية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد (١٢) – العدد (٢)، الناشر: جامعة سبها / كلية العلوم الانسانية، سبها، ٢٠١٣، ص. ١٤٢.
(٣) المولود عمورة، مصدر سبق ذكره، ص. ٨٤١ – ٨٤٢.

ضعيفة لممارسة سياساتها وتوسيع نفوذها، كون أن الصين أصبحَت منافساً قوياً بحكم علاقاتها وفعاليتها مع دول خليج غينيا، ومن الصعب الحد من فعاليتها في المنطقة[١].

وعلى أثر ذلك، فقد طالبت فرنسا بضرورة الدعم العاجل من الحلفاء الأوروبيين لسياستها في المنطقة الإفريقية، نظراً للصعوبات والتحديات التي تواجهها في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في تلك المنطقة، وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء لم تقتصر في تقديم ما ترغب به فرنسا من دعم[٢]. إلا أنه كلما تنامى النفوذ الفرنسي واستغلاله ثروات المنطقة دون تحقيق مصالح السكان المحليين، سواء في مجال مكافحة الإرهاب أو الحد من ظاهرة الصراعات أو تقديم المساعدات الإنمائية، كلما طلبت دول خليج غينيا من فرنسا سحب قواتها والخروج من أراضيها، خاصة وأن الصين بدأت تلعب دوراً كبيراً في دعم دول وشعوب خليج غينيا، إذ أصبحَت في الآونة الأخيرة شريكاً اقتصادياً كبيراً لها، وهكذا بدأ نفوذ فرنسا في التراجع كون إن الوجود الفرنسي جعلَ المنطقة تواجه العديد من التحديات مثل البطالة والمجاعة والجريمة والإرهاب وغيرها، إذ لم تحقق فرنسا الأمن والتنمية التي كانت تزعم القيام بها، علاوة على ذلك؛ استغلت أراضي المنطقة لإقامة القواعد العسكرية كوسيلة سلمية وأداة دفاعية هدفها الحفاظ على أمن وسلامة الشعوب، وبعد أن فشلت فرنسا بذلك تبين أنها استخدمت القواعد العسكرية لتنفيذ سياساتها والدفاع عن مصالحها، وهو ما دفع بدول خليج غينيا إلى معارضة سياساتها وجعلتها تتحمل كامل المسؤولية عن تدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية، ومطالبة غالبية دولها باستعادة الأرضي التي أقامت عليها فرنسا قواعدها العسكرية[٣].

بناءً على ذلك، يمكن القول أن السياسة الفرنسية في منطقة خليج غينيا، مهدت الطريق أمام الصين للعب دوراً مؤثراً، بالرغم من أن فرنسا كانت تسعى إلى تحجيم تحركات الصين، إلا أن هذه السياسة لم تعود على فرنسا بأيّ نتائج بل ساهمت في فقدان مقبوليتها في المنطقة، وعلى أثر ذلك كتب العديد من الباحثين والمتخصصين الأفارقة دراسات تحمل عناوين "وداعا فرنسا" و"مرحبا

---

(١) أمير سعيد، الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا، مجلة قراءات أفريقية، المجلد (٢٠٠٨) – العدد (٣)، الناشر: مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، ٢٠٠٨، ص. ٥٤.

(٢) راوية توفيق، السياسة الفرنسية في إفريقيا: الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوي المهمة الحضارية، مجلة قراءات أفريقية، المجلد (٢٠١٤) – العدد (٢٠)، الناشر: مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، ٢٠١٤، ص. ٣٥.

(٣) فاطمة السويدي و هاني البسوس، مصدر سبق ذكره، ص ص. ٣٥٤ – ٣٥٥.

الصين"، بينما كتب آخرون: "الصين تدفن فرنسا في إفريقيا"، وتسلط هذه الدراسات الضوء على نفوذ الصين الهائل في منطقة خليج غينيا، وما تقدمه من دعم واستثمارات، بالتالي فإن دخول الصين كلاعب دولي في خليج غينيا أثر وبشكل كبير على مصالح فرنسا، حيث أصبحَت دول خليج غينيا ترغب في وجود الصين كشريك اقتصادي يساعدهم في التغلب على التحديات التي تواجه المنطقة وشعوبها، على العكس من الدول الغربية التي لم تسهم في تقديم أيّ حلول تخلص شعوبها مما تتعرض له تحديات الإرهاب والفقر والجريمة والقرصنة والمجاعة وغيرها[١].

المطلب الثاني: الوجود الأمريكي في منطقة خليج غينيا

يُعد الوجود الأمريكي في منطقة خليج غينيا، أكبر تحدٍ للصين الرامية إلى تعزيز نفوذها من أجل تحقيق أهدافها وهي الوصول إلى مصادر الطاقة في منطقة خليج غينيا.

أولاً: الوجود الأمريكي:

تشكل منطقة خليج غينيا أهمية أساسية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقاً من أهميتها الاقتصادية، إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه المنطقة جزءً لا يتجزأ من سياستها الخارجية، بذلك تسعى إلى ضمان بسط نفوذها على مناطق الإنتاج النفطي في خليج غينيا من أجل ضمان تدفق الإمدادات النفطية إلى الأسواق الامريكية[٢].

وعلى غرار ذلك، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة قائمة على (التجارة مقابل تقديم المساعدات)، بهدف التأثير على دول خليج غينيا من أجل تعميق المصالح الأمريكية، وصولاً إلى الوضع الذي يمكن الولايات المتحدة الامريكية من بسط نفوذها على مناطق الإنتاج النفطي في المنطقة[٣].

---

(1) Olivier Mbabia, Structural power towards weak states: France, not China, is what matters in French-speaking Africa, Brazilian Journal of Strategy and International Relations, Volume (3) - Issue (5), Publisher: Brazilian Center for Strategy and International Relations (NERINT), Porto Alegre, 2014, p. 16.

(2) Richard J. Davis, The American Presence in Africa: Preserving National Interests and Competing with China to Achieve Defense Strategic Objectives, Master's Thesis, Joint Forces Staff College/Department of Expeditionary Planning and Strategy, Virginia, 2009, p. 14.

(3) Frederick Danke Ntiri, The United States and the People's Republic of China in Africa: Promoting Stability or Chaos, Master's Thesis, US Command and General Staff College, Kansas, 2007, p. 38.

كما تبنت سياسة أخرى قائمة على (تعزيز أمن الدول النابضة بالحياة اقتصادياً)، وهي محاولة لكسر الحدود بين سياسة الولايات المتحدة ودول خليج غينيا، إذ دعت بذلك الولايات المتحدة الامريكية إلى ضرورة الحد من الصراعات، ومكافحة الجماعات الارهابية، ورعاية النمو الاقتصادي للتخفيف من حدة الفقر والبطالة، ومن خلال تعزيز الأمن والاستقرار تستطيع بذلك الولايات المتحدة الامريكية تحقيق أهدافها، في توسيع نفوذها والسيطرة على مواقع إنتاج النفط في المنطقة[١].

بالأخص إن هذه المنطقة تمثل أهمية كبيرة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن إيجاز أهم دوافع الاهتمام الأمريكي بمنطقة خليج غينيا بما يلي[٢]:

١- ضمان تدفق نفط خليج غينيا، إلى الأسواق الامريكية والعالمية.
٢- موقع الخليج البحري، الذي يسهل عملية نقل المنتجات النفطية بحراً إلى الأسواق الأمريكية.
٣- ضمان أمن الطاقة الأمريكي، من خلال المنتجين الجدد في منطقة خليج غينيا.
٤- الثروات المعدنية الكبيرة، أحدى دوافع الاهتمام الأمريكي بمنطقة خليج غينيا، حيث يُسهم حصول أمريكا على هذه الثروات في رفع القدرة الإنتاجية للعديد من الصناعات.

ولذلك، تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية سياسة برغماتية جوهرها الأساس هو الوصول إلى مناطق الإنتاج النفطي في المنطقة، نظراً لأهمية ومميزات النفط هناك، بالإضافة إلى قرب المسافة الجغرافية بين مناطق الإنتاج في خليج غينيا وبين الولايات المتحدة، أكثر من مناطق الإنتاج في الخليج العربي، وهو ما شكل أهمية بارزة في سياسة الولايات المتحدة، على اعتبار أنها بحاجة إلى تنويع مصادرها النفطية الخارجية، وهو ما تراه مناسباً في دول خليج غينيا لإنتاج النفط في المستقبل[٣].

---

(1) John W. Hook, Partners in Progress or Economic Enemies: China's Influence on US National Interests in West Africa, Master's Thesis, US Command and General Staff College, Kansas, 2017, p. 12.

(٢) حفيظة طالب عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ص. ٣٥ – ٣٦.

(3) Benjamin T. Watson, A Brighter Future for the Dark Continent: The United States Army in the Gulf of Guinea, master's thesis, US Marine Corps University/Advanced Combat School, Virginia, 2006, p. 20.

ومن الجدير بالذكر، أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة خليج غينيا ينبع بالأساس من المصالح الاقتصادية، خصوصاً وأنها في خضم تنافس دولي قوي على مصادر الطاقة، بيد أن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في دول خليج غينيا من تعزيز القطاع الاقتصادي، ومكافحة الجماعات الإرهابية، والوسائل التي تحد من الفقر، ما هي إلا غطاء تستخدمه السياسة الأمريكية لمد نفوذها والسيطرة على مناطق انتاج النفط، والممرات البحرية، لأنها ترى بمنطقة خليج غينيا مصدراً بديلاً نحو منطقة الشرق الأوسط، في ظل نقص الامدادات العالمية، والطلب المتزايد على مصادر الطاقة، والاضطرابات التي تشهدها المنطقة وارتفاع أسعار الاستيراد، والبعد جغرافياً عن الولايات المتحدة، الأمر الذي جعلَ من خليج غينيا ذات أهمية كبيرة في السياسة الأمريكية[١].

ومن أجل سيطرتها على الدول المنتجة للنفط في خليج غينيا، لم تتردد الولايات المتحدة في تقديم كافة أشكال المساعدة العسكرية والاقتصادية للدول المنتجة في خليج غينيا، كما عملت على تعزيز دورها في حفظ أمن هذه الدول، من خلال التقارب من القادة السياسيين لكسب ولائهم وضمان استقرار مناطق الإنتاج أمنياً وسياسياً[٢].

وبذلك، نجحت الولايات المتحدة في جعل معظم الأنظمة السياسية من دول خليج غينيا، موالية للسياسة الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك تَمكنت من السيطرة على مفاصل الاقتصاد وذلك عن طريق أتباع سياسة (فخ المديونية*) مع دول خليج غينيا، بيد ان هذا التعامل جعلَ الدول هناك غير قادرة على الايفاء بالتزاماتها المالية تجاه الولايات المتحدة، وبالتالي قد عُدت هذه المساعي

---

(١) عربي بومدين، الساحل الأفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية، مجلة قراءات أفريقية، المجلد (٢٠١٤) – العدد (١٩)، الناشر: مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، ٢٠١٤، ص. ٤١.

(٢) أيمن شبانة، النفط الأفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة قراءات أفريقية، المجلد (٢٠١٢) – العدد (١١)، الناشر: مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، ٢٠١٢، ص. ٨٣.

* فخ المديونية: سياسة يقوم بموجبها بلد دائن بإقراض بلد نامٍ مبالغ كبيرة من المال، ويستغل البلد الدائن هذه المبالغ لكسب فرصاً استثمارية ومزايا سياسية عندما يعجز البلد النامي عن سداد الديون. محمد عبد الشفيع، أزمة الديون العالمية وبعض تأثيراتها على التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد (٢٨) – العدد (١)، الناشر: معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ص. ٦٥ – ٦٦.

هدفاً للولايات المتحدة في المنطقة، لأنها تسعى من خلالها الى خلق قادة سياسيين أفارقة يحملون أفكار ومعتقدات موالية لأمريكا(١).

وبالتالي، فإن هدف السياسة الأمريكية تجاه منطقة خليج غينيا، وهو السيطرة على مناطق الإنتاج النفطي من خلال جعلَ حكومات دول خليج غينيا موالية للإدارة الأمريكية، كما عملت على إقامة قواعد عسكرية لحماية مصالحها هناك، بالاستناد على حجة (دعم آليات حفظ السلام)، لأن السياسة الامريكية لا يمكن أن تتدخل مباشرةً للسيطرة على مناطق الإنتاج النفطي، خاصة وأن المنطقة تتنافس عليها قوى كبرى مثل الصين وفرنسا، وهو ما يفرض على الولايات المتحدة تبني سياسات مختلفة، بعضها يتمثل في التنسيق والتعاون الأمني، وبعضها تعزز من آليات حفظ السلام وحقوق الإنسان، ولكن ما يجب توضيحه هنا؛ هو هدف السياسة الأمريكية، وهو تعزيز نفوذها للسيطرة على مناطق الإنتاج النفطي الذي يعد جزءاً من الأمن القومي الأمريكي(٢).

لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى تقديم كافة المساعدات والدعم العسكري لدول خليج غينيا، من خلال نشر القوات القتالية وإقامة القواعد العسكرية تماشياً مع سياستها المتمثلة في مكافحة الإرهاب، وتعزيز النمو الاقتصادي لدول خليج غينيا، غير أن هدف أمريكا الأساسي ازاء هذه المبادرات هو ضمان أمدادات الطاقة، كون أن هذه العملية تلبي جزءً كبيراً من احتياجات السوق الأمريكي المتعطش لمصادر الطاقة(٣).

ووفقاً لذلك، فقد تبنت الحكومة الأمريكية سياسات مختلفة حاولت من خلالها تعزيز مكانتها في الساحة الإفريقية بهدف احتواء التسلل الصيني إلى مناطق الإنتاج النفطي، كون أن الحكومة الأمريكية تدرك تماماً أن الصين تشكل تحدياً كبيراً بسياستها ومبادراتها التي تضر بمصالح الولايات

---

(١) أياد عبد الكريم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب إفريقيا بعد الحرب الباردة: نيجيريا أنموذجا، مجلة دراسات دولية، المجلد (٢٠١٠) – العدد (٤٦)، الناشر: جامعة بغداد – مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، ٢٠١٠، ص ص. ١٦١ – ١٦٢.

(٢) محمد عثمان، خليج غينيا: الخليج العربي الجديد في السياسة الأمريكية، مجلة آفاق سياسية، المجلد (٢٠١٩) – العدد (٤٢)، الناشر: المركز العربي للبحوث والدراسات، الجيزة، ٢٠١٩، ص ص. ٣٠ – ٣١.

(3) Austin Eakin, The Potential Power of West African Oil on Economy and Energy Security: The Interest of Europe and America in the Twenty-First Century, Journal of Sustainable Development in Africa, Volume (10) - Issue (4), Publisher: Clarion University of Pennsylvania, 2009, p. 547.

المتحدة الأمريكية في منطقة خليج غينيا[١]. وعليه، تتنوع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة خليج غينيا عسكرياً واقتصادياً، بهدف التوسع ومنافسة الصين[٢].

ثانياً: المصالح الامريكية في منطقة خليج غينيا

تتلخص مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة خليج غينيا، وفقاً لتنوع سياستها المنفذة هناك وعلى ثلاثة جوانب رئيسية، **وهي على النحو التالي:**

١- المصالح الاقتصادية:

تتطلع الحكومة الأمريكية الى مزاحمة النفوذ الصيني، الذي بات يشكل مصدر قلق كبير للسياسة الأمريكية في منطقة خليج غينيا، كون الصين تسعى الى تعزيز دورها ومكانتها من خلال الاستثمارات، والمساعدات، والقروض وغيرها، للوصول الى نفط المنطقة، وهو ما لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة الامريكية[٣].

لذلك تتبنى الحكومة الأمريكية سياسات مختلفة للحد من التسلل الصيني ومنع سيطرتهم الكاملة على مناطق الإنتاج النفطي في منطقة خليج غينيا، من خلال توطيد العلاقات مع دول خليج غينيا، فمثلاً ففي عهد رئاسة (دونالد ترامب)، اتجهت الحكومة الأمريكية الى تقوية علاقاتها مع غينيا الاستوائية، إذ قامت وكالة تشجيع الاستثمار الأمريكية، ومؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار بعقد أتفاق كبير للتنقيب عن البترول في غينيا الاستوائية[٤].

بالإضافة الى ذلك، نجد أن ثلاث شركات أمريكية هي: (شيفرون) و (أكسون موبيل) و (بتروناس)، تخطط لإنشاء خط بترولي يمتد من الخليج العربي مروراً بميناء (ينبع) السعودي الى

---

(1) Rashidi Molapo et al., United States Foreign Policy towards West Africa after 1990: A Case Study of Ghana, Journal of Contemporary History, Volume (42) - Issue (1), Publisher: University of the Free State, Bloemfontein, 2017, p. 168.

(٢) سعيدة بن رقوق، مصدر سبق ذكره، ص. ٤٣٨.

(٣) أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر – باتنة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١١، ص. ١٠٤.

(٤) محمد عثمان، مصدر سبق ذكره، ص. ٣١.

ميناء (عروس) السوداني، وصولاً بدولة تشاد ليلتحق بالخط الذي يبدأ من حقل (دوبا)، ليصب بالنهاية في المحيط الأطلسي عند خليج غينيا[١].

لذلك، ترى الولايات المتحدة بأنه من الضروري السيطرة على منطقة خليج غينيا أو كما تعرف بـ(الخاصرة الإفريقية) الغنية بالنفط؛ لتأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة، لذلك فهي تعمل على تكثيف جهودها هناك، من خلال التعاون العسكري مع الكاميرون، وأنغولا، وغينيا الاستوائية، والغابون، ونيجيريا (تنظر الخريطة 8)، بهدف السيطرة وتوسيع نفوذها، كما تُعد سياسة للحد من تسلل الأطراف الدولية المتنافسة على مصادر الطاقة في منطقة خليج غينيا، إذ تسعى من خلال قواعدها العسكرية في كل من نيجيريا، وبنين، وكوت ديفوار، الى تأمين مناطق الإنتاج النفطي المسيطرة عليها من القرصنة، والهجمات الإرهابية، والقوى الكبرى المتنافسة في المنطقة، ومن أجل أن تحقق الولايات المتحدة أهدافها لا بدّ من العمل المشترك مع دول خليج غينيا لخلق بيئة سياسية مستقرة، تسهم في خلق أوضاع مناسبة لتوسع النفوذ الأمريكي في المنطقة [٢].

الخريطة رقم(8): توضح مناطق النفوذ العسكري للولايات المتحدة في منطقة خليج غينيا حتى عام 2022

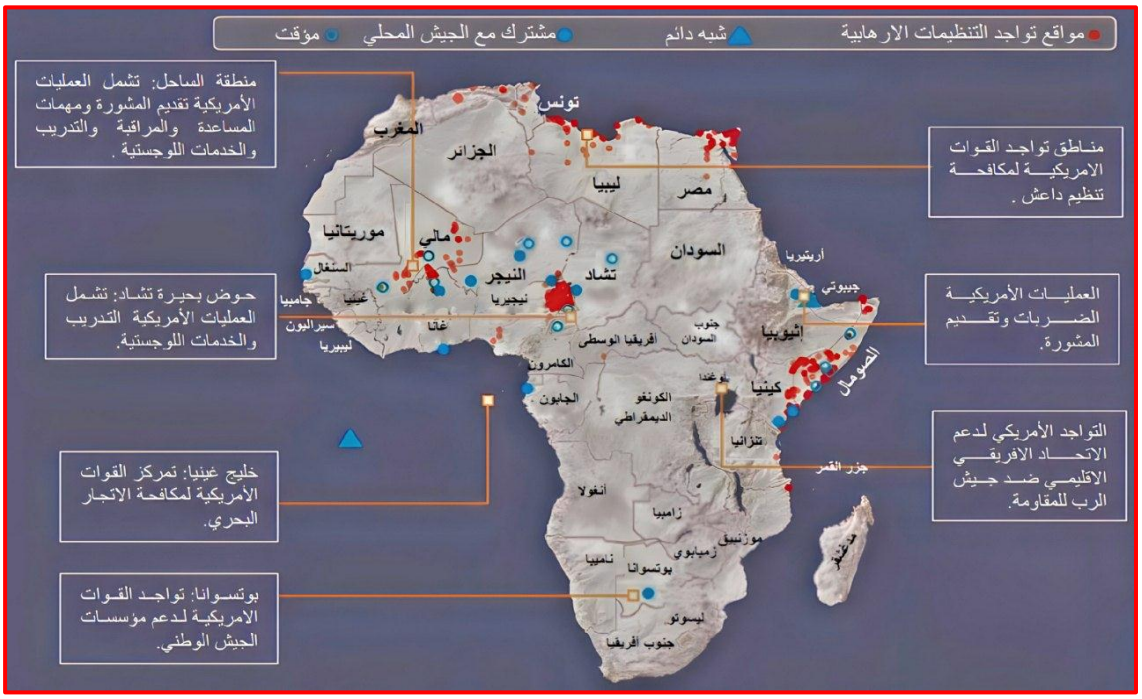

Source: US Department of Defense; The Intercept; Global Terrorism Database; ACLED https://www.defense.gov/.

---

(١) أسماء رسولي، المصدر السابق، ص ص. ١٠٤ – ١٠٥.

(٢) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص. ١٧.

وخلاصة القول، إن نهج السياسة الأمريكية المتبع للسيطرة على مناطق الإنتاج النفطي في دول خليج غينيا، سيسهل على الولايات المتحدة التنافس مع القوى الاقتصادية الكبرى في القرن الحادي والعشرين لضمان مكانتها وهيمنتها على العالم لأطول فترة ممكنة[١].

٢- المصالح الأمنية والعسكرية: بعد أن أصبحَت منطقة خليج غينيا محور السياسة الأمريكية، يمكن تلخيص أهم مصالحها الأمنية والعسكرية في خليج غينيا وفقاً لما يلي:

أ- إقامة القواعد العسكرية الأمريكية على أراضي دول خليج غينيا، مما يسمح للولايات المتحدة بالمراقبة المستمرة، والسيطرة الدائمة، خصوصاً وإن المنطقة تشهد أوضاعاً مضطربة من الناحية السياسية والأمنية، فقد مثلت دول خليج غينيا في الآونة الأخيرة بيئة مثالية للجماعات الإرهابية، فمن خلال إقامة القواعد العسكرية، تستطيع الحكومة الأمريكية حماية مصالحها الاقتصادية، والمستثمرين الأمريكيين، ومناطق النفوذ المنتجة للنفط من خطر التهديدات الإرهابية [٢].

ب- الهيمنة العسكرية على أسواق المنطقة الواعدة، فبسبب النزاعات المستمرة، طرحت المنطقة نفسها منفذاً مهماً لتدوير وتصريف السلاح، إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن دول خليج غينيا تمثل سوقاً كبيراً لتصريف الأسلحة، خاصة في ظل ما تشهده من أوضاع سياسية وأمنية متوترة، فإن النهج المتبع من قبل الحكومات المحلية والقيادات السياسية في منطقة خليج غينيا أدّى إلى تفاقم أزمات كثيرة ساهمت بشكل كبير في انتشار السلاح، والجريمة المنظمة، والقرصنة، لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى بسط نفوذها على السوق الإفريقية للحد من عملية انتشار الأسلحة التي تمثل خطراً على الوجود الأمريكي في المنطقة[٣].

ج- تقويض نشاطات الجماعات الإرهابية والقرصنة البحرية وضمان أمن الملاحة، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى رفع مستوى الأمن في منطقة خليج غينيا من خلال البرامج والخطط

---

(١) نسرين رياض، مصادر الطاقة ومستقبلها في القارة الإفريقية، مجلة دراسات أفريقية، المجلد (٢) – العدد (٤)، الناشر: العتبة العباسية المقدسة مركز الدراسات الإفريقية، النجف، ٢٠١٨، ص. ٧٣.

(٢) أسماء رسولي، المصدر السابق، ص ١١١.

(٣) سليم كاطع علي، الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد (٣) – العدد (٢)، الناشر: جامعة ديالى / كلية القانون والعلوم السياسية، ديالى، ٢٠١٤، ص. ٢٢٧.

الأمنية، إذ ساهمت في دعم دول خليج غينيا بمنح مالية كبيرة عبر البرنامج الأمريكي الدولي للتعليم والتدريب العسكري (*IMET)، بهدف التدريب على أنظمة الأسلحة الأمريكية، كما دعمت برنامج أمن الحدود الساحلية (CBSP)، لتعزيز الأمن وتسهيل عملية إنشاء المنشآت النفطية البحرية التي تصب في مصلحة الولايات المتحدة مستقبلاً، بالإضافة إلى ذلك؛ فقد منحت الولايات المتحدة عدداً من دول خليج غينيا الساحلية قواطعاً لخفر السواحل، وطائرات الهليكوبتر، بهدف زيادة قدرة خفر السواحل على حماية وتأمين عملية الإنتاج النفطي البحري، وأن هذه المساعدات تهدف إلى تأمين عمليات الإنتاج النفطي وضمان استمرار تدفقه للأسواق الأمريكية [١].

د- تقويض الدور الصيني المتنامي في المنطقة، تسعى الولايات المتحدة للحد من توسع النفوذ الصيني، إذ ترى بأن الصين تمثل تحدياً كبيراً للإدارة الأمريكية في المنطقة الأفريقية [٢]. لذلك فهي تعمل على تحجيم النفوذ الصيني في دول خليج غينيا من خلال ما يلي[٣]:

- زيادة حجم الاستثمار في البنية التحتية ومشاريع الطاقة والتنمية الاقتصادية.
- تعزيز التعاون العسكري مع دول المنطقة، وتقديم المساعدة والتدريب للعسكريين.
- دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز القيم الأمريكية في المنطقة.
- تشجيع الشركات الأمريكية على الاستثمار في دول خليج غينيا.

٣- المصالح السياسة: تمثلت المصالح السياسية للولايات المتحدة في منطقة خليج غينيا، في جعل الطبقة الحاكمة في المنطقة، لا تخرج عن نطاق التبعية للإدارة الأمريكية، بهدف

---

* البرنامج الأمريكي الدولي للتعليم والتدريب العسكري (IMET): هو عبارة عن برنامج للمساعدة الأمنية تقدمه وزارة الخارجية الأمريكية، بهدف تعزيز علاقاتها العسكرية مع الدول الحليفة للتغلب على التحديات الأمنية، من خلال تقديم المساعدات المالية والإدارية وتطوير وتأهيل القيادة العسكرية. john a. Cobb, International Military Education and Training, Institute for National Strategic Studies, McNair Paper No (44), Publisher: National Defense University, Washington, 1995, pp. 5 – 7.

(1) Clare Woodside, West Africa: Post-911 American Foreign Policy and the "Resource Curse" Head-to-Head in Collision, Journal of Military and Strategic Studies, Volume (9) - Issue (4), Publisher: Center for Military and Strategic Studies, Calgary, 2007, pp. 7 - 8.

(2) Oscar Allmin et al., Great Power Perceptions: How China and the United States View Each Other on Political, Economic, and Security Issues, Overarching Defense Research Institute (FOI), Stockholm, 2021, p. 63.

(٣) سمير قلاع الضروس، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الأفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي، مجلة قراءات أفريقية، المجلد (٢٠١٥) – العدد (٢٤)، الناشر: مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، ٢٠١٥، ص. ٣٩.

تأمين مصالحها[١]. فإن أولوية السياسة الأمريكية في خليج غينيا هي حماية أفرادها وشركاتها ومصالحها، لتنتقل بالتالي نحو الشرق الأفريقي والشمال الأفريقي، وصولاً إلى السيطرة الكاملة على القارة، ووفقاً لهذا المنظور تتمحور أهداف الولايات المتحدة السياسية في منطقة خليج غينيا[٢]. التدخل في اختيار القيادات السياسية لدول خليج غينيا وهو ما يضمن تبعيتهم للإدارة الامريكية في بلدان خليج غينيا، كما يسهل عليها توسيع نفوذها ومحاصرة القوى الأخرى الراغبة في لعب دوراً في المنطقة[٣]. وعلى الرغم من أن هذه الحالة قد تتطلب استخدام القوة العسكرية، إلا أن الأوضاع السياسة والأمنية في منطقة خليج غينيا لا تسمح بذلك، لذلك تتطلع الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعل القيادات السياسة موالية للإدارة الأمريكية لضمان تحقيق أهدافهم ومصالحهم[٤].

ثالثاً: أثر التنافس الأمريكي الصيني في منطقة خليج غينيا على السياسة الصينية

مع بداية القرن الحادي والعشرين أدركت الولايات المتحدة أن دور الصين بدأ يتنامى شيئاً فشيئاً في منطقة خليج غينيا، خاصة وإن هذه المنطقة من المنظور الأمريكي تمثل أولوية كبيرة لدى المصدرين والمستثمرين والتجار الأمريكيين، لما لها من امكانيات كبيرة وأسواق واعدة، لذلك تبنت إدارة الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب)، سياسة متشددة في التعامل مع الوجود الصيني انطلاقاً من الرغبة الصينية في مواجهة الهيمنة الأمريكية، بذلك تحاول الحكومة الأمريكية فرض ضغوطات كبيرة على سياسة الصين، بهدف عرقلة الصعود الصيني وتحجم دوره في المنطقة[٥].

---

(١) عبد الرزاق مطلك الفهد، البدايات الأولى للوجود الأمريكي في إفريقيا: ليبيريا أنموذجاً، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٧، ص. ٦.

(٢) محمد السعيد حجازي، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتكامل الأدوار بمنطقة الساحل الأفريقي، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد (٤) – العدد (٨)، الناشر: المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، ص. ٣٤٤.

(3) Idahosa Osaritin, From Latent to Manifest: US Strategic Interests in the Gulf of Guinea, Journal of Social Sciences, Volume (27) - Issue (2), Publisher: Kamla Raj Enterprises, New Delhi, 2011, p. 126.

(4) Cornelius M. Guinan, Regional Security in the Gulf of Guinea: A Vital U.S. Interest, Master's Thesis, National Defense University/Joint Forces Staff College, Virginia, 2010, p. 58.

(٥) ماجد محمد طه اسماعيل، التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا منطقة جنوب الصحراء واستراتيجية القوة الذكية، رسالة ماجستير، جامعة حلوان / كلية الفنون التطبيقية – العلاقات الدولية، القاهرة، ٢٠٢١، ص ص. ١٠ – ١١.

أتبعت الصين سياسة مرنة قائمة على أسس ومبادئ الشراكة والتعاون مع بلدان خليج غينيا، في محاولة لكسب ثقتها من جانب، وكسر الحاجز الذي فرضته الولايات المتحدة من جانب آخر، وعليه فقد عمدت السياسة الصينية إلى تقديم الدعم والاستثمار في المنطقة وبمختلف القطاعات، بهدف تعزيز صورة تواجدها، وهو ما شكل تحدياً للسياسة الأمريكية، بيد أن النهج الذي أتبعه الرئيس الصيني (شي جين بينغ)، قد زاد من القلق الأمريكي ازاء ما تقوم به الصين في المنطقة[١].

وبذلك، تقصدت الولايات المتحدة إتهام الصين بأنها تسعى لضمان وصولها إلى مناطق الإنتاج النفطي، في محاولة للإضرار بسمعة الصين أمام دول خليج غينيا، للحد من توسع نشاطاتها وتقليص دائرة نفوذها[٢].

وبالتالي، انعكست ردود الأفعال سلباً على الوضع في المنطقة، لتتغير المعادلة من مجرد آراء إلى منافسة استراتيجية حقيقية، فالصين ترفض فكرة الهيمنة الأمريكية، والولايات المتحدة تحاول عرقلة طرق الصين في مد نفوذها على منطقة خليج غينيا، كون أن الصين تشكل تحدياً واضحاً للإدارة الأمريكية، وعلى المستوى الدولي أيضاً، وأن هذه التحدي من شأنه أن يحد من خيارات أمريكا في فرض نفوذها على مناطق الإنتاج النفطي[٣].

وعلى الرغم من أن المصالح الاقتصادية في منطقة خليج غينيا تجعل من التفاعلات بين الصين والولايات المتحدة مليئة بالصراع والمنافسة، إلا أن الصين والولايات المتحدة كلاً منهما يحتاج الآخر في وضع قواعد مشتركة لمنع انتشار السلاح النووي، وعمليات وحفظ السلام، والصحة العامة، إلا أن رفض السياسة الصينية الاشتراك في المبادرات التي ينظمها الغرب مثل مبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية، ومبادئ خط الاستواء، وشراكة حوض الكونغو، وما إلى ذلك، التي أدّت إلى نشوب صراعات أيديولوجية ومنافسة حقيقية[٤].

---

(١) وليد الطيب، التنافس الأمريكي الصيني على إفريقيا، مجلة رؤية تركية، المجلد (٤) – العدد (٤)، الناشر: مؤسسة ستل للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أنقرة، ٢٠١٥، ص ص. ١٨٨ – ١٨٩.

(٢) ريمة كاية، العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١١، ص. ١٤٨.

(3) Wang Li, China and the United States in Africa: Competition or Cooperation, China Quarterly Journal of International Strategic Studies Volume (6) - Issue (1), Publisher: Shanghai Institutes of International Studies, Shanghai, 2020, pp. 10 - 11.

(4) Nicole Cagere-Dor et al., US-China Competition in Africa: Strategic Ambiguity, The Open Journal of Political Science, Volume (12) - Issue (4), Publisher: SCIRP, Queensland, 2022, p. 673.

لذلك، فإن مراكز التفكير الأمريكية تحث على استخدام سياسات متنوعة للحد من توسع النفوذ الصيني، كون أن الأنشطة التي تقوم بها الصين في منطقة خليج غينيا من شأنها أن تهمش من الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة، خاصة بعد فشل السبل السياسية والدبلوماسية للولايات الأمريكية، ولم يتبقى أيّ خيار أمامها سوى التدخل العسكري للسيطرة على دول خليج غينيا، إلا أن التدخل العسكري المباشر سيؤدي إلى تزايد حدة التنافس بين الجانبين في المنطقة[١].

وبما أن دول خليج غينيا عدت مؤخراً موطناً للعديد من المعادن النادرة مثل اليورانيوم، والفاناديوم، والتيتانيوم، التي تدخل في صناعة المواد اللازمة للعمل بالفضاء، والطاقة النووية، فقد أصبحت المنطقة ذات أولوية كبيرة في سياسات الدول الصناعية الكبرى (الصين والولايات المتحدة) التي هي بحاجة كبيرة إلى مصادر الطاقة والمعادن، لذلك فإن حدة التنافس ازدادت بين الطرفين خاصة بعد أن دخلت الصين بسياسات ناعمة خدمت دول خليج غينيا وشعوبها، ومن الناحية الواقعية، فإن هذه السياسة التي تنتهجها الصين في المنطقة عدت تهديداً للمصالح الأمريكية[٢].

وفي السياق نفسه، أكد الخبير الاقتصادي في منظمة أوكسفام (غازي فليتشر)، أن التوجه الصيني والاهتمام الكبير بمناطق الإنتاج النفطي في المنطقة الأفريقية، من شأنه أن يشكل مصدراً للخلاف في علاقات الصين والولايات المتحدة، وهذا النوع من الخلاف سيقتصر على المجال التجاري، فالنهج الذي تستخدمه الصين أمام الولايات المتحدة تمثل بالحكمة والذكاء من خلال استخدام القروض دون عواقب، وهو ما ساعد بعض دول خليج غينيا على التخلص من شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المجحفة [٣].

---

(1) Omar A. Eno and Muhammad A. Inoue, US-China Competition over African Resources: Proxy Wars Loom Amid Potential Alternatives, Asian Journal of Social Sciences, Arts and Humanities, Volume (2) - Issue (1), Publisher: Interdisciplinary Journals Organization, Washington, 2014, p. 28.

(2) Earl Conteh Morgan, The United States and China: Strategic Competition in Africa, Insight Turkey Magazine, Volume (20) - Issue (1), Publisher: Insight Turkey Research Center, Ankara, 2018, pp. 17-18.

(٣) شفيعة حداد، الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة: التنافس في السودان نموذجا، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد (٢٠١٤) – العدد (١٠)، الناشر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة / كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٤، ص. ٢٠.

فبعد أن أدركت الولايات المتحدة أبعاد التأثير الصيني على مصالحها في المنطقة، ومن أجل موازنة النفوذ الصيني، عمدت الحكومة الأمريكية إلى تبني استراتيجية جديدة متعددة الأوجه لتعزيز مكانة الولايات المتحدة في المنطقة، وتشمل استراتيجياتها ما يلي [١]:

١- التركيز على ضرورة استقلال دول خليج غينيا.
٢- عدم السماح للصين ببسط سيطرتها على مناطق الإنتاج النفطي.
٣- تقديم المساعدات الاقتصادية، والتركيز على ضمان تحقيق النتائج.
٤- مكافحة التنظيمات الإرهابية، من خلال دعم مؤسسات الأمن والدفاع.
٥- فتح آفاق جديدة للتعاون والشراكة، من خلال التجارة المتبادلة والاستثمار وتوفير فرصاً للشركات الأمريكية، بهدف تعزيز التنمية المستدامة.

بالتالي، أن أيّ نهج جديد تتبعه الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية، يتمحور حول تعزيز المكانة وتوسيع النفوذ وضمان تأمين مصادر الطاقة في منطقة خليج غينيا[٢].

ولذلك، وتحت ذريعة مكافحة التنظيمات الإرهابية، بدأت الولايات المتحدة التفاوض مع دول خليج غينيا، لإنشاء قواعد عسكرية أمريكية في الغابون وغينيا، كما سعت بذلك إلى توقيع اتفاقيات أمنية مع السنغال، وغانا، والكاميرون، والغابون، وغينيا الاستوائية، وبنين، ونيجيريا، لاستخدام مجالها الجوي لفرض الأمن وتنفيذ الضربات الجوية ضد التنظيمات الإرهابية، إلا أنها تسعى من خلال إنشاء القواعد العسكرية وسيطرتها على المجال الجوي، إلى مراقبة تحركات الصين ومنعهم من التغلغل نحو مناطق الإنتاج النفطي في منطقة خليج غينيا [٣].

وفي السياق نفسه، تبنت إدارة الرئيس الأمريكي (جو بايدن) رؤية واضحة العداء تجاه الصين في منطقة خليج غينيا، إذ تعد الصين منافساً حقيقي يسعى إلى خلق نظام دولي جديد،

---

(١) شريفة كلاع، تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا وفرص تحقيق التنمية بالقارة، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد (٥) – العدد (٢)، الناشر: جامعة عمار التليجي بالأغواط / كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢١، ص. ٩٨٩.

(٢) مقعاش مراد و نور الدين فوزي، استراتيجيات التوسع الصيني في القرن الافريقي في ظل التواجد الأمريكي في المنطقة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد (٨) – العدد (١)، الناشر: جامعة باتنة ١ الحاج الأخضر / كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢١، ص. ١٣٦.

(٣) فاطمة حسين أحمد الشامي، السياسة الأمريكية في خليج غينيا منذ عام ٢٠٠١، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة – معهد البحوث والدراسات الإفريقية – قسم السياسة والاقتصاد، القاهرة، ٢٠١٠، ص. ٩٢.

بذلك أعلنت حكومة بايدن في عام 2021، عن النية الأمريكية في أنشاء محور أنتشار موسع في المنطقة خصوصاً بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وازاء هذه القضية صرح وزير الخارجية النيجيري السابق (جيفري أونيما) قائلاً (يبدو أن التنافس الصيني الأمريكي في خليج غينيا ساخراً تقريباً ... ولكن أنه لأمر جيد بالنسبة لك حينما يقدم لك الجميع أشياء رائعة، فخذ من كل واحد ما تستطيع)، بينما يرد وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكن)، للقادة السياسيين خصوصاً في غينيا الاستوائية، أن الصين تسعى إلى تعزيز نفوذها العسكري وهو ما يثير مخاوفنا الأمنية، ناقلاً رسالة من الحكومة الأمريكية مفادها أن الصين استخدمت النفوذ الاقتصادي من أجل بلوغ أهدافها الأمنية ومصالحها الاقتصادية وهو ما لن يكون في مصلحة المنطقة بل كان في مصلحة الصين فقط[١].

بالإضافة إلى ذلك، أن الولايات المتحدة لم تنظر لصعود الصين باعتباره صعوداً سلمياً، بل كانت تراه بمثابة تهديداً لمصالحها ومكانتها الدولية، ولعل هذا الصعود يفسر حقيقة التوتر في بين الجانبين، إذ يعتقد صانع القرار الأمريكي أن هذا الأمر مبرراً لحماية مصالحها من التهديد الصيني، ولذلك ترى الولايات المتحدة ترى بأن أضعاف الصين ليس بالأمر السهل، وإذا تحقق ذلك فإن العواقب ستكون بالغة الخطورة على مصالحها، لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى تطويق الصين أمّا من خلال الجهود الرامية إلى إزاحتها من خلال التحالف مع دول المعارضة أو عن طريق إثارة الاضطرابات في البلدان ذات الأهمية الاستراتيجية مثل دول خليج غينيا[٢].

ومما سبق، يمكننا المقارنة بين سياسات الصين والولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص آليات التنافس على منطقة خليج غينيا بالآتي[٣]:

١- أن الصين تقدم المساعدات بدون شروط، على العكس من الولايات المتحدة التي تقدم المساعدات بشروط.

٢- أن الصين تعزز نفوذها من خلال مشاريع الاستثمار واستخراج الموارد الطبيعية، بينما تعزز الولايات المتحدة نفوذها عن طريق التدخل العسكري.

---

(1) Enrique Martino, op. cit., pp. 28 – 29.

(٢) محمد محياوي، التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٢، ص ص. ١٩٠ – ١٩١.

(٣) ساعد ياحي، التنافس الصيني الأمريكي وانعكاساته على الأمن الدولي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٢، ص. ٨٠ – ٨١.

٣- أن الصين تعاملت مع الأنظمة السياسة التي لا ترغب للوجود الأمريكي، لاسيما وأن سياسة الصين ركزت بالدرجة الأساس على البعد الاقتصادي واحترام السيادة الداخلية للدول، على العكس من الولايات المتحدة التي ركزت على الهيمنة، بيد أن هذا الأمر حدد من مقبولية الولايات المتحدة لدى دول خليج غينيا.

وعليه، يمكن القول أيضاً أن صعود الصين كقوة اقتصادية في عدد من المناطق الاستراتيجية، أثار قلق الولايات المتحدة، وذلك لأن الصين توغلت في المناطق التي تُعد هي مناطق نفوذ للولايات المتحدة مثل نيجيريا، أنغولا، غانا، غينيا الاستوائية، إذ أن المنافسة لا تقتصر على مجال النفط فقط، ولكنها دخلت في مجالات عديدة تمثلت بحجم الاستثمار والتجارة وغيرها(١).

وبالتالي، فإن فاعلية الصين في منطقة خليج غينيا تصوره الولايات المتحدة الأمريكية على أنه استخدام الدعاية لتعزيز حضورها، ومن ثم تحقيق أهدافها الاقتصادية، وهو ما يقوض من الدور الأمريكي، لذلك تتطلع الولايات المتحدة إلى إقناع الحكومات وشعوبهم بأن الدور الذي تود أن تلعبه الصين سيكون في مصلحتها وحدها، ولن يكون في مصلحة أيّ دولة من دول خليج غينيا(٢).

ولاسيما، وأن للصين طموحاً كبيراً يتمثل في ربط دول خليج غينيا (أسواقها وموانئها)، بمبادرة الحزام والطريق العالمية، باعتبار أن منطقة خليج غينيا هي البوابة الرئيسة لتوسع النفوذ الصيني إلى بقية المناطق الاستراتيجية الواقعة في جنوب وشمال ووسط القارة الأفريقية، وبذلك تقدم الصين مبادرة الحزام والطريق والتي سبق الإشارة إليها كواحدة من مبادرات التنمية التي تسعى الصين من خلالها الى ما يلي (٣):

١- الربط الصناعي: تسعى الصين من خلال هذه المبادرة إلى تعزيز الربط الصناعي والتنمية للصين في منطقة خليج غينيا، من خلال نقل التكنولوجيا إلى دولها.

---

(١) المصدر السابق، ص. ٨١.

(٢) أحمد عبد الرحمن خليفة، الاستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا ومجابة النفوذ الصيني خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠٢١، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد (٨) – العدد (١٦)، الناشر: جامعة الاسكندرية / كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، الاسكندرية، ٢٠٢٢، ص. ١٠٦٧.

(٣) نوار عامر شاكر، التنافس الأمريكي الصيني في منطقة القرن الأفريقي بعد عام ٢٠٠٩: دراسة مستقبلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (٢) – العدد (٢)، الناشر: جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية، تكريت، ٢٠١٥، ص. ٢١٨.

٢- التفاعل الصيني الأفريقي: تسعى الصين إلى ربط دول خليج غينيا بـ(مشروع حزام واحد طريق واحد)، بهدف تعزيز التفاعل مع دول خليج غينيا لضمان تحقيق التنمية المستدامة.
٣- التكامل الاقليمي: تسعى الصين إلى تعزيز التعاون والتكامل مع دول خليج غينيا وفي مختلف المجالات المتمثلة؛ بالتجارة، والصناعة، والاستثمار، والطاقة، والبنى التحتية.

وعليه، أن الصين ترى النفوذ الأمريكي يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه السياسة الصينية في منطقة خليج غينيا، إذ تسعى الحكومة الأمريكية إلى الحد من نفوذ الصين المتزايد من خلال تقييد تحركاتها ومحاصرتها[١]. فمن ناحية عملت حكومة الولايات المتحدة على زيادة وجودها العسكري بهدف محاصرة الوجود العسكري الصيني لمنعهم من السيطرة على المناطق الاستراتيجية، ومن ناحية أخرى عمدت إلى إطلاق حملات دعائية هدفها الإضرار بسمعة الصين أمام دول وشعوب خليج غينيا، وقد تضمنت الحملة ما يلي[٢]:

١- تتهم الصين بأنها تقدم الرشوة للمسؤولين والزعماء السياسيين بهدف تعزيز نفوذهم.
٢- تتهما بأنها تحاول انتهاج سياسة إغراق دول خليج غينيا (بفخ الديون)، لتسهيل السيطرة عليها في الوقت الذي لا تَتمكن فيه الدول من دفع ديونها.
٣- تقوم بدعم الأنظمة الاستبدادية التي تعتمد على قمع الناس من أجل البقاء في السلطة.
٤- النية الصينية في استعمار دول خليج غينيا.

بالتالي، فإن سياسة الولايات المتحدة في المنطقة تمثل التحدي الخارجي الأكبر للمصالح الصينية، خاصةً وأن المنطقة تمثل أهمية كبيرة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وهو ما دفع الحكومة الأمريكية إلى تبني عداً من الآليات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية لتحجيم النفوذ الصيني في منطقة خليج غينيا[٣].

---

(١) عميري عبد الوهاب، التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة وتحول القوة، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد (٥) – العدد (٢)، الناشر: جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، ٢٠٢٢، ص. ٧٨١.
(٢) هديل حربي ذاري، التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي، المجلة السياسية والدولية، المجلد (٢٠٢٣) – العدد (٥٤)، الناشر: الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٣، ص. ٢٩٤.
(٣) مراد بن قيطة و فاطمة الزهراء بويدة، مصدر سبق ذكره، ص. ٢٢٣.

المبحث الثالث

مستقبل السياسة الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا

أن التنبؤ بالمستقبل مهمة صعبة في ظل أيّ ظرف، في حقل العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية مسألة معقدة وتتسم بالصعوبة بسبب حالة عدم اليقين وصعوبة قياس المتغيرات المؤثرة فيها(١).

وعليه، فإن محاولة تفسير النظرة المستقبلية لسياسة الصين تجاه أيّ منطقة هي محاولة للحصول على فهم عام لمستقبل تلك السياسة في المنطقة خلال الفترة المقبلة، وبناء على معطيات الدراسة الحالية فإن المستقبل سوف يعكس الوضع الحالي القائم على الجهود التي تبذلها الصين لرسم آفاق سياستها الإيجابية على المدى الطويل(٢).

ومن أجل الحديث عن مستقبل السياسة الخارجية الصينية في منطقة خليج غينيا، تم تقسيم المبحث إلى مطلبين وكل مطلب يتضمن سيناريو انطلاقاً من قراءة وتحليل الاحداث والواقعة خلال فترة الدراسة لبيان مستقبل السياسة الصينية في المنطقة.

المطلب الأول: سيناريو تزايد الاهتمام الصيني بمنطقة خليج غينيا

تتبع احتمالية تزايد اهتمام السياسة الصينية بمنطقة خليج غينيا، من خصائص البيئة الداخلية لكلاً من الصين ودول خليج غينيا، بالإضافة إلى البيئة الدولية والأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية وتأثيرها على تطور العلاقات بين الصين ودول خليج غينيا.

وفيما يتعلق بالبيئة الداخلية لدول خليج غينيا، فإنها لا تزال تعاني من تحديات سياسية، واقتصادية، وانسانية، ومعدلات نموها غير مستقرة، بالإضافة إلى تصاعد حدة النزاعات في هذه البلدان، وكما ذكرنا سابقاً فهي تواجه عدداً من التحديات التي تقف عائقاً أمام تنميتها(٣).

---

(١) يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ص. ٢٣١ – ٢٣٢.

(٢)علي نجم عبدالله مطر، تأثير الطاقة في الاستراتيجية الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد العام ٢٠١١، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١، ص. ١٩٦.

(3) Development Indicators in Africa, a report issued by the International Bank for Reconstruction and Development (the World Bank), Washington, 2011, pp. 147-149.

أمّا بالنسبة للصين، وكما ذكرنا سابقاً أن تطور الاقتصاد الصيني بشكل هائل وتحقيقه لمعدلات نمو غير متوقعة على الإطلاق، أسهم في تعزيز تواجد الصين في منطقة خليج غينيا، لا سيما وأن دول المنطقة تسعى للبحث عن أسواق لتصريف مواردها بدءً من رؤيتها المتمثلة في تسليم مواردها الطبيعية إلى الدول التي تستثمر بشكل كبير، وبناءً على هذه الرؤية فإن الصين هي المرشح الأقوى للسيطرة على هذه الموارد، كما ستعزز نفوذها في المنطقة واستغلال حاجة دول خليج غينيا إلى التنمية والاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الأخرى، لتصبح المرشح الأقوى للتأثير التنموي على أساس الاحتياجات المشتركة، الأمر الذي سيسمح للصين بزيادة وجودها في دول خليج غينيا[١].

وحتى على الجانب الأمني، أصبحَت دول خليج غينيا تبحث عن قوى كبرى تساعدهم في التغلب على التحديات الأمنية، خاصة وأن هذه الدول تواجه تحديات كبيرة بسبب تأثير العوامل البيئية المحلية والدولية [٢].

وبما أن دول خليج غينيا تعاني من صراعات مستمرة وانقسامات وبيئة سياسية وأمنية غير مستقرة، إلا أن هذه الأوضاع وفرت بيئة جاذبة ساعدت على تصاعد الدور الصيني في المنطقة، من خلال توطيد العلاقات مع الصين لدعمهم في تأسيس بيئة سلام دائمة[٣]. وقد لاقى التعاون مع الصين ترحيباً كبيراً لدى العديد من القادة والشعوب الأفريقية، انطلاقاً من أن ما تملكه الصين من القدرات والإمكانات سيحول إلى تأسيس حالة من الاستقرار الدائم، وهو ما يصب في مصلحة الصين لأن تكون لاعباً مؤثراً في منطقة خليج غينيا[٤].

---

(1) Robert O'Brien, The Implications of China's Increased Engagement in Africa: An Economic, Political, and Cultural Analysis, Journal of the Washington Institute for China Studies, Volume (3) - Issue (1), Publisher: Washington Institute for China Studies, Washington, 2008, pp. 77 - 80.

(2) Qiaoyan Zhai et al., China-Africa Economic and Trade Cooperation from a Community Perspective with Common Benefits: Achievements, Challenges and Prospects, International Review of Political Economy, Volume (11) - Issue (2), Publisher: Pluto Journals, Shanghai, 2020, p. 211.

(3) Suresh Moradi, Chinese Hegemony and Non-Interference in Africa: Friend or Foe, Journal of Chinese Studies, Volume (8) - Issue (3), Publisher: Scholarly Research Publishing Company, Washington, 2019, p. 167.

(4) Othman Salah, Chinese Soft Power in Africa: The Case of Senegal, Open Journal of Social Sciences, Volume (4) - Issue (12), Publisher: Scientific Research Publishing Company, Washington, 2016, p. 134.

أمّا على الجانب الاجتماعي، فقدت أسهمت قراءة الصين لاحتياجات السوق في دول خليج غينيا إلى زيادة قبول شعوب هذه الدول للوجود الصيني، انطلاقاً مما قدمته الصين من منتجات تلائم مستويات دخل الفرد الأفريقي[١].

وبذلك، تحاول الصين استغلال هذا الوضع لصالحها، إذ حققت نتائج إيجابية في فترة قصيرة خاصةً وأن تغلغل الصين إلى دول خليج غينيا بدأ يبلغ ذروته في أواخِر العام 2013، على النقيض من فرنسا والولايات المتحدة الذين تركوا فجوات كبيرة في اقتصادات دول خليج غينيا بالإضافة إلى اثقالها بالديون[٢].

بالتالي، أن جميع المشاريع التنموية والخدمية التي تقدمها الصين لدول خليج غينيا تكون دافعاً للحصول على المكاسب التي تخدم تحركاتها المستقبلية، إذ يُعتبر أكتسابها لحلفاء جدد وثروات طبيعية مصدراً رئيساً للاستثمار في المنطقة، فإن مصلحة الصين بالإضافة إلى مصادر الطاقة التي تحفز اقتصادها، تُكمن في كسب حلفاء يدعمون إرادة الصين في المحافل الدولية، ونتيجة لذلك تستغل الحكومة الصينية التعاون الناشئ بينها وبين دول خليج غينيا وبدأت بتنفيذ مشروع (الحزام والطريق) كأحد أهم الدوافع لتزايد الحضور الصيني مستقبلاً حيث عمدت لتوفير(60) مليار دولار في عام 2018 لدعم المصانع وبناء الطرق والسكك الحديدية في إطار مبادرة "حزام واحد طريق واحد"، وقد أحدثت هذه الاستثمارات تغييراً كبيراً في البيئة الاجتماعية والاقتصادية لدول المنطقة وحققت نتائج إيجابية من حيث حجم ونوع الاستثمار والنمو الاقتصادي والتكيف الاستثماري مع الطلب المحلي، وهو ما يُمكن السياسة الصينية من تحقيق المكاسب على المدى الطويل، لذلك تستمر الصين في تقديم المشاريع التنموية التي تُسهم في تعزيز التحول الصناعي، بالإضافة تحسين الأوضاع المعيشية في دول خليج غينيا، بالتالي تساعدها هذه المشاريع على تحقيق مكاسبها المتمثلة بمصادر الطاقة، ثم كسب حلفاء جدد للصين[٣].

---

(1) Magbe Henry Joel Regisahoy, An Overview of China-Africa Trade Relations, Open Journal of Social Sciences, Volume (7) - Issue (7), Publisher: Scientific Research Publishing Company, Washington, 2019, p. 387.

(2) Li Tibo and Fangmiao Hui, Analysis of China's Trade Relations and Their Impact on the Guinean Economy, Open Access Library Journal, Volume (4) - Issue (5), Publisher: Olib Magazine, Road Town, 2017, p. 4.

(3) Defense Yan Sylvain Dibong and Huaqing Wu, Reevaluating China's Investments in Africa: From the Perspective of African Citizens, iBusiness Journal, Volume (12) - Issue (4), Publisher: Scientific Research Publishing Company, Washington, 2020, pp. 180 - 195.

مما سبق، يمكن القول أن القبول الذي تحظى به الصين لدى دول خليج غينيا والفوائد المتبادلة تمثل منعطف مهم في إمكانية الاستمرار[١]، بالأخص عندما نجحت الصين في تغيير قواعد (التنمية والنفوذ)، في منطقة خليج غينيا، بعد أن هيمنت عليها القوى الغربية لعدة عقود[٢].

وعليه فإن مشاريع الصين الاستثمارية في منطقة خليج غينيا أسهمت وبشكل كبير في تعزيز علاقات التعاون والشراكة بين الطرفين، مما أنعكس إيجاباً على السياسة الصينية لتعزيز وجودها وتحقيق مكاسبها المستقبلية[٣]، انطلاقاً من اعتراف هذه الدول بالصين كشريك أساسي وداعم مستقبلي[٤].

وأخيراً، تتمتع الصين بقدرات وفرص عديدة لفرض نفسها بشكل أفضل من القوى الغربية، كما أن الأساليب التي تعتمدها ترضي المسؤولين والشعوب الأفريقية، وعلى عكس الأساليب الغربية القائمة على التدخل القسري، بالإضافة إلى أن التخطيط الاستراتيجي الصيني في منطقة خليج غينيا ساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، مما وفر فرصة ممتازة لنمو قوة الصين، وبذلك يمكن القول أن اهتمام الصين بمنطقة خليج غينيا سوف يزداد من خلال زيادة الدعم والمساعدات والاستثمارات في مختلف المجالات، وهو ما يتيح للصين فرصاً يمكن من خلالها تدعيم دورها، وتزيد من نفوذها مستقبلاً في منطقة خليج غينيا[٥].

---

(1) Marcus Power and Giles Mohan, China and the Geopolitical Imaginary of African Development, "China-Africa Development Relations", Routledge Contemporary China Series, New York, 2010, p. 60.

(٢)دهية بلعيدان، الاستراتيجية الصينية في إفريقيا بعد الحرب الباردة: تعاون أم تحالف، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩، ص. ٩٣.

(3) Sanebi Emmanuel Traoré، China's Strategy in Sino-African Relations, Open Journal of Political Science, Volume (11) - Issue (4), Publisher: Scholarly Research Publishing Company, Washington, 2021, pp. 620 – 627.

(4) Pontus Carlsson, China in Africa: An Act of Neocolonialism or a Win-Win Relationship, Master's Thesis, Carlsson, Linnaeus University / Faculty of Social Sciences - Department of Political Sciences, Vaxjo, 2020, pp. 69 - 71.

(٥) محمد الصالح جمال، الأختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، ص ص. ٢١٧ – ٢١٨.

المطلب الثاني: سيناريو تراجع الاهتمام الصيني بمنطقة خليج غينيا

يمكن وضع احتمالية حول تراجع فاعلية السياسة الصينية بمنطقة خليج غينيا على المدى المتوسط والبعيد وذلك من خلال بعض المتغيرات المؤثرة، والتي سيتم توضيحها في ثلاثة نقاط رئيسة وهي على النحو الآتي:

١-دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة:

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة الصين في منطقة خليج غينيا على أنها سياسة عدوانية تحاول من خلالها إزاحة نفوذ الولايات المتحدة، وبذلك تحاول الحكومة الأمريكية أتباع سياسات متعددة تقوض من الدور الصيني المتنامي من خلال تفاقم الأزمات والسعي إلى خلق أوضاع غير مستقرة على المستوى السياسي والأمني من أجل إلحاق الضرر بالمصالح الصينية ورسم صورة سلبية عن الصين لدى شعوب وقيادات دول خليج غينيا، وعليه فإن الولايات المتحدة تدرك بأن تراجع السياسة الصينية في منطقة خليج غينيا لن يتم إلا من خلال نشوب الاضطرابات السياسية والأمنية وتفاقم الأزمات وبذلك فهي تمضي صوب تغيير المعادلة لصالحها من خلال تضييق الفرص وتفاقم التحديات أمام السياسة الصينية التي بالتالي تؤدي إلى تراجع الدور الصيني في منطقة خليج غينيا[١].

وعليه، فإن تنامي النفوذ الصيني في منطقة خليج غينيا؛ تنظر إليه الحكومة الأمريكية على أنه مصدراً واضحاً لتهديد المصالح الأمريكية، ومن هذا المنطلق تحاول حماية مصالحها ومناطق نفوذها من التهديد الصيني، بل وتحاول الحد من دورها من خلال تبني استراتيجيات عسكرية مباشرة[٢].

وعليه، أن اندفاع الحكومة الأمريكية إلى تبني استراتيجية كبرى تتمثل في التدخل العسكري وأنشاء القواعد العسكرية التابعة لها، والتي تفضي إلى مواجهة النفوذ الصيني وإحباط توغله، سيسهم في احتمالية تراجع الدور الذي تلعبه الصين في منطقة خليج غينيا، انطلاقاً مما تمثله هذه

---

(١)حسام قندوز ، التنافس الأمريكي الصيني على النفط في القارة الإفريقية: أنموذج السودان ٢٠٠٠ – ٢٠١٨م، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٩، ص. ٥٩.

(٢) محمد محياوي، مصدر سبق ذكره، ص. ١٩٠.

المنطقة من أولوية كبيرة في سياسة الولايات المتحدة، بالتالي فإن الحكومة الأمريكية تسعى إلى تحجيم الدور الصيني الذي يشكل مصدر قلق كبير لمصالح الولايات المتحدة[١].

كما ترى أن استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة خليج غينيا، من شأنه أن يزيد من تدفقات الاستثمارات الصينية ويسمح للصين بلعب دور أكثر فاعلية، على اعتبار أن مصالح الصين تتأثر بمدى تأزم الأوضاع السياسية والأمنية [٢].

وبالتالي، شكل احتواء دور الصين المتنامي في منطقة خليج غينيا، أحد الأركان الأساسية للسياسة الأميركية في القارة الأفريقية، انطلاقاً من القلق الأمريكي إزاء النمو الصيني الذي تَعتبره الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها في القارة[٣].

٢- تصاعد عمليات الإرهاب والقرصنة:

أن أنتشار أنشطة التنظيمات الإرهابية، والقرصنة في سواحل خليج غينيا، تعد من بين التحديات التي قد تؤثر على المصالح الصينية، أذ أن تزايد عمليات اختطاف المواطنين الصينيين والعاملين في الشركات الاستثمارية، فضلاً عن الهجمات الإرهابية على المصالح والمنشآت الصينية، وقرصنة السفن التجارية، من شأنه أن يحد من فاعلية الدور الصيني في المنطقة[٤].

فقد ألحقت نشاطات الإرهاب والقرصنة خسائر كبيرة للصين تمثلت في خطف وقتل العشرات من المواطنين والمستثمرين والدبلوماسيين العاملين في منطقة خليج غينيا، كما ألحقت الضرر بالعديد من البنى التحتية التابعة للمواقع الصينية، بالإضافة إلى الهجمات الإرهابية المدروسة ازاء السفن والطائرات الصينية وهو ما مثل تحدياً أمنياً واضحاً أمام فاعلية السياسة الصينية[٥].

---

(١) حمسي مولود وعكرود صفيان، مكانة الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الأمريكية ٢٠٠١ – ٢٠١٦، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري – تيزي وزو / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨، ص ص. ٨٩ – ٩٠.

(٢)سفيان بولعراس ، مصدر سبق ذكره، ص ص. ٢٧٠ – ٢٧٥.

(٣) مزارة رشيد، أثر الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي على العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث الحادري عشر من سبتمبر، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور بالجلفة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨، ص. ٥١.

(٤) بلعيدان دهية، مصدر سبق ذكره، ص ص. ٨٩ – ٩٠.

(5)Abdelhak Basu, op cit, p. 6.

فعلى سبيل المثال، تعرض ثلاثة من العمال الصينيين للاختطاف على يد مجموعة من القراصنة من موقع لتعدين الذهب في ولاية (أوسون) جنوب غرب نيجيريا في عام 2021، فيما أعلن الجيش النيجيري أنه قام بدفع فدية قدرها 300 ألف دولار للإفراج عن العمال الصينيين[١].

مما تقدم يمكن القول، أن الاستمرار في تعرض الرعايا الصينيين للاختطاف، واستهداف المصالح الصينية من قبل التنظيمات الإرهابية ممكن أن يدفع الشركات الصينية إلى تقليص حجم نشاطاتها في المنطقة مما يؤدي إلى احتمالية تراجع اهتمام السياسة الصينية بمنطقة خليج غينيا نظراً لما تشكله الجماعات الإرهابية من خسائر مادية وبشرية على الصين[٢].

٣- تحول الاهتمام الصيني:

أن المكانة الدولية التي تحتلها الصين، بالإضافة إلى نموها الاقتصادي الهائل، شكلا دافعين رئيسيين في سياسة الصين الخارجية، لذلك أصبحَت تطلعات الصين العالمية كبيرة إزاء المناطق التي تحظى بأهمية استراتيجية، وبالأخص المناطق التي تحتوي على كميات كبيرة من مصادر الطاقة، وعليه فإن نهج الصين الخارجي قائم على مستويين أساسيين؛ الأول يتمثل في تبني سياسات قائمة على أساس توطيد العلاقات والتبادلات التجارية والاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المهمة، والثاني يكمن في تعظيم قدرات الصين العسكرية لضمانها تأمين وصول إمدادات الطاقة إلى الصين، لذا فإن تطلعات الصين تتزايد مع تزايد حاجة الصين لمصادر الطاقة فنجدها تهتم بمناطق في أمريكا اللاتينية، والخليج العربي، ومناطق أخرى من إفريقيا(شرق وجنوب إفريقيا)، واسيا الوسطى(منطقة بحر قزوين)، والقطب الشمالي[٣].

بالتالي، فإن تطلعات الصين الخارجية المتعددة من الممكن أن تضع أمام سياساتها أمرين رئيسيين؛ الأول يؤدي إلى اختلاف بوصلة الاتجاهات العالمية وذلك لتنوع الأهداف، ومن ثم خسارة المناطق ذات الأهمية الكبيرة؛ والثاني يكمن في ظهور مناطق جديدة ذات أهمية أكبر في تطلعات

---

(١) حكيم ألادي نجم الدين، مصدر سبق ذكره، ص. ٤. للمزيد تنظر بالصفحات(١٢٧-١٣٠).

(2) Dawn Murphy, op cit, pp. 2 - 4.

(٣) محمد محمود صبري صيدم، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر / كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – برنامج ماجستير العلوم السياسية، غزة، ٢٠١٤، ص. ٨٩.

سياسات الصين، مما قد يؤدي إلى احتمالية تراجع الاهتمام الصيني بمنطقة خليج غينيا والتحول صوب المناطق التي تشكل أهمية أكبر[١].

ويرى الباحث أن احتمالية تراجع اهتمام الصين بمنطقة خليج غينيا بسبب دخول مناطق مهمة جديدة في تطلعات الصين هو رؤية بعيدة، كون أن سياسة (شي جين بينغ) لم تترك أي ثغرات من شأنها تقويض أنشطة الصين في المناطق الاستراتيجية، بل تنظر إلى جميع مناطق العالم، انطلاقاً من رؤية الصين العالمية التي لا تتمحور حول منطقة واحدة.

مما سبق؛ يرجح الباحث سيناريو تطور الاهتمام الصيني بمنطقة خليج غينيا، انطلاقاً من سعي صانع القرار الصيني إلى زيادة الدعم والمساعدات والاستثمارات الصينية في مختلف المجالات، وذلك لكسب دول خليج غينيا كحلفاء جدد للصين، بالإضافة إلى المكاسب الاقتصادية التي حصلت عليها الصين من توجهها إزاء خليج غينيا، على الرغم من وجود تحديات كبيرة أثرت على السياسة الصينية إلا أن الصين ستعتمد في المستقبل على تطوير أساليب مختلفة تسهم في معالجة هذه التحديات، وبالتالي نرجح استمرار وزيادة الاهتمام الصيني لتحقيق مكاسب أكبر في المستقبل البعيد.

---

(١) زرقة جهيدة و زوابلية خيرة كريمة، مصدر سبق ذكره، ص. ٧٣.

نستنتج من خلال ما تقدم، أن أهمية منطقة خليج غينيا الجغرافية والاقتصادية، جعلت منها ساحة لتنافس القوى الدولية الكبرى، بالرغم من كثرة التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة، إلا أن حدة المنافسة الدولية على النفوذ أصبحَت تتزايد مع تزايد حاجة الدول الكبرى مثل (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا)، لمصادر الطاقة والثروات المعدنية، وهو ما شكل تحدياً كبيراً أمام الحضور الصيني الساعي لمد نفوذه في المنطقة الأفريقية، بالإضافة إلى تحديات الإرهاب التي باتت تشكل خطراً على مصالحها، والقرصنة البحرية التي أخذت تهدد سلامة الأفراد الصينيين العاملين في مجال نقل البضائع إلى الصين، بالتالي أن كل هذه المتغيرات أسهمت في خلق تأثير كبير على مصالح الصين التنموية وأهدافها المستقبلية في منطقة خليج غينيا.

الخاتمة

والاستنتاجات

الخاتمة

يتسم توجه الصين الخارجي إزاء دول خليج غينيا بأنه قائم على النفعية المتبادلة، إذ أن لسياسة الصين ازاء منطقة خليج غينيا أهداف استراتيجية متعددة، وعلى وجه التحديد الوصول السلمي إلى الموارد الطبيعية التي تُمكن الصين من الاستمرار في زيادة قوتها وتأثيرها الدولي الساعي لتقويض الدور الأمريكي العالمي، من خلال تأسيس نظام دولي متعدد الأقطاب تمارس فيه الصين دورها ونفوذها وفقاً لتصوراتها وقدراتها، وعليه تعد منطقة خليج غينيا وجهة جديدة للصين انطلاقاً من الموقع الجغرافي المؤثر والموارد الطبيعية الوفيرة، حيث تستغل الصين هذه الوجهة لتوسيع نفوذها وتعزيز حضورها من خلال تبني أدوات ووسائل ناعمة محددة، بالتالي، نجحت الحكومة الصينية في كسب دول خليج غينيا، وأصبحَت الصين تمارس دوراً أكثر تدخلاً وفاعلية في سياسات دول خليج غينيا وهو جزء من التحول الكبير في السياسة الصينية حيث أصبحَت تمارس تأثيراً واضحاً وهو ما يمكننا من القول بأن الغلبة في هذه المنطقة ستكون للصين وأن الدور الصيني سيزداد بشكل واضح مما يضفي إلى تنامي القوة الصينية في منطقة خليج غينيا، ومن المتوقع أيضاً أن تلعب الصين دوراً أكثر فاعلية من خلال تبني سياسات واقعية تمثلت في زيادة حجم الاستثمار في المنطقة، وتقديم المساعدات بهدف تحسين سبل العيش، بالإضافة إلى التبادلات التجارية والثقافية، وما إلى ذلك من سياسات تفضي إلى تزايد التعاون والشراكة بين الجانبين، وهو ما أكدته الخطابات الرسمية لصانعي القرار في الصين عند حديثهم عن دوافع التوجه صوب منطقة خليج غينيا.

ومن الواضح أن السياسة الصينية ستواصل العمل على اعتماد هذه السياسات بحجم أكبر من أجل تحقيق أهدافها وزيادة حضورها، انطلاقاً من أن النمو المتزايد في الصين يتطلب فرض تأثير أكبر من أجل تأمين إمدادات الطاقة.

الاستنتاجات

توصلت هذه الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

١- تعد منطقة خليج غينيا في غرب إفريقيا واحدة من بين أهم المناطق في العالم وذلك لاعتبارات جغرافية تتعلق بميزة الموقع، وأخرى اقتصادية تتعلق بوفرة الثروات الطبيعية فيها، وأنه بفضل ساحلها المطل على المحيط الأطلسي من جميع جوانبه أصبحَت بمثابة البوابة الرئيسة لدول القارة الحبيسة التي لا تمتلك إطلالة ساحلية، بالإضافة إلى أهميتها العالمية في تسهيل عملية التبادل التجاري بين دول القارة وبقية دول العالم، فضلاً عن ذلك؛ تضم منطقة خليج غينيا بعضاً من أكبر الحقول النفطية وحقول إنتاج المعادن الثمينة في العالم، مما يجعل من المنطقة مركزاً رئيسياً ومهماً للاستثمارات العالمية في مجال النفط والغاز الطبيعي والمعادن الثمينة.

٢- أن مصادر الطاقة كانت عاملاً مهماً في تفسير سلوك الصين إزاء منطقة خليج غينيا، من خلال التأثير على طبيعة دور الصين في المنطقة، كما أن سعي الصين لتأمين امدادات الطاقة قد أدّى إلى تقديم الدعم والمساعدة الصينية لعملية التنمية في بلدان خليج غينيا وبالأخص تلك البلدان الغنية بموارد الطاقة، ومع ذلك لا يمكن تجاهل التحديات المتزايدة التي تؤثر على أهداف الصين المستقبلية في المنطقة.

٣- عملت الحكومة الصينية على توظيف سياسات الصعود السلمي لتوطيد علاقتها مع دول خليج غينيا باعتمادها على المبادئ الخمس للتعايش السلمي، رغبةً في أن تتحول إلى قوة كبرى ذات سياسة خارجية مؤثرة تفضي إلى تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية، وهو ما ساعدها على فرض تأثير سياستها إزاء بلدان خليج غينيا حتى أصبحَ الوجود الصيني مرحباً به على العكس من الوجود الغربي.

٤- نجحت الصين في رسم صورة إيجابية لسياستها في منطقة خليج غينيا، من خلال تقديم نفسها كبديل عن الوجود الغربي ذات المآرب الاستعمارية، إذ اعتمدت أيضاً على مبدأ الاستثمار والتبادل التجاري وتقديم المساعدات دون أيّ شروط مسبقة بالإضافة إلى تقديم القروض والاعفاء عن الديون، على العكس من سياسات الغرب المبنية على الشروط المسبقة والامتيازات والأساليب الاستعمارية.

٥- أن طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه دول خليج غينيا تمثلت بكونها تعاونية قائمة على تقديم المساعدات والاستثمارات والقروض بهدف تحسين البنية التحتية والخدمات الاساسية، والتركيز بشكل أساسي على نيجيريا التي تُعد هي أهم الدول لما تملكه من احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي.

٦- تَمكنت الصين من إغراق اسواق دول خليج غينيا بالسلع المصنعة رخيصة الثمن، وهو جزءًا من سياسة التوسع إذ نظرت الصين إلى أن أسواق المنطقة تحتوي على سلع لا تتناسب مع مستوى دخل المواطنين، خصوصاً وأن غالبية المواطنين من ذوي الدخل المحدود، فعملت على دراسة السوق وإدخال العديد من السلع الصينية ذات التكلفة القليلة على سبل المثال أجهزة الكمبيوتر والهواتف النقالة التي كانت في نظر الافارقة حكراً على الأغنياء، مما أصبحَ بإمكان أيّ مواطن استخدام هذه الأجهزة بفضل الصناعة الصينية، وهو ما زاد من مقبولية الصين لدى شعوب دول خليج غينيا.

٧- على الرغم من أهمية منطقة خليج غينيا الكبيرة، إلا أنها تعاني من تحديات كثيرة أثرت بشكل كبير على دول خليج غينيا عامةً وعلى الوجود الصيني خاصةً، وذلك نتيجة تصاعد الأنشطة الغير قانونية والمتمثلة بظهور التنظيمات الإرهابية وتفاقم الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى القرصنة البحرية التي باتت تشكل خطراً كبيراً على سلامة الشركات الصينية المستثمرة في خليج غينيا، وعلى سلامة الأمن البحري وحركة التبادل التجاري.

٨- شكل التنافس الدولي على مصادر الطاقة في منطقة خليج غينيا من قبل القوى الكبرى وبالأخص فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تحدياً كبيراً لأهداف السياسة الصينية، بالتالي أن تصاعد حدة المنافسة وتوظيف مختلف الآليات من قبل الأطراف الكبرى لبسط النفوذ على مناطق الإنتاج النفطي في منطقة خليج غينيا، أضفى إلى عرقة طريق الصين في الوصول إلى الموارد الطبيعية بشكل كامل.

٩- لا تزال الصين تبحث عن الفرص التي تُمكنها من بناء مستقبل خالٍ من التحديات والعقبات التي تواجه السياسة الصينية في منطقة خليج غينيا، لذا فقد عملت على زيادة حجم استثماراتها في مجالات مختلفة، وتلوح أيضاً إلى بناء قواعد عسكرية مشتركة للحد من تفاقم الأزمات والتهديدات الإرهابية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات المالية والقروض بدون أيّ شروط مسبقة من أجل خلق بيئة مستقرة، وهو أيضاً هدف تسعى الصين من خلاله إلى زيادة تأثيرها على دول خليج غينيا لحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية.

التوصيات

توصل الباحث من خلال إتمام الدراسة، إلى بعض الأمور المهمة التي تتطلب دراسة مستقبلية ويمكن إيجازها بشكل مختصر، على النحو الآتي:

١- تُعد دراسة الاستثمارات الصينية في منطقة خليج غينيا منذ عام ٢٠١٣، من الجوانب المهمة التي تتطلب تحليلاً مستفيضاً، بما في ذلك المشاريع التي تشمل التنمية الصناعية وطرق النقل والاتصالات، إذ تُمكنُنا هذه الدراسة من فهم كيفية استفادة دول خليج غينيا من هذه الاستثمارات بطريقة مستدامة.

٢- أن لدراسة العلاقات التجارية بين الصين ودول خليج غينيا بعد عام ٢٠١٣، أهمية كبيرة، إذ أتسمت هذه الفترة بنمو حجم التبادلات التجارية بين الجانبين بشكل كبير، وعلى الرغم من تزايد حجم التبادل التجاري إلا أن الصين واجهت العديد من المعوقات، لذا فإنهُ من الجوانب المهمة دراسة العلاقات التجارية والوقوف على أبرز التحديات التي تواجه عملية التبادل التجاري بين الصين ودول خليج غينيا.

٣- تعد دراسة التعاون الأمني مع الصين لمكافحة القرصنة البحرية في خليج غينيا بعد العام ٢٠١٣، من الدراسات التي تتطلب اهتماماً كبيراً، وذلك للأثر الكبير الذي أحدثته نشاطات القرصنة على التجارة البحرية، مما يستوجب وضع الأسس التي تحد من تنامي ظاهرة القرصنة البحرية وأثرها على التجارة البحرية في خليج غينيا.

٤- تُعد دراسة أثر التنظيمات الإرهابية على مصالح الصين في منطقة خليج غينيا بعد عام ٢٠١٥، من بين الأمور البحثية التي تتطلب اهتماماً خاصاً ومستفيضاً، أن ولوج تنظيم (داعش الإرهابي)، لمنطقة خليج غينيا في عام ٢٠١٥، سبب العديد من المعوقات التي ألحقت الضر بالمصالح الصينية وشركات الاستثمار الصيني في المنطقة.

٥- تعد دراسة تنافس القوى الكبرى على مصادر الطاقة في منطقة خليج غينيا بعد عام 2021 من الموضوعات البحثية المهمة التي تتطلب اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين، خاصةً وأن هذا العام شهد اكتشاف العديد من حقول الإنتاج النفطي في دول مختلفة مثل كوت ديفوار، وغانا، والغابون، وأنغولا، والمؤكد توافرها على كميات ضخمة من مصادر الطاقة، لذا فإن موضوعة التنافس ستزداد مستقبلاً في ظل الاكتشافات الجديد لحقول الإنتاج النفطي، بالإضافة إلى أن عملية التنقيب جارية إلى الآن للبحث عن الحقول النفطية المنتجة، وهو ما من شأنه أن يزيد من حدة التنافس الدولي ودخول أطراف آسيوية أخرى مثل الهند واسرائيل وايران لنسج مكانة لهم في منطقة خليج غينيا.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

١- ابراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، دار إيترك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢- التقرير الإستراتيجي الأفريقي الثالث ٢٠١٧ – ٢٠١٨، "الصراعات والنزاعات المسلحة في غرب إفريقيا"، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١٧.

٣- تقييم استراتيجي لمشروع ENACT: لمحة عامة عن الجريمة المنظمة والخطيرة في إفريقيا، معهد الدراسات الأمنية والانتربول (ISSI)، ليون، ٢٠١٨.

٤- التنافس الدولي في السياسة العالمية: دراسة في منطقة الساحل الافريقي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠.

٥- جمال حمدان، إفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦.

٦- دامبيسا مويو، المساعدات المميتة لماذا تهدر المساعدات الدولية بلا طائل وما هو الطريق الأفضل لتنمية إفريقيا؟، ترجمة: راجح محرز علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١١.

٧- راز موز نوارشا، الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام ٢٠٥٠، منظمة الاتحاد الافريقي، أديس أبابا، ٢٠١٢.

٨- رافع علي يوسف، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات الصينية – السودانية نموذجاً (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

٩- رضوان جمول، الاقتصاد السياسي للصين الحديثة قراءة في مبادرة الحزام والطريق وآفاقها المستقبلية، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، ٢٠١٦.

١٠- الشجرة أهميتها ورعايتها من منظور بيئي أخلاقي، مؤسسة قطر للتربية والعلوم، الدوحة، ٢٠١٥، ص. ٤٧.

١١- صباح محمود محمد، الجغرافية السياسية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٧٩.

١٢- صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٠.

١٣- صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، الطبعة الثانية، الناشر: منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٩.

١٤- عايدة العزب موسى، جذور العنف في الغرب الافريقي: حالتا مالي ونيجيريا، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، ٢٠١٥.

١٥- عبد الرزاق مطلك الفهد، البدايات الأولى للوجود الأمريكي في إفريقيا: ليبيريا أنموذجاً، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٧.

١٦- عبد العزيز كريم شرف، الجغرافيا المناخية والنباتية مع التطبيق على مناخ إفريقيا ومناخ العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠.

١٧- عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، جغرافية القارة الافريقية وجزرها، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، بنغازي، ٢٠٠٠.

١٨- عدنان جابر، العرب وعصر ما بعد النفط، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، ٢٠٠٤.

١٩- علي حسين باكير، التنافس الجيو – استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: ديبلوماسية الصين النفطية الابعاد والانعكاسات، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٠.

٢٠- علي نجم عبدالله مطر، تأثير الطاقة في الاستراتيجية الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد العام ٢٠١١، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١.

٢١- فتحي أبو عيانة، دراسات في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩.

٢٢- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤.

٢٣- كريستين غانيس وآخرون، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، مؤسسة RAND، كاليفورنيا، ٢٠١٦، ص ص. ٦-٧.

٢٤- كمال سمين ابراهيم، الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي، دار أيام للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٣.

٢٥- لين يي فو، حقائق الاقتصاد الصيني، ترجمة : محمد عبد الحميد و اسراء كمال، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٨.

٢٦- محمد أحمد عقلة و عبد علي الخفاف، جغرافية القارات (اسيا، اوروبا، إفريقيا، امريكا الشمالية، امريكيا الجنوبية، استراليا ونيوزيلنده وجزر المحيط الهادي)، دار طارق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨.

٢٧- محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

٢٨- محمد الصالح جمال، الاختراق الصيني للقارة الافريقية بعد نهاية الحرب الباردة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠.

٢٩- محمد رياض و كوثر عبد الرسول، إفريقيا دراسة لمقومات القارة، الناشر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.

٣٠- محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.

٣١- محمد مرسي الحريري، جغرافية القارة الأفريقية، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٤.

٣٢- هادي برهم، التنافس الامريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة ١٩٩١ – ٢٠١٠، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

٣٣- هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي، الجديد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

٣٤- وانغ يي تشو، التوجهات الجديدة الدبلوماسية الصينية: صين جديدة وعالم جديد، ترجمة: جورجينا القس زكريا، مجموعة بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠١٧.

٣٥- يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

ثانياً: الدوريات

١- ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في إفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة المستقبل العربي، المجلد ٤٠ – العدد ٤٦٦، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

٢- احلام واكرين ولزهر بديدة، المماليك الوثنية في خليج غينيا ودورها في محاربة الاستعمار الاوروبي خلال القرن التاسع عشر: مملكتي الداهومي والاشانتي انموذجا، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد ٦ – العدد ٢، الناشر: جامعة المسيلة مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، الجزائر، ٢٠٢١.

٣- أحمد أمل، مهددات أمن الحدود في إفريقيا: المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد ١٤ – العدد ١٣، الناشر: جامعة بني سويف – كلية السياسة والاقتصاد، بني سويف، ٢٠٢٢.

٤- أحمد عبد الرحمن خليفة، الاستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا ومجابة النفوذ الصيني خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠٢١، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد ٨ – العدد ١٦، الناشر: جامعة الاسكندرية كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، الاسكندرية، ٢٠٢٢.

٥- آدم بمبا، الآليات التقليدية لحل النزاعات بمجتمعات إفريقيا وأهميتها المعاصرة، مجلة قراءات افريقية، المجلد ١٥ – العدد ٤١، الناشر: المنتدى الاسلامي، لندن، ٢٠١٩.

٦- أميدو ساني، الخطابات السلفية والجهادية: بوكو حرام وشبكات الإرهاب الصاعدة في الغرب الأفريقي المسلم، مجلة دراسات، المجلد ٢٠١٦ – العدد ١٧، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، ٢٠١٦.

٧- أمير سعيد، الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا، مجلة قراءات أفريقية، المجلد ٢٠٠٨ – العدد ٣، الناشر: مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، ٢٠٠٨.

٨- اياد جاسم محمد، السياسة الخارجية الصينية تجاه (اسرائيل) ١٩٤٩ – ٢٠٠٠، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد ٢٠١٩ – العدد ٣٧، الناشر: جامعة تكريت كلية الآداب، تكريت، ٢٠١٩.

٩- أياد عبد الكريم مجيد، العلاقات الايرانية السنغالية ١٩٧٩ – ٢٠١١، المجلة الدولية والسياسية، المجلد ٢٠١٤ – العدد ٢٥، الناشر: الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٤.

١٠- اياد عبد الكريم مجيد، سياسة نيجيريا النفطية : الواقع والطموح، مجلة دراسات دولية، المجلد ١٠ – العدد ٣٨، الناشر: جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، ٢٠٠٨.

١١- أياد عبد الكريم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب إفريقيا بعد الحرب الباردة: نيجيريا أنموذجا، مجلة دراسات دولية، المجلد ٢٠١٠ – العدد ٤٦، الناشر: جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، ٢٠١٠.

١٢- أيمن شبانة، النفط الأفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة قراءات أفريقية، المجلد ٢٠١٢ – العدد ١١، الناشر: مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، ٢٠١٢.

١٣- بدر الدين لعيفاوي، المشكلات الأمنية في غرب إفريقيا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد ٦ – العدد ٢، الناشر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩.

١٤- بن طوبال لبنى و ادمام شهرزاد، قدرات النظم السياسية في إفريقيا: دراسة قابلية إلتقاط عدوى النزاعات الداخلية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد ٥ – العدد ٢، الناشر: جامعة محمد خضر بسكرة – مختبر تأثير الاجتهاد القضائي على الحركة التشريعية، الجزائر، ٢٠٢١.

١٥- بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، الشراكة الصينية الأفريقية في ظل كورونا، مجلة المستقبل العربي، المجلد ٤٤ – العدد ٥١٨، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢٢.

١٦- بو سعيد عبد الحق، التموقع الصيني في إفريقيا: السياق والادوات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد ٨ – العدد ٢، الناشر: جامعة ابراهيم سلطان سيبوط الجزائر٣، الجزائر، ٢٠٢٠.

١٧- بوسعيد عبد الحق، التموقع الصيني في إفريقيا: السياق والادوات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد ٨ – العدد ٢، الناشر: جامعة الجزائر ٣، الجزائر، ٢٠٢٠.

١٨- توفيق الحسيني عبده، الانثروبولوجيا الاجتماعية في إفريقيا، "الموسوعة الافريقية"، منتدى سور الأزبكية، المجلد الرابع – بدون عدد، الناشر: معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ١٩٩٧.

١٩- توفيق عبد الصادق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا، مجلة سياسات عربية، العدد ٥، الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣.

٢٠- جمال طه علي، الأسباب والنتائج السياسية للعنف الانتخابي في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد ٢٥-٧ – العدد ١٦، الناشر: الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠٢٢.

٢١- جيمس كست و ديفيد ميهاليي، لعنة ما قبل الموارد، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٥٤ – العدد ٤، الناشر: صندوق النقد الدولي، واشنطن، ٢٠١٧.

٢٢- جيهان عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الصينية: دراسة حالة، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، المجلد ١٦ – العدد ١٥، الناشر: جامعة بني سويف كلية السياسة والاقتصاد، بني سويف، ٢٠٢٢.

٢٣- جيهان عبد السلام، الغاز الافريقي وامكانية امداد اوروبا كبديل عن الغاز الروسي: الفرص والتحديات، مجلة متابعات افريقية، المجلد ٢٠٢٢ – العدد ٢٧، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٢٢.

٢٤- حارث قحطان عبد الله، مصالح الصين النفطية في القارة الافريقية، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد ١ – العدد ١، الناشر : المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨.

٢٥- حجيرة عبد المنعم، لعنة الموارد الطبيعية: اختبار تجريبي لعينة من البلدان النفطية باستخدام نماذج بانال الديناميكية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد ٦ – العدد ٢، الناشر: جامعة عمر التليجي بالأغواط – كلية الاقتصاد والعلوم التجارية والإدارية، الجزائر، ٢٠٢٢.

٢٦- حسين احمد سعد و فوز معن عبد علي، الاهمية المكانية لمدن الموانئ وتأثيراته، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد ٤٧ – العدد ١ – ٢، البصرة، ٢٠١٩.

٢٧- الحسين سالم غيث، التدخل العسكري الفرنسي في القارة الافريقية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ١٢ – العدد ٢، الناشر: جامعة سبها كلية العلوم الانسانية، سبها، ٢٠١٣.

٢٨- حفيظة طالب عبد الرحمن، الولايات المتحدة الأمريكية والبحث عن الأمن النفطي في منطقة خليج غينيا، مجلة قراءات أفريقية، المجلد ١٥ – العدد ٤١، الناشر: المنتدى الإسلامي، لندن، ٢٠١٩.

٢٩- خالد حنفي علي، النفط الافريقي : بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤١ – العدد ١٦٤، الناشر: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٣٠- خلاف محمد و طويل نسيمة، مبادرة الحزام والطريق في إفريقيا: التحديات والرهانات، مجلة المفكر، المجلد ١٧ – العدد ١، الناشر: جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، ٢٠٢٢.

٣١- خيري عبد الرزاق جاسم، مشكلة الحكم في ساحل العاج، مجلة دراسات دولية، المجلد ٢٠١٢ – العدد ٥٤، الناشر: جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠١٢.

٣٢- دريدي محمد مختار و سمية رمدوم، أثر امتلاك بعض دول شرق وغرب إفريقيا للموارد الطبيعية على مبادلاتها التجارية مع تركيا، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد ٢٠١٨ – العدد ١٣، الناشر: جامعة باتنة ١ الحاج لخضر / كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨.

٣٣- رامي علي محمد عاشور، مستقبل الإرهاب في إفريقيا .. كأحد مظاهر الحروب الجديدة في العالم، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، المجلد ١٧ – العدد ١٦، الناشر: جامعة بني سويف كلية السياسة والاقتصاد، بني سويف، ٢٠٢٢.

٣٤- راوية توفيق، السياسة الفرنسية في إفريقيا: الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوي المهمة الحضارية، مجلة قراءات أفريقية، المجلد ٢٠١٤ – العدد ٢٠، الناشر: مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، ٢٠١٤.

٣٥- ربا صاحب عبد و محمد قاسم هادي، التوجه الاستراتيجي الصيني تجاه إفريقيا: التوجه الطاقوي انوذجاً، مجلة قضايا سياسية، المجلد ١٢ – العدد ٦٠، الناشر: جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٠.

٣٦- زمام فاطمة و حشاني أحمد، الجماعات الإرهابية العابرة للحدود في إفريقيا منطقة الساحل وتهديد أستقرار دول المنطقة، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد ٦ – العدد ٢، الناشر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف / كلية الحقوق والعلوم السياسية – مخبر إصلاح السياسات العربية، الجزائر، ٢٠٢٠.

٣٧- زياد يوسف حمد، التنافس الأوربي في منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة، المجلة السياسية والدولية، المجلد ٢٠٢١ – العدد ٤٦، الناشر: الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢١.

٣٨- سبستيان جاتيمو، خسائر مركبة: التداعيات السلبية لتهريب النفط في غرب إفريقيا، مجلة اتجاهات الاحداث، المجلد ٢٠١٦ – العدد ١٦، الناشر: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠١٦.

٣٩- سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان امن النفط، مجلة العلوم السياسية، المجلد ٢٠١١ – العدد ٤٣، الناشر: جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١١.

٤٠- سعيدة بن رقوق، البعد الجيوبوليتيكي للتنافس الامريكي – الفرنسي – الصيني في منطقة الساحل الافريقي، المجلة الجزائرية للأمن الأنساني، المجلد ٧ – العدد ١، الناشر: جامعة باتنة ١ الحاج لخضر مخبر الأمن الإنساني: الواقع الرهانات و الآفاق، الجزائر، ٢٠٢٢.

٤١- سليم كاطع علي، السياسة الخارجية الصينية : الثوابت والمتغيرات، مجلة قضايا سياسية، المجلد ٢٠١٦ – العدد ٣، الناشر: جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٦.

٤٢- سليم كاطع علي، الوجود الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ٣ – العدد ٢، الناشر: جامعة ديالى كلية القانون والعلوم السياسية، ديالى، ٢٠١٤.

٤٣- سمية صحراوي، السياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ سنة الفين، مجلة قضايا معرفية، المجلد ١ – العدد ٢، الناشر: جامعة زيان عاشور الجفلة، الجزائر، ٢٠١٨.

٤٤-سليم كاطع علي، مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها في مكانة الصين الدولية، مجلة المعهد، المجلد (٢٠٢١) العدد (٦)، الناشر: معهد العلمين للدراسات، النجف، ٢٠٢١، ص. ٢٤٣.

٤٥-سمية عطاوة، إشكالية بناء السلم في البلدان الأفريقية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٥٩ – العدد ٢، الناشر: المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، ٢٠٢٢.

٤٦- سمير قلاع الضروس، التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الأفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي، مجلة قراءات أفريقية، المجلد ٢٠١٥ – العدد ٢٤، الناشر: مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، ٢٠١٥.

٤٧-شريفة فاضل محمد، التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات العربية الافريقية (٢٠١٠ – ٢٠١٧)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد ٢٠١٨ – العدد ١، الناشر: جامعة بني سويف كلية السياسة والاقتصاد، بني سويف، ٢٠١٨.

٤٨-شريفة فاضل محمد، الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الافريقية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد ١١ – العدد ١٠، الناشر: جامعة بني سويف – كلية السياسة والاقتصاد، بني سويف، ٢٠٢١.

٤٩- شريفة كلاع، تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا وفرص تحقيق التنمية بالقارة، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد ٥ – العدد ٢، الناشر: جامعة عمار التليجي بالأغواط – كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

٥٠-شريفة كلاع، نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات، وأي دور للصين في ذلك، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٥ – العدد ٢، الناشر: مركز الدراسات السياسية والدولية جامعة محمد بوقرة ببومرداس، الجزائر، ٢٠٢١.

٥١- شفيعة حداد، الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة: التنافس في السودان نموذجا، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد ٢٠١٤ – العدد ١٠، الناشر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة / كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٤.

٥٢- شيماء سمير محمد حسين، استراتيجية التنظيمات الإرهابية المضادة بغرب إفريقيا ومواجهة التدابير الأمنية، مجلة متابعات إفريقية، المجلد ٢٠٢١ – العدد ١٠، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٢١.

٥٣- صليحة محمدي، السياسة الصينية تجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الافريقية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد ٦ – العدد ١١، الناشر: جامعة باتنة ١ الحاج الاخضر، الجزائر، ٢٠١٧.

٥٤- الطريق الى أهداف التنمية المستدامة: برنامج الرئيس نموذج أعمال جديد لعالم سريع التغير، شركة تيودور روز، المجلد ١ – العدد ١، الناشر: البنك الاسلامي للتنمية، جدة، ٢٠١٩.

٥٥- عبد الامير محسن جبار و أمير نجم عبود، السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي و العشرين : (دراسة في أبعادها الاقتصادية و الأمنية)، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٢٠١٩ – العدد ٤١ – ٤٢، الناشر: الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٩.

٥٦- عبد العالي عبد القادر، الفساد السياسي والحكامة: القيمة النظرية والخلفية الإيديولوجية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد ٥ – العدد ٦، الناشر: جامعة باتنة ١ الحاج الأخضر، الجزائر، ٢٠١٦.

٥٧- عبد المالك حطاب و ابراهيم مشعالي، الصعود البحري الصيني وتأثيره على الامن الاقليمي في جنوب شرق اسيا، مجلة المعيار، المجلد ٢٣ – العدد ٤٦، الناشر: جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية كلية اصول الدين والشريعة والحضارة الاسلامية، الجزائر، ٢٠١٩.

٥٨- عبد المنعم طلعت، لجنة خليج غينيا نواة لبدائل الاوبك، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٦ – العدد ١٨٢، الناشر: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠.

٥٩- عبدالله عيسى، التغلغل الاستعماري الفرنسي في السنغال، مجلة البيان، المجلد ٢٠٢٠ – العدد ٣٩٨، الناشر: مؤسسة البيان للصحافة والنشر، الرياض، ٢٠١٢.

٦٠- عدنان خلف البدراني، أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، مجلة دراسات دولية، المجلد ٢٠١٦ – العدد ٦٦، الناشر: جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٦.

٦١- عدنان خلف حميد البدراني، أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية بناء السلام في الشرق الاوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٢ – العدد ٤٩، الناشر: الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٥.

٦٢- عربي بومدين، الساحل الأفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية، مجلة قراءات أفريقية، المجلد ٢٠١٤ – العدد ١٩، الناشر: مؤسسة المنتدى الإسلامي، لندن، ٢٠١٤.

٦٣- عشور قشي، التنافس الفرنسي الامريكي حول منطقة الساحل الافريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد ٢٠١٥ – العدد ٤٥-٤٦، الناشر: الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، ٢٠١٥.

٦٤- علاء جبار أحمد، نيجيريا بين تحدي طالبان ودوامة العنف الطائفي، مجلة دراسات دولية، المجلد ٢٠٢٠ – العدد ٨٠، الناشر: جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٢٠.

٦٥- عميري عبد الوهاب، التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة وتحول القوة، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد ٥ – العدد ٢، الناشر: جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، ٢٠٢٢.

٦٦- فاروق حسين أبو ضيف، فرص نمو النفوذ الصيني في إفريقيا في ظل المتغيرات الراهنة على الساحة الدولية، مجلة متابعات إفريقية، المجلد ٢٠٢٢ – العدد ٢٧، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٢٢.

٦٧- فاطمة السويدي وهاني البسوس، الدبلوماسية الدفاعية: دور القواعد العسكرية الفرنسية في القارة الأفريقية، مجلة العلوم السياسية، المجلد ٢٠٢٣ – العدد ٦٥، الناشر: جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٣.

٦٨- فراس محمد احمد، الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية، المجلة السياسية الدولية، المجلد ٢٠١٦ – العدد ٣٣ – ٣٤، الناشر: الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠١٦.

٦٩- فريدة حموم و لسمر أسماء، جهود الإيكوس لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٤ – العدد ١، الناشر: جامعة أحمد دراية، الجزائر، ٢٠٢٠.

٧٠- فريدة حموم و لسمر أسماء، حركة بوكو حرام كتهديد للأمن الأنساني في نيجيريا، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد ٥ – العدد ٢، الناشر: جامعة التليجي بالأغواط كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢١.

٧١- فريدة روطان، التنافس الروسي الصيني على القارة الإفريقية، مجلة رؤية تركية، المجلد ٧ – العدد ٢، الناشر: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أنقرة، ٢٠١٨.

٧٢- فوزية زراولية، الريع والحروب الاهلية في إفريقيا جنوب الصحراء : مع الإشارة لحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، مجلة الحقيقة، المجلد ١٦ – العدد ٣٩، الناشر: جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر، ٢٠١٧.

٧٣- كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٦، الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٧.

٧٤- كريم محمد حيدر، مفارقة الوفرة النفطية في إفريقيا، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد ٣ – العدد ٦، الناشر: جامعة الجزائر٣ / مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة، الجزائر، ٢٠١٥.

٧٥- كيف تتعامل الدول مع التهديدات المتصاعدة للأمن البحري، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد (٣٠)، الناشر: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠١٩.

٧٦- لبنى بهلولي، جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الامريكي الصيني، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ١٣، الناشر: جامعة الشهيد الحامة الأخضر الوادي / كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٦.

٧٧- لعربي بن أعمارة، تهديدات الأمن البحري في خليج غينيا، مجلة ستراتيجيا لدراسات الدفاع والاستشراف، المجلد ٤ – العدد ٧، الناشر: المعهد العسكري للتوثيق والتقييم والاستشراف، الجزائر، ٢٠١٧.

٧٨- ماجدة ابراهيم عامر، البطالة وسوء التغذية وانعدام الامن الغذائي في إفريقيا، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد ٩١ – العدد ٩١، الناشر: المجمع العلمي المصري، القاهرة، ٢٠١٦.

٧٩- محمد السعيد حجازي، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتكامل الأدوار بمنطقة الساحل الأفريقي، مجلة لدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد ٤ – العدد ٨، الناشر: المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠.

٨٠- محمد جمال عرفة، الصين والتغيير الناعم في إفريقيا " العولمة البديلة"، مجلة قراءات افريقية، المجلد ٢٠١١ – العدد ٩، الناشر: مؤسسة المنتدى الاسلامي، لندن، ٢٠١١.

٨١- محمد جمال عرفة، نفط المسلمين آليات جديدة لسلاح قديم، سلسلة رؤى معاصرة، المجلد ٢ – العدد ٥، الناشر : المركز العربي للدراسات الانسانية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٨٢- محمد عبد الشفيع، أزمة الديون العالمية وبعض تأثيراتها على التنمية الاقتصادية مع الإشارة الى الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٢٨ – العدد ١، الناشر: معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٢٠.

٨٣- محمد عبد العظيم الشيمي، دوافع التدخل الفرنسي والأمريكي في منطقة غرب إفريقيا: دولة مالي دراسة حالة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٧ – العدد ١، الناشر: جامعة حلوان كلية التجارة وإدارة الأعمال، القاهرة، ٢٠٢٣.

٨٤- محمد عثمان، خليج غينيا: الخليج العربي الجديد في السياسة الأمريكية، مجلة آفاق سياسية، المجلد ٢٠١٩ – العدد ٤٢، الناشر: المركز العربي للبحوث والدراسات، الجيزة، ٢٠١٩.

٨٥- مراد بن قيطة و فاطمة الزهراء بويدة، التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية، دفاتر المتوسط، المجلد ٣ – العدد ٥، الناشر: جامعة باجي مختار عنابة / كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٦.

٨٦- مصطفى ابراهيم سلمان، القرصنة في خليج غينيا وتداعياتها الاقليمية والدولية، المجلة السياسية والدولية، المجلد ٢٠٢٣ – العدد ٥٦، الناشر: الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٣.

٨٧- مصطفى بشراوي، التنافس الدولي على الطاقة في الساحل الافريقي وانعكاساته على الأمن الطاقوي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد

٢٠١٩ – العدد ١٣، الناشر: جامعة الجزائر ٣ / كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٩.

٨٨- مصطفى حسن محمد، الإطار القانوني لإدارة قطاع النفط في غانا والتحديات التي تواجهه، مجلة الدراسات الأفريقية، المجلد ٤٠ – العدد ٢، الناشر: جامعة القاهرة كلية الدراسات الأفريقية العليا، القاهرة، ٢٠١٨.

٨٩- مظفر البرازي، التطورات الراهنة في قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول الافريقية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٤٤ – العدد ١٦٥، الناشر: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، ٢٠١٨.

٩٠- مقعاش مراد و نور الدين فوزي، استراتيجيات التوسع الصيني في القرن الافريقي في ظل التواجد الأمريكي في المنطقة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد ٨ – العدد ١، الناشر: جامعة باتنة ١ الحاج الأخضر – كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢١.

٩١- منشورات الأمم المتحدة، الجزء الثاني – العدد الرابع، الناشر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، ٢٠١٧.

٩٢- منصور ابو كريم، القوة الناعمة بين: تأصيل المفهوم ودلالات التوظيف في تنفيذ السياسة الخارجية(الولايات المتحدة والصين دراسة مقارنة)، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٧ – العدد ٢، الناشر: مخبر الدراسات السياسية والدولية بجامعة محمد بوقرة – بومرداس، الجزائر، ٢٠٢٣.

٩٣- المولود عمورة، التدخل الفرنسي في الساحل: دراسة في الأبعاد والاستراتيجيات، مجلة العلوم القانونية والسياسة، المجلد ١٢ – العدد ٢، الناشر: جامعة الشهيد الحامة الأخضر الوادي كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢١.

٩٤- ميثم منفي كاظم، الحق في الثروات الطبيعية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد ٢٧ – العدد ٢، الناشر: جامعة بابل، بابل، ٢٠١٩.

٩٥- نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا، مجلة البيان، المجلد ٢٠١٠ – العدد ٧، الناشر: مؤسسة البيان للصحافة والنشر، الرياض، ٢٠١٠.

٩٦- نجلاء مرعي، التدافع الدولي نحو القرن الافريقي، مجلة البيان، المجلد ٢٧ – العدد ٣٠٠، الناشر: مؤسسة البيان للصحافة والنشر، الرياض، ٢٠١٢.

٩٧- نسرين رياض، مصادر الطاقة ومستقبلها في القارة الأفريقية، مجلة دراسات أفريقية، المجلد ٢ – العدد ٤، الناشر: العتبة العباسية المقدسة مركز الدراسات الأفريقية، النجف، ٢٠١٨.

٩٨- نوار عامر شاكر، التنافس الأمريكي الصيني في منطقة القرن الأفريقي بعد عام ٢٠٠٩: دراسة مستقبلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٢ – العدد ٢، الناشر: جامعة تكريت كلية العلوم السياسية، تكريت، ٢٠١٥.

٩٩- هاشم حسين علي، المعارضة السياسية ودورها في العمل الحكومي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٤ – العدد ٢، الناشر: جامعة تكريت كلية الحقوق، تكريت، ٢٠١٩.

١٠٠- هالة سعد مجبل، التوجه الصيني تجاه دول إقليم غرب إفريقيا: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة أبن خلدون للدراسات والابحاث، المجلد ٣ – العدد ٩، الناشر: مركز ابن العربي للثقافة والنشر، غزة، ٢٠٢٣.

١٠١- هبة حسين علي، فضاءات المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا، مجلة حمورابي، المجلد ٧ – العدد ٣١-٣٢، الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٩.

١٠٢- هديل حربي ذاري، التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي، المجلة السياسية والدولية، المجلد ٢٠٢٣ – العدد ٥٤، الناشر: الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٣.

١٠٣- هشام بشير، الجهود الدولية والاقليمية والوطنية لمكافحة جماعة بوكو حرام، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، الجلد ٤ – العدد ٣، الناشر: جامعة بني سويف كلية السياسة والاقتصاد، بني سويف، ٢٠١٩.

١٠٤- هناء قيصران، العنف السياسي وأزمة بناء الدولة الوطنية في إفريقيا، مجلة اكاديميا للعلوم السياسية، المجلد ٦ – العدد ٢، الناشر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – كلية الحقوق والعلوم السياسية / مخبر إصلاح السياسات العربية، الجزائر، ٢٠٢٠.

١٠٥- هناء قيصران، العنف السياسي وأزمة بناء الدولة الوطنية في إفريقيا، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد ٦ – العدد ٢، الناشر: جامعة حسيبة بن بوعلي – كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٠.

١٠٦- وجدان فالح حسن، مقومات القوة واثرها في الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية الصينية عالمياً، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٢٠١٩ – العدد ١٧،الناشر: جامعة تكريت كلية العلوم السياسية، تكريت، ٢٠١٩.

١٠٧- وليد الطيب، التنافس الأمريكي الصيني على إفريقيا، مجلة رؤية تركية، المجلد ٤ – العدد ٤، الناشر: مؤسسة ستل للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أنقرة، ٢٠١٥.

١٠٨- وليد گاصد الزيدي، الفرانكفونية: دراسة في المصطلح والمفهوم والتطور التأريخي، سلسلة مصطلحات معاصرة، العدد ٣٩، الناشر: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف، ٢٠٢٠.

١٠٩- يعقوبي محمد و زيدان محمد، التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد ٤ – العدد ٥، الناشر: جامعة سكيكدة، الجزائر، ٢٠١٦.

١١٠- يونس مؤيد يونس مصطفى، استراتيجية الصين البحرية وأثرها على الأمن الإقليمي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٦ – العدد ٢٣، الناشر: جامعة كركوك كلية القانون والعلوم السياسية، كركوك، ٢٠١٧.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

١- أحمد عبد الرحمن حسن خليفة، التنافس الامريكي الصيني في غرب إفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠٢٠، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية/ كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الاسكندرية، ٢٠٢٢.

٢- أسماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي بين ادوار الدول الاقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة ١ / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨.

٣- أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر – باتنة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١١.

٤- محمد محمود صبري صيدم، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر / كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – برنامج ماجستير العلوم السياسية، غزة، ٢٠١٤.

٥- بلعيدان دهية، الاستراتيجية الصينية في إفريقيا بعد الحرب الباردة: تعاون أم تحالف، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩.

٦- بن شيحة اشواق و خطاري عائشة، التوسع الاستعماري الفرنسي والبريطاني في غرب إفريقيا خلال القرن التاسع عشر ميلادي (١٩م)، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية بأدرار / كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية – قسم العلوم الإنسانية، الجزائر، ٢٠١٤.

حلوي خيرة، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الحركات الإسلامية في المغرب العربي، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣ / كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – قسم الدراسات الدولية، الجزائر، ٢٠١٨.

٧- بولعراس سفيان، محددات الاستثمار الاجنبي الصيني المباشر: دراسة حالة إفريقيا، اطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٢١.

٨- ترفاس نائلة، البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٧.

٩- حسام الدين بو عيسى، القرصنة البحرية وتأثيرها على المنطقة العربية، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر – باتنة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٣.

١٠- حسين قوادرة، تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الافريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر – باتنة ١- كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسة، الجزائر، ٢٠١٩.

١١-حمسي مولود و عكرود صفيان، مكانة الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الأمريكية ٢٠٠١ – ٢٠١٦، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري – تيزي وزو / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨.

١٢-خديجة فلاح، السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥.

١٣-ريمة كاية، العلاقات الأمريكية الأفريقية منذ نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر – باتنة – كلية الحقوق والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١١.

١٤-زرقة جهيدة و زوابلية خيرة كريمة، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ما بين فترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٧، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور بالجلفة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨.

١٥-زوليخة فارس و سكينة عالم، الاستعمار الفرنسي في غينيا ودور أحمد سيكو توري في حركة التحرر ١٩٠٠ – ١٩٦٠، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة / كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – قسم العلوم الانسانية شعبة التاريخ، الجزائر، ٢٠١٧.

١٦-زياد يوسف حمد ناصر، التنافس الدولي في منطقة القرن الافريقي بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٠.

١٧-ساعد ياحي، التنافس الصيني الأمريكي وانعكاساته على الأمن الدولي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٢.

١٨- سي محاندشهيناز نور الهدى، الاستراتيجية التجارية الجديدة للصين: دراسة حالة العلاقات الصينية الأفريقية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٩.

١٩- صورية مهديد و غنيمة فارز، شكل التنافس الأمريكي الصيني على منطقة القرن الافريقي ٢٠٠١ – ٢٠١٨، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري – تيزي وزو / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨.

٢٠- عبد الله سعد عبد لله، التوجه النفطي الصيني نحو إفريقيا، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية كلية التربية الاساسية / قسم الجغرافيا، بغداد، ٢٠١٥.

٢١- عبد المؤمن عبد العزيز، إشكالية التهديدات الأمنية الجديدة وانعكاساتها على منطقة غرب إفريقيا وآليات إدارتها، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣ – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولة / قسم الدراسات الدولية، الجزائر، ٢٠٢١.

٢٢- عبير شليغم، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب إفريقيا ٢٠٠٧ – ٢٠١٧، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣ / كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – قسم الدراسات الدولية، الجزائر، ٢٠٢١.

٢٣- العرباوي عادل، الرهانات الطاقوية ومنطق الأمن: دراسة حالة نشر القوات الأمريكية في خليج غينيا، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ٣ / كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠٢٠.

٢٤- عزوز حسان، التنافس الفرنسي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩.

٢٥- علي العطري، التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ ٢٠٠٠، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج خضر باتنة – ١ – كلية الحقوق والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩.

٢٦- فاطمة حسين أحمد الشامي، السياسة الأمريكية في خليج غينيا منذ عام ٢٠٠١، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية – قسم السياسة والاقتصاد، القاهرة، ٢٠١٠.

٢٧-قط سمير، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠٠٧.

٢٨-قندوز حسام، التنافس الأمريكي الصيني على النفط في القارة الإفريقية: أنموذج السودان ٢٠٠٠ – ٢٠١٨م، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٩.

٢٩-لمياء حجوجي و يسرى هزيلي، الكشوفات الجغرافية في إفريقيا (نهر النيل، الكونغو، النيجر)، رسالة ماجستير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة – كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية / قسم التاريخ، ٢٠١٦.

٣٠- ماجد محمد طه اسماعيل، التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا منطقة جنوب الصحراء واستراتيجية القوة الذكية، رسالة ماجستير، جامعة حلوان / كلية الفنون التطبيقية – العلاقات الدولية، القاهرة، ٢٠٢١.

٣١-محمد محياوي، التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسة، الجزائر، ٢٠٢٢.

٣٢-مريامة بريهموش، تداعيات الجريمة المنظمة على الدولة الفاشلة في إفريقيا: دراسة حالة دول غرب إفريقيا، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة ٣ / كلية العلوم السياسية – قسم التنظيم السياسي والإداري، الجزائر، ٢٠٢٢.

٣٣-مزارة رشيد، أثر الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي على العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث الحادري عشر من سبتمبر، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور بالجلفة / كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨.

٣٤-ياسمين شكيمة، الفقر في دول غرب إفريقيا وآليات مكافحته ١٩٩٠ – ٢٠١٠: دراسة تقويمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ٣ / كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٤.

٣٥- ياسمينة كنوز وحنان نخول، القوة والنفوذ من وراء السياسة الاقتصادية للصين في إفريقيا، رسالة ماجستير، جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ – قالمة – كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٣.

رابعاً: التقارير

١- إدريس آيات، المعادن الأفريقية في التنافس الدولي: الرهانات والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢١.

٢- التطورات الراهنة في قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول الافريقية، تقرير صادر عن: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)، ٢٠١٨.

٣- الحسين الشيخ العلوي، سياسات الطاقة في إفريقيا على ضوء التغيرات المتلاحقة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٢.

٤- حكيم ألادي نجم الدين، ماذا وراء تزايد شركات الأمن الصينية الخاصة في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٢ آب ٢٠٢٢.

٥- علي حسين الزبيدي، الدور الصيني في الانظمة السياسية لدول إفريقيا غرب الصحراء، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣.

٦- فريدوم أونوها، القرصنة والامن البحري في خليج غينيا: نيجيريا أنموذجا، ترجمة: الحاج ولد ابراهيم، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٢.

٧- محمد سالم محمد، الانتخابات الرئاسية في غينيا: تكريس الأزمة وسيناريوهات العنف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٠، ص ص. ٢ – ٥.

٨- هند جمعة علي، التنافس الروسي الفرنسي في غرب إفريقيا والساحل، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣.

٩- يحيى اليحياوي، الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥.

خامساً: شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت)

١- احصائيات وزارة التربية والتعليم في جمهورية الصين الشعبية، عبر الرابط: http://ar.moe.gov.cn/

٢- فرنسا وإفريقيا: آثار الماضي الاستعماري في عقل الشعوب الافريقية، موقع تنوير، نشر بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٧ تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٠ الساعة ١٢:٥٥ص، متاح على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/3Hr1ZIP

٣- محمد أبو النور، معلومات عن الخليج الواعد: خريطة خليج غينيا، شبكة اليوم السابع، القاهرة، مقال نشر بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٣ تم الإطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٩ الساعة ٤:٥٦م، متاح على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/45KJ6dM

٤- محمد البوعزيزي، خريطة إفريقيا السياسية الكاملة بالتفصيل، موسوعة بيتا العربية، نشر بتاريخ ٨/ ١٠/ ٢٠٢٢ تم الإطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٧ الساعة ٤:٤٥م، متاح على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/48bVzc9

٥- محمد علي إسماعيل، النفط الأفريقي وصراعات القوى الكبرى، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مقال نشر بتاريخ ١٣/ ١٠/ ٢٠٢٢ تم الإطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٠ الساعة ٧:٢٢ص، متاح على الرابط الألكتروني: https://hadaracenter.com/.

٦- موقع DW، الانسحاب الإيطالي "الصعب" من مبادرة الحزام والطريق، مقال نشر بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٠ الساعة ٦:١٨م تم الإطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١١ الساعة ١٢:٤٤ص، متاح على الرابط الألكتروني: https://www.dw.com/ar/

٧- موقع ستاتيستا، عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون في الصين عام ٢٠١٨ حسب بلد الأصل المختار، عبر الرابط: https://bit.ly/3RD5Bfl

٨- موقع موردور إنتلجنس، تحليل حجم سوق التنقيب عن النفط والغاز في غرب إفريقيا وتحليل الحصص، مقال نشر بتاريخ ٢٠٢٢ تم الإطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٥ الساعة ١٢:٤٥م، متاح على الرابط الألكتروني: https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/west-africa.

٩- هناء السيد حسن عبداللطيف غنيم، تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا، قراءات أفريقية، مقال منشور على الانترنت بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٨ تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٣ الساعة ١١:٣٥ص، متاح على الرابط الالكتروني: https://qiraatafrican.com

A: Books

1- Alexander Mark et al., Facing Stability Challenges Security in West Africa, a joint book between the French Development Agency and the World Bank, publisher: World Bank, Washington, 2015.

2- Benny Davies, China and the End of Poverty in Africa: Towards Mutual Benefit, a joint work between the Swedish development aid organization Diakonia and the European Debt and Development Network (Eurodad), publisher: Diakonia, Sundbyberg, 2007.

3- China's growing role in African Peace and Security, China's "Safer World" programme, Publisher: Saferworld, London, 2011.

4- Current Dynamics and Challenges of Violent Extremism in West Africa, West African Peacebuilding Network (WANEP), Accra, 2018.

5- Donovan C. Chow, Exploiting Africa: The Influence of Maoist China in Algeria, Ghana, and Tanzania, Naval Institute Press, Annapolis, Maryland, 2014.

6- Global Terrorism Index 2019: Measuring the Impact of Terrorism, Institute for Economics and Peace (IEP), Sydney, 2019.

7- Ian Taylor, China and Africa: Engagement and Compromise, Taylor and Francis Group, Publisher: Routledge, 2006.

8- Idris Usman et al., Piracy in the Gulf of Guinea: Root Causes, Impacts and Priority Intervention Measures, Martin Luther Agwai International Center for Leadership and Peacekeeping, Kaduna, 2021.

9- International Maritime Bureau of the International Chamber of Commerce, Piracy and Armed Robbery Against Ships, Publisher: ICC, London, 2023.

10- Jimian Yang, Building Theories of Diplomacy: Preparing for China's transition to a great power Global, "China's International Relations Evolving Landscape and Strategy." And the quotations," Research Series on the Chinese Dream and China's Development Path, Publisher: Springero Nature Press for Social and Academic Sciences, Singapore, 2021.

11- Laurent Bussard, Regional Atlas of West Africa, Publisher: OECD, Paris, 2009.

12- Marcus Power and Giles Mohan, China and the Geopolitical Imaginary of African Development, "China-Africa Development Relations", Routledge Contemporary China Series, New York, 2010.

13- Ministry of Commerce of the People's Republic of China, Statistical Bulletin of Foreign Direct Investment in China 2021, China Commerce Press, Beijing, 2021.

14- Oscar Allmin et al., Great Power Perceptions: How China and the United States View Each Other on Political, Economic, and Security Issues, Overarching Defense Research Institute (FOI), Stockholm, 2021.

15- Said Adjomobi, Political Parties in West Africa:The challenge of democratic transformation in fragile states, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), Stockholm, 2007.

16- Sharon Andersen et al., Chinese Foreign Aid: An Introductory Guide for Recipient Countries, Donors and Aid Providers, Center for Global Development, Washington, 2020.

17- Sivamandla Zondi, The Need for a Common African Policy towards China: An Afrocentric Perspective on Decolonization, "African-Chinese Cooperation: Towards an African China Policy", Algrave Macmillan International Publishing, by: Springer Nature, Cham - Switzerland, 2021.

18- Tilman Bradt, China's New Foreign Policy Military Modernization, Multilateralism, and the China Threat, Algrave Macmillan International Publishing, by Springer Nature, Bern, Switzerland, 2016.

19- Tom B. Ice, China's Growing Security Role in Africa : Perspectives from West Africa, Multinational Development Policy Dialogue (KAS), jointly published by the Konrad Adenauer Foundation and the Mercator Institute for China Studies, Brussels, 2020.

20- Tom B. Ice, China's Growing Security Role in Africa: Perspectives from West Africa, Multinational Development Policy Dialogue (KAS), jointly published by the Konrad Adenauer Foundation and the Mercator Institute for China Studies, Brussels, 2020.

21- Xuyu Guo, China's engagement in Africa: Activities, influences and trends, Center for Global Studies (CGS), Bonn, 2022.

22- Zhaoqun Lian, Shifting China's Manufacturing Capacity to Africa, "The Belt and Road Initiative is an Alternative Development Path for Africa," Africa Institute of South Africa, Pretoria, 2018.

23- Zhivko Valkov, China's Political and Economic Participation in West Africa, The Silk Road: Collection of Papers from the Seventh International Conference on Chinese Studies "Silk Road" Joined by the Confucius Institute, Sofia, 2023.

B: Letters and theses

1- Anthony Coppin, Chinese economic cooperation in West Africa: Cote d'Ivoire as a model, Master's thesis, University Toulouse Faculty of Political Sciences, Toulouse, 2010.

2- Bamidele Matthew Shava, Maritime Security in the Gulf of Guinea Subregion: Threats, Challenges and Solutions, Master's Thesis, US Army War College, Pennsylvania, 2011.

3- Benjamin T. Watson, A Brighter Future for the Dark Continent: The United States Army in the Gulf of Guinea, master's thesis, US Marine Corps University/Advanced Combat School, Virginia, 2006.

4- Bormann, The Evolution of Port Hierarchy in West Africa, Thesis, Erasmus University Rotterdam/Faculty of Economics - Department of Business Economics, Rotterdam, 2015.

5- Cornelius M. Guinan, Regional Security in the Gulf of Guinea: A Vital U.S. Interest, Master's Thesis, National Defense University/Joint Forces Staff College, Virginia, 2010.

6- Faisal Al-Alami, Chinese Policy in Africa: Stakes, Strategy, and Implications, Master's Thesis, US Army War College, Pennsylvania, 2008.

7- Frederick Danke Ntiri, The United States and the People's Republic of China in Africa: Promoting Stability or Chaos, Master's Thesis, US Command and General Staff College, Kansas, 2007.

8- Ginbeja Adetokunbo Owojayi, Regional Military Integration in West Africa: A Case Study of the Multinational Joint Task Force in the War Against Boko Haram, Master's Thesis, U.S. Army Command and General Staff College, Kansas, 2016.

9- Isaac N. Bentsil and William Imalingat, The Economic Impact and Implications of China's Growth, Investments, Aid, and Impact on the African Continent, Master's Thesis, Naval Postgraduate School, California, 2022.

10- John W. Hook, Partners in Progress or Economic Enemies: China’s Influence on US National Interests in West Africa, Master’s Thesis, US Command and General Staff College, Kansas, 2017.

11- Michael J. Risley, Maritime Security in the Gulf of Guinea: Issues and Solutions of the Twenty-First Century, Master’s Thesis, Nova de Lisboa University/Faculty of Political Sciences and International Relations, Lisbon, 2014.

12- Mohamed Mohiuddin Hassan, The Adequacy and Deficiencies of the Piracy Regime: A Gulf of Guinea Perspective, Master’s Thesis, Western Sydney University School of Law, Sydney, 2014.

13- Pontus Carlsson, China in Africa: An Act of Neocolonialism or a Win-Win Relationship, Master’s Thesis, Carlsson, Linnaeus University / Faculty of Social Sciences - Department of Political Sciences, Vaxjo, 2020.

14- Ralph Scott, Chinese Military Activities in Africa, Master’s Thesis, Marine Corps University Command and Staff College, Virginia, 2019.

15- Richard J. Davis, The American Presence in Africa: Preserving National Interests and Competing with China to Achieve Defense Strategic Objectives, Master's Thesis, Joint Forces Staff College/Department of Expeditionary Planning and Strategy, Virginia, 2009.

C: Periodicals

1- Abdelhak Basu, China confronts the spread of the terrorist phenomenon in Africa, Policy Brief, No. 61, Publisher: OCP Policy Center, Rabat, 2016.

2- Adams Bodomo, The Bridge That Doesn't Burn: Transformation and Resilience within African Diaspora Communities in China, Al-Faisaliah Journal of African Studies, Volume 17 - Issue 4, Publisher: African Studies Center at the University of Florida, Florida, 2018.

3- Anastasia Zabela, Africa in the Foreign Policy Course of the People's Republic of China, Rudin Journal of World History, Volume 9 - Issue 4, Publisher: Sage Group, Moscow, 2017.

4- Anyanwu Okechukwu Julius, sea piracy and armed robbery in Bay Guinea and its impact on shipping costs Economic Growth in Nigeria, Journal of Oceanography and Fisheries, Volume 14 - Issue 4, Publisher: Juniper Publishing Company, California, 2022.

5- Arushi Singh, Great Power Competition in the Gulf of Guinea, Electronic Journal of Social and Strategic Studies, Volume 4 - Issue 2, Publisher: Center for Social and Strategic Studies, Coimbatore, 2023.

6- Augustine Abuh and Nafi Ahmed, Understanding Maritime Security Threats in West Africa: A Critical Evaluation of the Evolution of Piracy and Armed Robbery at Sea in the Gulf of Guinea, Journal of Social Sciences and Humanities, Volume 3 - Issue 2, Publisher: Nnamdi Azikiwe University/Department of Political Science - Research and Publishing Centre. African Heritage and Development, Awka-Anambra, 2018.

7- Austin Eakin, The Potential Power of West African Oil on Economy and Energy Security: The Interest of Europe and America in the Twenty-First Century, Journal of Sustainable Development in Africa, Volume 10 - Issue 4, Publisher: Clarion University of Pennsylvania, 2009.

8- Austin Strange, Development Finance from China to Africa: A Media-Based Approach to Data Collection, Center for Global Development, Issue No. 323, Berlin, 2020.

9- Ben Lambert and Giles Mohan, China-Africa Encounters in Ghana and Nigeria: From Conflict to Coexistence and Mutual Benefit, Journal of Current Chinese Affairs, Volume 9 - Issue 39, Publisher: GIGA German Institute for Global and Area Studies, Hamburg, 2010.

10- Boulikap Moduh, Evaluation of Chinese foreign aid to Cameroon in the period 2009-2020, Journal Acta Politica Polonica, Volume 53 - Issue 1, Publisher: Faculty of Social Sciences Institute of Political and Security Sciences, Szczecin, 2022.

11- Bulletin on Terrorism in Africa, African Center for Studies and Research on Terrorism (ACSRT), Issue 16, Publisher: African Union, Addis Ababa, 2019.

12- Chaldean Mensah, China's Invasion of Africa: Intellectual Foundations and Geoeconomic Interests, African Journal of Political Science and International Relations, Volume 3 - Issue 4, Publisher: Nigerian Academy of Social Sciences, Nigeria, 2010.

13- Chidozi Ezeozu, Maritime Piracy and Maritime Security Challenges in the Gulf of Guinea, 1999-2018, Journal of Management and Science, Volume 11 - Issue 2, Publisher: Noon Olympic Centre, Hyderabad, 2021.

14- Chigeoke G. Nwalozi, Exploring Contemporary Maritime Piracy in Nigeria, the Niger Delta and the Gulf of Guinea, Journal of Transportation Security, Volume 13 - Issue 3, Publisher: Springer Nature International Publishing, Geneva, 2020.

15- Chito Adewole Raji and Adenike Ogunrino, Chinese Investment and its Implications for Economic Security in Nigeria, Brazilian Journal of African Studies, Volume 3 - Issue 6, Publisher: Federal University do Rio Grande do Sul, Porto Alegre, 2018.

16- Clare Woodside, West Africa: Post-911 American Foreign Policy and the "Resource Curse" Head-to-Head in Collision, Journal of Military and Strategic Studies, Volume 9 - Issue 4, Publisher: Center for Military and Strategic Studies, Calgary, 2007.

17- Cyril Obi, China, Oil and Africa, Insight Turkey Magazine, Volume 21 - Issue 1, Publisher: Insight Turkey Research Center, Ankara, 2019.

18- David Dollar et al., Why is China investing in Africa? Evidence from the firm level, World Bank Economic Review, Volume 32 - Issue 3, Publisher: University of Oxford on behalf of the International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, Oxford, 2018.

19- Dawn Murphy, China's Approach to International Terrorism, Peace Brief, No. 532, Publisher: United States Institute of Peace, Washington, 2017.

20- Deborah Brautigam et al., Chinese Investment in Africa: How Much Do We Know?, Synthesis Series, No. 2, Publisher: Center for

Economic Policy Research on Private Enterprise Development in Low-Income Countries (CEPR), London, 2019.

21- Defense Yan Sylvain Dibong and Huaqing Wu, Reevaluating China's Investments in Africa: From the Perspective of African Citizens, iBusiness Journal, Volume 12 - Issue 4, Publisher: Scientific Research Publishing Company, Washington, 2020.

22- Dennis M. Toole, China's Participation in Africa: Scope, Importance and Consequences, Journal of Modern African Studies, Volume 3 - Issue 44, Publisher: Cambridge University Press, England, 2006.

23- Dirk Kuhnert, French Market Dominance in Francophone Africa: Postcolonialism at Its Best, Publisher: Institute of African Affairs (GIGA), Paper No. 112024, Hamburg, 2022.

24- Divotha Edward Mandanda, Differences and Similarities between the Gulf of Guinea and Somali Maritime Piracy: Lessons for Coastal States in the Gulf of Guinea, Journal of Law, Policy and Globalization, Volume 2016 - Issue 56, Publisher: International Institute of Science, Technology and Education, Hong Kong, 2016.

25- Donald Gerard Gayo, China's Economic Engagement with West Africa: Current Realities, Problems, Challenges, and Prospects, American Journal of Chinese Studies, Volume 24 - Issue 1, Publisher: American Society for Chinese Studies, Columbus Ohio, 2017

26- Earl Conteh Morgan, The United States and China: Strategic Competition in Africa, Insight Turkey Magazine, Volume 20 - Issue 1, Publisher: Insight Turkey Research Center, Ankara, 2018.

27- Elisa Lopez Lucia, The Tale of Regional Transformation: From Political Community to Security Regions: The Politics of Security and Regionalism in West Africa, Journal of Political Geography, Volume 82 - Issue 1, Publisher: Elsevier, Amsterdam, 2020.

28- Eni Dele Adedeji and Sophia Koller, Links of Terrorist Groups in West Africa with Terrorist Networks in the Regions Another Africa, Countering Extremism Project, Issue 5, Publisher: Konrad Adenauer Foundation, Berlin, 2023.

29- Enrique Martino, The Tudorian Status (Part II): The Geopolitics of China and the United States in the Gulf of Guinea, Comillas Journal of International Relations, Volume 2023 - Issue 27, Publisher:

Pontifical University of Comillas (Department of International Relations), Madrid, 2023.

30- Erica S. Downs, The Fact and Fiction of China-Africa Energy Relations, China Security Journal, Volume 3 - Issue 3, Publisher: Global Security Institute, Washington, 2007.

31- Ferdinand Peter, "China's 'One Belt, One Road' Dream: Chinese Foreign Policy in the Era of Xi Jinping," Journal of International Affairs, Volume 92 - Issue 4, Publisher: Royal Institute of International Affairs, London, 2016.

32- First Page Alabo, China's Foreign Policy in Africa and the Development of Nigeria, International Journal of Social Sciences and Humanities Research, Volume 10 - Issue 1, Publisher: National Library of India, Calcutta, 2022.

33- Frederic Bouamma, The Role of the United Nations Security Council In the fight Piracy in the Gulf of Guinea, Central European Journal of International and Security Studies, Volume 17 - Issue 3, Publisher: Prague Metropolitan University Press, Prague, 2023.

34- Garth Shelton and Farhana Barouk, The China-Africa Cooperation Forum: A Strategic Opportunity, Institute for Security Studies, Volume 8 - Issue 156, Publisher: International Space Station Studies Series, Pretoria, 2008.

35- George Kobina van Dijk and Hawraa Muhammad Ismail, Multi-Criteria Port Evaluation: Competitiveness in West Africa Using Analytical Hierarchy (AHP), American Journal of Industrial and Business Management, Volume 5 - Issue 6, Publisher: Scientific Research Publishing House (SCIRP), California, 2015.

36- Henry Kam Kah, Competing for Hegemony and Civil Society in the Gulf of Guinea in the Twenty-First Century, Journal of International Tensions, Volume 12 - Issue 22, Publisher: Brazilian Center for African Studies, Fortaleza, 2016.

37- Hua Wilfried Serge Coffey, The Impact of Chinese Trade and Investment on Economic Growth in West Africa: A Spatial Econometric Approach, Open Journal of Applied Sciences, Volume 10 - Issue 4, Publisher: Scientific Research Publishing Corporation (SCIRP), California, 2020.

38- Henry Rawlings et al., Navigating the Evolving Landscape between China and African Economic Relations, IMF Online Library, Volume 2024 - Issue 37, Washington, 2024, pp. 10-19.

39- Idahosa Osaritin, From Latent to Manifest: US Strategic Interests in the Gulf of Guinea, Journal of Social Sciences, Volume 27 - Issue 2, Publisher: Kamla Raj Enterprises, New Delhi, 2011.

40- Jennifer El Parente, China-Africa Relations in the Twenty-First Century, Institute for National Strategic Studies, No. 52, Publisher: National Defense University, Washington, 2009.

41- Jeremy Kelly, China in Africa: Cure the Resource Curse Through Infrastructure and Modernization, Journal of Sustainable Development Law and Policy, Volume 12 - Issue 2, Publisher: American University College of Law, Washington, 2012.

42- João Paulo Silva Pereira, The National Presence in the Gulf of Guinea: Integrating the Different Instruments of Power, Portuguese Military Science Journal, Volume 9 - Issue 1, Publisher: Military University Institute, Lisbon, 2021.

43- john a. Cobb, International Military Education and Training, Institute for National Strategic Studies, McNair Paper No. 44, Publisher: National Defense University, Washington, 1995.

44- john l. Hammond, The Resource Curse and Oil Revenues in Angola and Venezuela, Journal of Science and Society, Volume 75 - Issue 3, Publisher: Guilford Press, New York, 2011.

45- Li Tibo and Fangmiao Hui, Analysis of China's Trade Relations and Their Impact on the Guinean Economy, Open Access Library Journal, Volume 4 - Issue 5, Publisher: Olib Magazine, Road Town, 2017.

46- Li Wu and Yuyong Wang, Comparative Analysis of Chinese Energy Activities in the Middle East and Africa, Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, Volume 3 - Issue 1, Publisher: Shanghai International Studies University, Shanghai, 2009.

47- Liselotte Odgaard, China’s Policy on Development and Security in East Africa, South African Journal of Military Studies, Volume 46 - Issue 2, Publisher: Faculty of Military Sciences, University of Stellenbosch, South Africa, Western Cape, 2018.

48- Luo Dilan MH, Diplomatic Control, Foreign Policy and Change under Xi Jinping A Field-Theoretical Account, Journal of Current Chinese Affairs, Volume 3 - Issue 47, Publisher: GIGA German Institute for Global and Area Studies, Hamburg, 2018.

49- Magbe Henry Joel Regisahoy, An Overview of China-Africa Trade Relations, Open Journal of Social Sciences, Volume 7 - Issue 7, Publisher: Scientific Research Publishing Company, Washington, 2019.

50- Mauricio Elguieta Orellana, Piracy in the Gulf of Guinea, Naval Journal, Volume 136 - Issue 970, Publisher: Naval War Academy, Chile, 2019.

51- Michael Judah, China's Foreign Policy Has Come of Age, Italian Journal of International Affairs, Volume 42 - Issue 3, Publisher: Routledge Company, Montecatini, 2007.

52- Mikael Weizmann, Chinese Foreign Policy from a Global Perspective: The Official's "Achievement Striving" Approach, Journal of China and International Relations, Volume 3 - Issue 1, Publisher: Aalborg University, Aalborg, 2015.

53- Minghua Xu, The Mobility of African Students to China from an Ecosystemic Perspective, TRAMS Journal of Humanities and Social Sciences, Volume 2 - Issue 26, Publisher: Estonian Academy, Tallinn, 2022.

54- Mohammad Javad Ghahramani et al., Geoeconomic Analysis of China's Foreign Policy, Journal of Political Geography Quarterly, Volume 14 - Issue 4, Publisher: Iranian Society of Geopolitics, Tehran, 2019.

55- Nana Raymond Lawrence Ofosu-Boateng and Zhang Ji-ping, PESTLE Analysis of Maritime Piracy and Maritime Security in the Gulf of Guinea, Journal of Advances in Social Science Research, Volume 7 - Issue 1, Publisher: Science and Education Services Limited (SSE-UK), London, 2020.

56- Nicole Cagere-Dor et al., US-China Competition in Africa: Strategic Ambiguity, The Open Journal of Political Science, Volume 12 - Issue 4, Publisher: SCIRP, Queensland, 2022.

57- Okpovi Ejufwiri Jonathan, Spatial Analysis of Maritime Piracy in the Gulf of Guinea, Journal of Marine Science, Volume 3 - Issue 4, Publisher: Bilingual Publishing Group, Singapore, 2021.

58- Olajide O. Akanji, The Subregional Security Challenge: ECOWAS and the War on Terror in West Africa, Africa Insights Journal, Volume 11 - Issue 1, Publisher: African Studies Association of India, New Delhi, 2018.

59- Olivier Mbabia, Structural power towards weak states: France, not China, is what matters in French-speaking Africa, Brazilian Journal of Strategy and International Relations, Volume 3 - Issue 5, Publisher: Brazilian Center for Strategy and International Relations (NERINT), Porto Alegre, 2014.

60- Olusejom Paul Adesanya, Maritime Crimes and the Gulf of Guinea, Journal of Persuasive Social Sciences, Volume 9 - Issue 1, Publisher: Taylor & Francis, London, 2023.

61- Omar A. Eno and Muhammad A. Inoue, US-China Competition over African Resources: Proxy Wars Loom Amid Potential Alternatives, Asian Journal of Social Sciences, Arts and Humanities, Volume 2 - Issue 1, Publisher: Interdisciplinary Journals Organization, Washington, 2014.

62- Ondrej Hynek, Chinese Foreign Policy in Africa: Different Form and Neocolonialism for Geopolitical Purposes, Political Science Forum, Volume 10 - Issue 1, Publisher: Alexander Dubcek University, Trenčín - Slovakia, 2021.

63- Othman Salah, Chinese Soft Power in Africa: The Case of Senegal, Open Journal of Social Sciences, Volume 4 - Issue 12, Publisher: Scientific Research Publishing Company, Washington, 2016.

64- Prince Valdano Itua and Dorrell Esperance Ndinga Manguet, Gas Valorization in the Republic of the Congo: Electricity Production from National Gas Reserves, Journal of Natural Resources, Volume 12 - Issue 5, Publisher: University of New Mexico/Calif. Law School, 2021.

65- Qiaoyan Zhai et al., China-Africa Economic and Trade Cooperation from a Community Perspective with Common Benefits: Achievements, Challenges and Prospects, International Review of

Political Economy, Volume 11 - Issue 2, Publisher: Pluto Journals, Shanghai, 2020.

66- Rashidi Molapo et al., United States Foreign Policy towards West Africa after 1990: A Case Study of Ghana, Journal of Contemporary History, Volume 42 - Issue 1, Publisher: University of the Free State, Bloemfontein, 2017.

67- Rhode Island, Thomas MacGregor et al., Angola Selected Publications, IMF Library, Volume 18 - Issue 157, Publisher: International Monetary Fund, Washington, 2018.

68- Robert O'Brien, The Implications of China's Increased Engagement in Africa: An Economic, Political, and Cultural Analysis, Journal of the Washington Institute for China Studies, Volume 3 - Issue 1, Publisher: Washington Institute for China Studies, Washington, 2008.

69- Samuel Oyewole, Suppression of Piracy in the Gulf of Guinea: Prospects and Challenges for Regional Players, Australian Journal of Maritime and Oceanic Affairs, Volume 8 - Issue 4, Publisher: Taylor & Francis, London, 2016.

70- Sanebi Emmanuel Traoré, China’s Strategy in Sino-African Relations, Open Journal of Political Science, Volume 11 - Issue 4, Publisher: Scholarly Research Publishing Company, Washington, 2021.

71- Sanela Murdakovic and Milo Stodorovic, Trade and Investment Relations between China and Africa in the Framework of the Belt and Road Initiative, Journal of Economic Topics, Volume 61 - Issue 2, Publisher: Faculty of Economics of the University of Nis, Nis, 2023.

72- Serge Rinkel, Piracy and Maritime Crime in the Gulf of Guinea: Experience-Based Situational Analyzes and Policy Recommendations, Kiel Analyzes on Security Policy, No. 41, Publisher: Kiel University Institute for Security Policy, Kiel, 2015.

73- Shin Kawashima, Chinese Foreign Policy Objectives and Perspectives on International Order: Reflections Based on Chinese President Xi Jinping’s Speech at the 19th National Congress, Japan Review, Volume 3 - Issue 3-4, Publisher: International Center for Japanese Studies, Tokyo, 2020.

74- Stephen Buka Nan Clark and Sibusiso Nkomo, Violent Extremism in Africa: Citizens' Perspectives from the Sahel Centre and its surroundings, Afrobarometer Policy Paper, Issue 74, Publisher: Afrobarometer Company, Accra, 2021.

75- Suresh Moradi, Chinese Hegemony and Non-Interference in Africa: Friend or Foe, Journal of Chinese Studies, Volume 8 - Issue 3, Publisher: Scholarly Research Publishing Company, Washington, 2019.

76- Thomas Grimminger and Nayef Al-Roudhan, Maritime Security: Piracy in the Gulf Guinea, GCSP Policy Briefs Series, No. 1, Publisher: Geneva Center for Security Policy, Geneva, 2022.

77- Transnational Organized Crime in the West African Region, United Nations Publications, Issue 4, Publisher: United Nations Office on Drugs and Crime, Vienna, 2005.

78- Uni Park, US-China Cooperation in Countering Terrorism and its human rights perspective, Focus on Asia Programme, Issue 56, Publisher: French Institute of International and Strategic Affairs, Paris, 2017.

79- Victor Ojakoroto et al., Piracy in the Gulf of Guinea: Trends, Causes, Impacts and the Way Forward, African Journal of Development Studies, Volume 2022 - Issue 1, Publisher: Adonis and Abbey Publishing, London, 2022.

80- Wang Li, China and the United States in Africa: Competition or Cooperation, China Quarterly Journal of International Strategic Studies Volume 6 - Issue 1, Publisher: Shanghai Institutes of International Studies, Shanghai, 2020.

81- Yo Ma and Francisco José Leandro, Changing the Rules of the Game in the Gulf of Guinea: Three Interlocking Perspectives on Equatorial Chinese Cooperation, Electronic Journal of International Relations, Volume 14 - Issue 1, Publisher: University of Lisbon, Lisbon, 2023.

82- Yoselan Silverio Gonzalez, The Gulf of Guinea: The African Future of the Persian Gulf, Brazilian Journal of African Studies, Volume I - Issue I, Publisher: Brazilian Center for African Studies, Porto Alegre, 2016.

83- Yusuf Bodansky, Boko Haram and Nigerian Jihadism, Strategy Series (ISPSW): Focus on International Defense and Security, Issue

318, Publisher: Institute for Strategy, Policy, Security and Economic Consulting, Berlin, 2015.

84- Zhang Baohui, Chinese Foreign Policy in Transition: Trends and Implications, Journal of Current Chinese Affairs, Volume 2 - Issue 39, Publisher: GIGA German Institute for Global and Area Studies, Hamburg, 2010.

D: a lecture

1- Olagombo Abayomi Akinyi, Clothes of Others Naked: West Africa and Geopolitics, inaugural lecture delivered in the Main Hall of the University of Lagos Department of History and Strategic Studies, Publisher: Lagos University Press and Library, Lagos, 2014.

E: Reports

1- Abdel Fattah Moussa, West Africa: Governance and Security in a Changing Region, Africa Program Working Paper Series, Publisher: International Peace Institute (IPI), New York, 2009.

2- Achille Tutu, Mineral-Rich Countries and Dutch Disease: Understanding the Macroeconomic Implications of Windfalls and Development Prospects The Case of Equatorial Guinea, Publisher: World Bank, Working Paper No. 4595, Washington, 2008.

3- Branislav Stanisic and Mathilde Petant, Jihadist Networks in Sub-Saharan Africa: Origins, Patterns and Responses, EPRS: European Parliamentary Research Service, Strasbourg, 2021.

4- Damian Ondo Mani, The Emergence of the Gulf of Guinea in the Global Economy: Prospects and Challenges, IMF Working Paper, 2005.

5- Development Indicators in Africa, a report issued by the International Bank for Reconstruction and Development (the World Bank), Washington, 2011.

6- Export-Import Bank of the Republic of China Annual Report 2016, Export-Import Bank of the Republic of China, Taipei, 2017, pp. 4- 6.

7- Fuchs Andreas et al., China's Aid Exports to Africa and the Covid-19 Pandemic: How Big Are They?, Kiel Institute for the World Economy, Leibniz Center for World Economic Research, Berlin, 2022.

8- Gisela Greger, China’s Growing Role as a Security Player in Africa, (EPRS) European Parliamentary Research Service, Strasbourg, 2019.

9- Jimmy A. Sullivan, Maritime Piracy in the Gulf of Guinea: Regional Challenges and Solutions, Report issued by the Naval War College, Newport, 2012.

10- Reena Bhattacharya and Dnyaneshwar Joura, Oil and Growth in the Republic of the Congo, IMF Working Paper, 2006.

11- Richard King, An Institutional Analysis of the Resource Curse in Africa: Lessons for Ghana, Harmony, Publisher: Columbia University, New York, 2009.

12- Sharma Natasha and Tove Strauss, Private Financial Institutions for Resource-Rich Developing Economies: State of the Debate and Implications for Policy and Practice, Overseas Development Institute, Supplement 3, London, 2013.

13- Susan F. Lawrence, Perspectives on Chinese Foreign Policy, Congressional Research Service, Washington, May, 2011.

14- Theo Clement and Hans Jacob Schindler, The Relationship between Terrorism and Transnational Organized Crime in West Africa, Report on the Countering Extremism Project, Issue Five, Publisher: Konrad Adenauer Foundation, Berlin, 2018.

15- Michael Alan Broadway, Mexican Drug Cartels and Their Impact on Society, Murray State Digital Center, Publisher: Murray State University, Kentucky, 2022, p. 4.

16- Timothy R. Heath, China's Pursuit of Security for Its Foreign Interests, RAND Corporation Publications, California, 2018.

17- Verl Noyens, Maritime China in the Twenty-First Century: Silk Road Implications for the United States, Royal United Services Institute for Defense and Security Studies, London, 2019.

F: World Wide Web (Internet):

1- Brent Sadler, Effective Maritime Governance Can Prevent Chinese Communism's Bases in Africa, Heritage Foundation website, report published on 3/10/2022 and accessed on 3/12/2024 at 3:45 PM via the electronic link: https://www.heritage.org.

2- Chinese Ministry of Commerce - Business Data Center, Foreign Direct Investment Statistics, via the electronic link:http://data.mofcom.gov.

3- China-Africa Research Initiative, China-Africa Trade, published on 2022/11/29, accessed on 2024/7/20 via the electronic link: http://www.sais-cari.org/data-china.

4- France.com website, The World, Europe and Africa at the Center, Published on 2023 /12/5 and accessed on 2023/12/27 at 10:17 AM via the electronic link: https://d-maps.com/pays.php?num_pay=279&lang=ar.

5- Francesca Fattori and others, The Gulf of Guinea, the sea of all dangers and the global kingdom of piracy, Le Monde website, published on December 12, 2021 at 3:44 pm, and accessed on22/11/2023,via the electronic link: https://bit.ly/4aq3ZOW.

6- Francesca Fattori et al., previous reference, accessed on 15/1/2024, via the electronic link: https://bit.ly/4aq3ZOW.

7- Mundi Index, Agriculture and Products Around the World, accessed 2023 /11/17 at 2:42 PM via the electronic link: https://bit.ly/48pWeqm.

8- Mundi Index, areas of the world's countries, accessed on 2023 /11/13 at 11:18 PM, via the electronic link:https://bit.ly/3RWYoYW.

9- Mundi Index, countries' exports by trading partners, via the link:https://bit.ly/3tym7p8.

10- Mundi Index, countries' imports by trading partners, via the link: https://bit.ly/47e6wZq.

11- Mundi Index, mineral production statistics by country, accessed on 2024 /3/15 at 5:48 pm via the electronic link: https://www.indexmundi.com/minerals.

12- Mundi Index, Natural Resources Around the World, accessed on 2023/12/7 at 1:08 PM via the electronic link: https://bit.ly/3H00MYP.

13- Mundi Index, oil production statistics around the world, accessed on 2023 /12/1 at 1:52 AM via the electronic link: https://bit.ly/3vagT3c.
14- Mundi Index, statistics of natural gas production around the world, accessed on 2023/12/1 at 2:37 AM via the electronic link: https://bit.ly/3vhsGwQ.
15- Mundi Index, World Population Countries, accessed on 2023/11/25 at 8:44 PM via the electronic link: https://bit.ly/3txULzk.
16- Wits Index, Exports and Imports Statistics for 2022, accessed on 3/12/2024 at 7:22 PM, via the electronic link: https://wits.worldbank.org.
17- US Department of Defense; The Intercept; Global Terrorism Database; ACLED https://www.defense.gov/
18- World Bank, statistics on Chinese direct investment to African countries, via the electronic link:https://data.albankaldawli.org.
19- Yi Weidong Cosco, An Overview of Global Piracy Trends and High-Risk Maritime Areas, a report published on the official page of the Chinese Ministry of Commerce/Department of Transport - Maritime Security Channel on 3/8/2023. Accessed on 3/5/2024 via the electronic link: https://www.mot.gov.cn.

Study abstract

The study addresses the understanding of the nature of Chinese foreign policy towards the Gulf of Guinea region after 2013, since Xi Jinping took power in China, which came with different and new methods that the previous leaderships were not accustomed to. The Chinese government, in light of its foreign policy towards the Gulf of Guinea region, is trying to exploit Opportunities to achieve its future goals in the region, by following realistic methods that lead to increased acceptance of China in the region. Thus, our study addressed the geographical and economic importance of the Gulf of Guinea region and the political and security conditions the region is witnessing, as well as the approach taken by the Chinese government towards the countries of the region with the aim of Carve a place for it in the region, and this approach has been represented in various and multiple methods based on economic cooperation and partnership, investment in the region, provision of aid, and trade exchanges between China and the countries of the region, which are tools that pave the way for China to increase its presence, in order to achieve the goals of the Chinese approach towards the region. The Gulf of Guinea, in addition to the focus on the Chinese government's attempt to link methods of partnership and cooperation based on shared profit with the tools of Chinese foreign policy and the reasons for employing investments and aid to achieve the goals of Chinese foreign policy in the Gulf of Guinea region. The study also touched on understanding the nature of the positions of Western countries towards Chinese growth in the region, in addition to highlighting the most important variables that affected Chinese foreign policy in the Gulf of Guinea region. The researcher also worked on trying to explain the future of Chinese policy in the region in light of the challenges facing Chinese policy there. The study concluded by presenting evidence that shows the Chinese government's employment For investments, aid, and trade exchanges, in its foreign policy towards the Gulf of Guinea region, in order to achieve gains represented by international standing and ensure the security of external energy supplies.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
And Scientific Research.
University of Anbar.
College of Law and Political Sciences.
Department of Political Science.

Chinese Foreign Policy Towards the Gulf of Guinea After 2013

THESIS SUBMITTED TO

Submitted to the Council of the College of Law and Political Science/ University of Anbar, Which is Part of Requirements for the Master Degree in Political Science-International Study

THESIS SUBMITTED TO

Nabil Khaled Mikhlif Rashid Al Fahdawi

SUPERVISED BY

Assistant Professor Dr.
Arkan Ibrahim Adwan Al Falahi

1446 **2024**